

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أكتوبر 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
855(8 ديسمبر 2015)..... جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
868(8 ديسمبر 2015)..... جدول الأعمال: استكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية لمشروع القانون المالي رقم 70.15 للسنة المالية 2016، والاستماع إلى رد وزير الاقتصاد والمالية.
899(9 ديسمبر 2015)..... جدول الأعمال: التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.
 جدول الأعمال: تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بخصوص مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية، والشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق.

3 دجنبر 2015، حيث استغرقت ما يناهز 44 ساعة عمل.

واسمحوا لي، في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد وزيرين السيد محمد بوسعيد وزير الإقتصاد والمالية والسيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى السيد وزير الإقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، وجميع مدراء وأطر وزارة الإقتصاد والمالية على المعطيات الإقتصادية والإجتماعية المتنوعة والمعززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات التي ساهمت بشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

ولا فتوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة المحترم على حسن تسييره وتدييره لأشغالها، وللسادة والسيدات المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن تعدد الوثائق وكثرة التقارير المصاحبة لهذا لمشروع، والتي يتطلب الإطلاع عليها وقتاً زمنياً أطول.

وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة على الجهود التي يبذلونها من أجل تسهيل عمل السادة المستشارين في أحسن الظروف.

وتجدد الإشارة إلى أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، تكتسي طابعاً متميزاً بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من ممثلي الفاعلين الإقتصاديين والفاعلين الإجتماعيين والغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية، والجماعات الترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

ويأتي هذا المشروع قانون، بعد استكمال المسلسل الانتخابي لهذه السنة، والذي كان آخره انتخابات مجلس المستشارين في إطار تنزيل الأحكام الدستورية، وكذا تفعيل الجهوية المتقدمة التي تعطي للجماعات الترابية دوراً محورياً إلى جانب الدولة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية لبلادنا، فضلاً عن تفعيل الإصلاح الهيكلي المتعلق بالقانون التنظيمي لقانون المالية الذي يفتح آفاقاً جديدة لتحديث الآليات التدييرية للمالية العمومية.

كما يُعد آخر مشروع قانون المالية في عمر الحكومة الحالية بالنظر لتزامنه مع آخر سنة من الولاية التشريعية التاسعة، والذي يطرح معها تحديات تفعيل البرنامج الحكومي واستكمال التنزيل الفعلي للأحكام الدستورية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2016 المعروض على

محضر الجلسة الثانية عشرة

التاريخ: الثلاثاء 26 صفر 1437 (8 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول لرئيس المجلس، ثم المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحاً.

جدول الأعمال: تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية بخصوص مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية، والشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق.

المستشار السيد محمد الأنصاري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

تطبيقاً للدستور، وللقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلس المستشارين اليوم هذه الجلسة للاستماع لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، وللتدخلات العامة للفرق والمجموعات البرلمانية.

وبداية، سأعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية وذلك في حدود 15 دقيقة فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي مقرر اللجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، والموافقة عليه معدلاً.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة مشروع قانون المالية المذكور ابتداء من يوم الثلاثاء 17 نونبر 2015، وعقدت بشأنه 11 اجتماعاً مطولاً وفق التواريخ التالية: 23 و24 و25 و26 و27 نونبر ويوم

إن أهم التدابير التي جاء بها مشروع القانون المالي، تلك المتعلقة بدعم وتعزيز الاستثمار العمومي الذي رُصد له 189 مليار درهم، بهدف مواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية ومواصلة دعم الاستراتيجيات القطاعية، فضلاً عن مجموعة من الإجراءات الضريبية لدعم المقاولات، كما هو الشأن على سبيل المثال لا الحصر:

- إرساء تعريفات للأسعار النسبية بالنسبة للضريبة على الشركات؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد الطائرات التي تفوق سعتها 100 مقعد؛
- تمكين قطاع الصناعة الغذائية من استرداد الضريبة على القيمة المضافة على العناصر التي تدخل في الإنتاج ذات الأصل الفلاحي؛
- تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع التجهيزية بهدف حذف حالات الدين الضريبي غير القابل للإرجاع؛
- منح الاستفادة من خصم 40% للدخول العقارية الناتجة عن العقارات في الأراضي الفلاحية؛
- مراجعة ميثاق الاستثمار ومواصلة تبسيط المساطر؛
- تبسيط الطعون أمام لجن المنازعات الضريبية ومراجعة نظام الجزاءات؛
- تسريع اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية والمسطرية لتقليص آجال الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية وأداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العمومية.
- كما تضمن مشروع القانون تدابير لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية من خلال إطلاق البرنامج الملكي -2016-2022 بهدف سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية في المجال القروي.
- ودعم التماسك الاجتماعي من خلال مجموعة من الإجراءات لفائدة الأسر والشباب وتدابير جبائية ذات طابع اجتماعي كمنح الإعفاء برسوم الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل مؤسسة للأسلحة للوقاية وعلاج السرطان، والرفع من التخفيض على الرسوم الجمركية للمغاربة القاطنين بالخارج الذين تعادل أعمارهم أو تفوق 60 سنة عند استيراد سياراتهم من 85% إلى 90%، إضافة إلى مراجعة المساهمات الاجتماعية للتضامن المطبقة على المساكن الشخصية من خلال تعويض السعر الثابت المحدد في 60 درهم، بجدول نسبي للأسعار.
- وفضلاً عن ذلك، اعتمد مشروع القانون تدابير لتفعيل المقتضيات الدستورية والقانون التنظيمي المتعلق بالجهات، حيث رصد ما مجموعه 4.2 ملايين درهم للجهات لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها على الوجه المطلوب، وجعل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية قاطرة

أنظارتنا، يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى السادسة عشر لعيد العرش المجيد، والذكرى الثانية والستون لثورة الملك والشعب، وكذا الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالتاه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة، فضلاً عن الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي.

ومن جهة أخرى، ذكر السيد الوزير أن السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 جاء ضمن سياق دولي يتميز بتحسن توقعات النمو الاقتصادي العالمي وبروز بوادر انتعاش النمو بمنطقة الأورو، مما يساهم في تزايد الطلب الخارجي الموجه لبلادنا، وكذا تراجع أسعار المواد البترولية.

أما بخصوص السياق الوطني، فقد تميزت مؤشراتته بما يلي:

- الاستقرار السياسي؛
- القدرة على الحفاظ على وثيرة الإصلاحات المتعددة الأبعاد تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله؛
- مواصلة مسلسل إرساء الجهوية المتقدمة بهدف تحقيق تنمية جهوية ومحلية مندمجة؛
- تحسين وضعية الاقتصاد الوطني من خلال مواصلة استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية وارتفاع وثيرة النمو الاقتصادي وتحسين القدرة الشرائية للأسر، مما جعل النموذج التنموي لبلادنا محط تنويه من طرف الشركاء الدوليين لبلادنا.
- أما فيما يتعلق بالفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، فقد ارتكزت التوقعات على الأسس الآتية:
- النمو الاقتصادي بنسبة 3%؛
- سعر النقطة بثمن 61 دولاراً للبرميل؛
- سعر غاز البوطان: 480 دولاراً للطن؛
- سعر الصرف: 9,5 درهم مقابل الدولار؛
- عجز الميزانية بنسبة ناقص 3,5 من الناتج الداخلي الخام.
- بالإضافة إلى ذلك، تطرق السيد الوزير لأولويات مشروع القانون المالية لهذه السنة والمتمثلة في:
- توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولات؛
- توطيد أسس نمو اقتصادي مدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل؛
- تفعيل الجهوية وتسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

ومقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

واعتبر أحد السادة المتدخلين أن مشروع القانون يعتبر نموذجا مستنسخا للمشاريع السابقة، باعتماده تدابير جزئية يحكمها التوازن المالي، إضافة إلى كونه غير قادر على استيعاب حجم الرهانات والاستجابة لانتظارات المواطنين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والفاعلين على المستوى الترابي، كما أنه يرهن فاعلية الأداء الرقابي البرلماني، بسبب التفاوت المعلوماتي الصارخ بين الحكومة والبرلمان.

وتمت الإشارة إلى أن مناقشة مشروع القانون المالي ينبغي أن تكون فرصة للتقييم وتدقيق مؤشرات قاعدة المعطيات التي توفرها مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية للوقوف على الحصيلة الحقيقية لمختلف السياسات القطاعية، لا أن يكون مناسبة للنقاش السياسي العام البعيد عن هواجس التدبير العمومي.

وتساءل أحد السادة المتدخلين عما إذا كانت الحكومة قد نجحت في إعتقاد نموذج تنموي يقضي بتشجيع العرض بدل الطلب، معتبرا أن النموذج التنموي الذي أفرزته الاختيارات الحكومية اكتفى إلى حد الآن بتعطيل المحركات التقليدية لنمو الاقتصاد المغربي.

وصرح أحد السادة المتدخلين أن تحسن المؤشرات الماكرواقتصادية لا يجب أن يكون هدفا في حد ذاته، ولكن وسيلة من بين وسائل أخرى توفر الشروط الموضوعية لنمو قوي ومستدام، كما أن هذا التحسن يبقى مرتبطا بجزء غير يسير منه بمتغيرات خارجية، وظرفية خاصة، وبمبات دول الخليج والانخفاض الهام لأسعار المواد الطاقية في الأسواق الدولية، التي مكنت من تقليص الفاتورة الطاقية وتكاليف المقاصة، كما أنها ساهمت في التخفيف من آثار الزيادات في الأسعار وفي الضريبة على القيمة المضافة، وعلى القوة الشرائية للمواطنين.

فضلا عن وصول المديونية لمستويات قياسية وغير مسبوق، كما أن انخفاض تكاليف المقاصة وخلافا لما تعهدت الحكومة به، لم يساهم في تحرير مساحات موازاناتية أكبر لميزانية الإستثمار.

ومن جهة أخرى، اعتبرت مداخلات أخرى أن الحكومة قامت بفتح ورش كبير على مستوى الإصلاحات المؤسساتية الكبرى يسير في اتجاه الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز الديمقراطية التشاركية وتعزيز مكانة المرأة وترسيخ الطابع المتعدد للهوية الثقافية الوطنية، في إطار وحدة المرجعية والثوابت الجامعة للأمة المغربية.

وفي سياق هذا المسار الإصلاحي التصاعدي، استحضر أحد السادة المستشارين نجاح الحكومة في تدبير الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، والتي شكلت محطة مهمة كرسست إستثنائية النموذج المغربي المؤسس على ثنائية الإصلاح في ظل الإستقرار، وأكدت بأن المغرب اعتمد قرارا لا رجعة فيه يقضي بمواصلة البناء الديمقراطي.

للتنمية الجهوية المندمجة، واعتمد تدابير لتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي للقانون المالية، كان أبرزها مراجعة هيكل جدول توازن موارد وتكاليف الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، تضمن مشروع قانون المالية تدابير لتحقيق العدالة الجبائية وتقليص الاستثناءات وتحسين الخدمات المقدمة للملزمين.

السيد الرئيس،

السيد وزير،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي، وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقتضيات التي جاء بها هذا المشروع وتداعياته السياسية والإقتصادية والاجتماعية والمالية، نوردها مختصرة، فيما ستجدونها مفصلة في المحور المتعلق بالمناقشة العامة.

لقد تزامنت مناسبة إحالة مشروع قانون المالية لسنة 2016 على البرلمان باحتفالات الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء والتي توجت بالزيارة التاريخية التي قام بها جلالة الملك إلى مدينة العيون، حيث أعلن فيها جلالتة عن اعتماد مقاربة جديدة لقضية الوحدة الترابية، تروم تحقيق التنمية الشاملة للمواطنين من خلال النموذج التنموي الجديد الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وأجمعت مداخلات السادة المستشارين على إدانة الهجمات الإرهابية التي استهدفت في الآونة الأخيرة كل من فرنسا وتركيا ولبنان ومجموعة من الدول الأخرى، مسلجين مناهضتهم لجميع أشكال الإرهاب والتطرف كيفما كان مصدره أو فلسفته.

وعرفت مداخلات السادة المستشارين أثناء إبدائهم آرائهم وطرحهم للتساؤلات حول ما جاءت به مقتضيات المشروع نوعا من الاختلاف والتباين، ففيما نوه بعض السادة المتدخلين بحصيلة العمل الحكومي والمبادرات الجيدة التي اتخذت على مستوى السياسة العامة، فإن البعض الآخر سجل عدة مواقف وملاحظات سلبية، كما أشار إلى وجود التزامات لم يتم الوفاء بها من طرف الحكومة.

وبخصوص سياقات إعداد مشروع القانون المالي، فقد اعتبر بعض السادة المستشارين أن مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق إقليمي ودولي تعرف فيه عدد من دول المنطقة اضطرابات وانتكاسات تكاد تعصف باستقرارها.

كما أنه يأتي في سياق متسم باستمرار تدهور الأداء الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية، في الوقت الذي استوجب الأمر الشروع في تنفيذ إصلاحات مهيكلة كبرى، وفي طليعتها تنزيل الجهوية المتقدمة

الإقتصادية وكذلك لرئيس اللجنة ولكافة أعضائها، وإلى السيدين وزيرى المالية على هذا التقرير الهام والشامل.

وعليه فإننا سنواصل أشغالنا بالإستماع إلى الفرق البرلمانية المسجلة في صبيحة هذا اليوم قصد تقديم مداخلاتها العامة في حدود الحصص الزمنية المخصصة لكل فريق.

وبداية أعطي الكلمة لرئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، الأستاذ عبد السلام اللبار، لتقديم مداخلة الفريق في مساحة زمنية لا تتعدى 40 دقيقة، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام عن النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

الحضور الكريم،

يسعدني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع القانون المالية لسنة 2016 والذي يكتسي أهمية كبرى لكونه آخر مشروع قانون مالية خلال الولاية التشريعية الحالية.

وبالتالي فهو مناسبة لإجراء تقييم موضوعي ومسؤول لما تحقق وما لم يتحقق خلال هذه الولاية، ولمسائلتكم، السيدين الوزيرين، عن مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها التي قطعتها في البرنامج الحكومي؟

وعن مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق ما تم إنجازه "نسبيا" خلال أربع سنوات الأخيرة؟.

السيد الرئيس المحترم،

الإخوة المحترمين،

إن مناقشة مشروع قانون المالية ل 2016، هي وقفة من التاريخ للصدع بالحقيقة التي لها وحدها التاريخ والمستقبل متسلحين في ذلك بالإصرار والالتزام النابع من فيض الرصيد النضالي الهائل، الذي راكمه حزب الاستقلال إلى جانب القوى الوطنية الحية في مواجهة كل المحاولات اليائسة لهدر الزمن السياسي أو لتضييع الفرص التاريخية، باللغة المناسبة لكل ظرف، مؤكداً أن معارضتنا ستظل كما كانت دائماً:

- معارضة بهوية وطنية استقلالية صرفة؛

- معارضة متسمة بالسيادة في إتخاذ القرارات؛

- معارضة نزهة وموضوعية لا تصنف الحزب إلى هذا الجانب أو

وفي هذا الإطار، تم التنويه بالمشاريع التنموية الكبرى التي تمت برمجتها أو التي تم إطلاقها بمناسبة الزيارة الملكية الأخيرة للأقاليم الجنوبية بمناسبة الذكرى الأربعين السنوية للمسيرة الخضراء، وكذا بالحمولة الواضحة للخطاب الملكي بنفس المناسبة والذي يؤرخ لمرحلة جديدة في تعاظم المغرب في ملف وحدته الترابية.

أما فيما يتعلق بفرضيات وتوقعات مشروع قانون المالية، فقد اختلفت الآراء بين اتجاه يعتبرها فرضيات تعكس إلى حد كبير المقاربة غير الطموحة للحكومة في تدبير الشأن العام، سواء تعلق الأمر منها بمعدلات النمو أو العجز أو سعر البترول.

وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى أنها فرضيات محكومة بالنسبية وبصعوبة حسم آثارها ومدى صدقيتها وقابليتها للتحقق، وهذه معادلة صعبة لا يمكن حلها ما لم يتم تأسيس نموذج تنموي ينتج الثروة ولا يكتفي فقط بتوزيعها.

وذكر أحد السادة المتدخلين أن الأهم هو قياس مصداقية هذه التوقعات الذي يظل رهينا بمدى انعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين وبآثرها الاقتصادي والاجتماعي الملموس، ومدى قدرتها على خلق دينامية إقتصادية تنعش المقاولات الوطنية، وتحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وقدرتها على توسيع قاعدة التشغيل والحد تدريجيا من نسب الفقر والهشاشة الاجتماعية.

وتم التساؤل عن السبب الكامن وراء تراجع نسبة النمو من 4.4% إلى 3% في السنة المقبلة، وذلك رغم التراجع الكبير في سعر البترول ومتوسط سعر البوتان وتراجع معدل التضخم، في ظل صعوبة الحكم المسبق على طبيعة الموسم الفلاحي المقبل، والتقدم الملموس والحاصل في توسيع الوعاء الضريبي المترتب عن الإجراءات الحكومية المتخذة في هذا المجال.

وبخصوص فرضية خفض العجز إلى 3.5%، تمت الإشارة إلى أن المغرب استفاد على غرار البلدان العالمية المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار، مما يفيد أن خفض العجز جاء نتيجة لتحولات في المحيط الخارجي، وافتقاد المنتوجات البترولية حاليا لطابعها الاستراتيجي، ولا يعد إنجازا حكوميا صرفا.

وبالمقابل، اعتبرت مداخلات أخرى، أن تراجع العجز لا يرجع إلى انخفاض الفاتورة النفطية فحسب..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إنتهت الحصص الزمنية.

إذن، الشكر موصول للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

ذاك؛

- معارضة تصدح بالحق ولا شيء غير الحق؛

- معارضة يقظة، تستحضر الظروف الدقيقة والصعبة التي تجتازها بلادنا، والمخاطر المحدقة بالحياة السياسية وبالمشهد السياسي الوطني.

إننا اليوم أمام إحدى المحطات الأساسية لتطوير التواصل ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وللتذكير بوجهه مكشوف حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى المطرحة علينا، وحول الدور الذي ينبغي أن يضطلع به مجلس المستشارين بكل مكوناته في هذه المرحلة الدقيقة.

أولى هذه القضايا، قضية الوحدة الترابية للمملكة، التي تبوأ تاريخها صدارة الأولويات في أدبيات حزب الاستقلال، معتبرين أنها قضية محسومة ومنتهية منذ استرجاع الصحراء إلى حظيرة الوطن بالمسيرة الخضراء المظفرة التي احتفى الشعب المغربي مؤخرًا بذكراها الأربعين.

معربين في هذا الإطار، عن اعتزازنا الكبير بالزيارة الملكية السامية والتاريخية للأقاليم الجنوبية، بمضامين الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي أعلن فيه عن اعتماد مقاربة جديدة لقضية الوحدة الترابية تورم تحقيق التنمية الشاملة للإنسان والتراب، من خلال النموذج التنموي الجديد الذي اقترحه المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، وأعطى جلالته تعليماته السامية بالبدء في تنفيذ مضامينه.

لقد سجلت الدبلوماسية المغربية، بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، وعلى هدى مبادئها الثابتة وهويتها العريقة، المبنية على الحكمة والتبصر والاعتدال، مكتسبات مهمة وملموسة.

غير أن استمرار خصوم وأعداء وحدتنا الترابية في حبك المكائد والدسائس يفرض علينا جميعاً، الخروج من الانتظارية والانتكالية السياسية لرد الفعل إلى هذه المبادرة، والتركيز على تقوية الجهة الداخلية، من خلال الاهتمام بأوضاع مواطنينا الودوديين الذين تصدوا للإنفصال والتجزئة، ولم يذخروا جهداً في المساهمة من مواقعهم المختلفة في ضمان شروط تسريع وتيرة التنمية.

معربين عن تقدير حزب الاستقلال للثقة الغالية التي حصل عليها منتخبو الحزب وجميع المنتخبين في الأقاليم الجنوبية في جميع مراحل المسلسل الانتخابي الأخير، والتي جعلت منهم، كما أكد على ذلك جلالة الملك نصره الله، الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية، سواء على مستوى المؤسسات الوطنية، أو في علاقتهم بالمجتمع الدولي.

إن قضية وحدتنا الترابية ليست قضية حكومة أو حزب دون آخر، ولا فريق دون آخر، بل هي قضية جميع المغاربة بدون استثناء، وعلى

الجميع أن يساهم، كل من موقعه، في تحصين المكتسبات والمنجزات وتعزيز موقف ومصداقية بلادنا وصدقية مقترح الحكم الذاتي لدى المنتظم الدولي.

وما دامت قضية وحدتنا الترابية كل لا يتجزأ، فإننا في الفريق الاستقلالي، نغتنم هذه الفرصة لنجدد مطالب الفريق ومن خلاله حزب الاستقلال، باسترجاع السيادة على الصحراء الشرقية والقنادسة والساورة وتوات وتدكلت وبعابرها أرض مغربية لا جدال فيها.

لأننا أصحاب حق، وحقنا ثابت في الاعتماد على كل المرتكزات والمستندات والمسوغات التاريخية والقانونية والطبيعية.

وندعو الحكومة في هذا الصدد، أن ترفع قضيتها بصفة رسمية إلى اللجنة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار، دون إغفال المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والثغور المجاورة لهما، والتي ينبغي أن تحظى بمكانة متميزة في سياساتنا الخارجية خاصة في علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي.

كما أود بهذه المناسبة، أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ولقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على الروح العالية والتفاني والتضحيات الجسام التي ما فتؤوا يبرهنون عليها من خلال مزاولتهم لمهامهم في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين، وننحني بإجلال وإكبار أمام كل أرواح شهداء الواجب الوطني.

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

الأخوات والإخوة،

هذه القضايا تُعتبر الرئيسية لأنها تهم التحضيرات المقبلة في مشروع قانون المالية 2016.

إجراءات، تمكن من تجاوز كل السلبات التي كشفها المسلسل الانتخابي الأخير.

وإن حزب الاستقلال، وإذ يعبر عن اعتزازه بالنتائج المحققة في جميع مراحل المسلسل الانتخابي، فإنه ينبه إلى بعض مظاهر الارتباك والمشاكل التي تخللت العملية الانتخابية وحالت دون ضمان مشاركة مكثفة للمواطنين والمواطنات.

وللتاريخ، فقد طالبنا بإحداث الهيئة الوطنية للإشراف على الانتخابات ومراقبتها وبإلغاء اللوائح الانتخابية، لمنح الفرصة لفئات عريضة من المجتمع لممارسة حقها الدستوري في التصويت الحر والنزيه، بسبب عدم تسجيلهم في اللوائح الانتخابية أو بسبب التشطيب عليهم لأسباب تطرح أكثر من سؤال.

تناولها إلى إشراك أطراف كثيرة أكثر تخصصا.

إننا في الفريق الاستقلالي، نؤمن بأن بعض القضايا المحكومة بنصوص شرعية قطعية واضحة لا يحق لنا مخالفتها، وهذا الطرح لا يعني أننا ضد الاجتهاد، بل نحن ننتمي إلى مدرسة الاجتهاد، ولنا أن نستحضر المساهمات العظيمة التي أثرى بها السلف الاستقلالي الفكر الإسلامي المعاصر، لكننا مؤمنين أن الاجتهاد من غير المتخصصين مقامرة قد تسبب في عواقب وخيمة وفي قيام الفتنة في العباد والبلاد لا قدر الله.

إن التاريخ شاهد أن بلادنا عالجت قضايا أكثر خطورة بمنهجية تشاركية، وإبداع من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بأن كلف جلالته لجان أسفرت عن نتائج إيجابية طوت صفحة الخلاف، وأضحت نموذجا يحتدى به بالنسبة للعديد من الأقطار الإسلامية.

السيد الرئيس

إن مشروع القانون المالية لسنة 2016 هو فرصتكم وسياستكم المالية الأخيرة، للوفاء بالوعود والالتزامات التي تمت صياغتها عشية التنصيب الحكومي.

فبالأمس القريب قدمتم سقفا كبيرا حول آفاق الإصلاح وممكناته، وفتحتم آمالا كبرى للشعب المغربي، حول تنفيذ مضامين البرنامج الحكومي الذي ساهم حزب الاستقلال في إعداده، وقدم للشعب المغربي كالتزام سياسي لهذه الحكومة.

ومن حقنا اليوم أن نتساءل من موقعنا في المعارضة، عن مدى التزام الحكومة بذلك؟

من حقنا أن نتساءل كذلك عن مدى قدرة الحكومة على كسب الرهانات المطروحة وفي مقدمتها الرهان التاريخي والإطار السياسي الذي جاءت في سياقه؟

وكيف ستعمل على استكمال تفعيل وتنفيذ مقتضيات الدستور الجديد، ولم يبق من عمرها السياسي إلا القليل بعدما قضت منه الكثير؟

أردنا في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين بهذا التقديم السياسي الضروري وضع الإطار العام لمحتوى نقاشنا لمؤشرات القانون المالية لسنة 2016، وسمحوا لي أن أمر إلى مناقشة مضامين المشروع من خلال خمسة محاور أساسية:

- السياق العام والمنهجي للمشروع، هو الأول.

- فرضيات المشروع، الثاني.

- التدابير الاقتصادية والمالية للمشروع، هو المحور الثالث.

- والرابع الأبعاد الاجتماعية للمشروع القانون المالية سنة 2016.

لكن، مطالبنا ذهبت أدراج الرياح، فوقع ما كنا نخشاه ونخشى منه وننبه إليه، من ارتباك وخلل في مختلف محطات المسلسل الانتخابي.

والأدهى من ذلك كله، بل المثير للإستغراب، هو تحريك ما سمي بملفات الفساد الانتخابي، والإصرار على التشهير بمنتهجين، وبث أسمائهم في وسائل الإعلام العمومية، وهو ما شكل مسأ خطيرا ومباشرا بدمم الناس وقتلا لقرينة البراءة وسرية التحقيقات، خاصة وأن القضاء مشكورا أصدر قراره بتبرئة العديد منهم.

إن طرح الفريق الاستقلالي لقضية البلاغ المعلوم، لا ينبغي أن يؤول من لدن البعض بأننا نحمي الفساد والمفسدين أو نتستر عنهم، بل إن دافعنا في ذلك هو حرصنا على ضمان الحياد والموضوعية وحماية كل الحقوق والمساواة أمام المواطنين ليكون سواسية أمام القانون بدون إنتقائية.

السيد الرئيس،

هذه القضايا مرتبط بتعزيز الهوية الوطنية وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها، فمشروع قانون المالية، جاء خاليا من أية إجراءات تهم تنفيذ التزامات في هذا الشأن.

فأين نحن اليوم من إلتزامكم، السيدين الوزيرين، في شأن بلورة السياسة المندمجة للنهوض بالهوية المغربية وبتعزيز مكانتها وتقوية النسيج اللغوي الوطني؟

إن المخاطر والتهديدات التي يشهدها محيطنا الإقليمي والدولي، والانعكاسات السلبية للعولمة على هوياتنا والثقافات المحلية، تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى، الاستماتة في الدفاع عن ثوابت الأمة وعن الهوية والإنسية المغربية، التي دافع عنها الزعيم علال الفاسي رحمة الله عليه.

والتي بلورت من خلال الحوار التاريخي الطويل بين الأمازيغي والعربي، بين الإفريقي والأوروبي، بين الشمالي والجنوبي، بعيدا عن النموذج المستورد الذي تسوقه التيارات الأصولية، والذي أضى يهدد الناس في سلوكهم وفي حياتهم ومستقبلهم، بعيدا عن الشخصية اللادينية التي يسوق لها البعض باسم الحداثة وحقوق الإنسان والتي يتناقض فيها الخطاب والممارسة.

إن الحداثة الحقيقية والمعاصرة الفعلية، تتحقق عبر التمكن من الحفاظ على ثوابت الأمة وملاءمتها مع متطلبات التطور على كافة المستويات، ولا تعني المسخ الهوياتي، ومن يقبل بأن يمثل حمالة أهداف غير الأهداف التي تحفظ للشعب المغربي ثوابته، فإنما هو بصدد خلق الفتن، سواء تعلق الأمر بقضية الإرث، أو بباقي القضايا المرتبطة بالهوية المغربية العربية الأمازيغية والإسلامية.

لذلك، نعتبر أن ما ذهب إليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع ذي حساسية مفرطة هو تناول على قضية كانت تحتاج في

- ثالثا، تراجع نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بالأسعار الحقيقية سنة 2014 لأول مرة منذ سنة 1997؛

- رابعا، تنامي المخاطر التي تهدد استدامة وانتظامية واستقلالية النمو خلال هذه الولاية، بفعل ارتفاع التقلبات إلى النقطتين، وبفعل الارتفاع الصاروخي للمديونية العمومية لأكثر من 80% حسب المندوبية السامية للتخطيط.

السيدان الوزيران،

لقد عجزت الحكومة على بلورة النموذج الإقتصادي والميثاق الإقتصادي الجديد يجيبان على أسئلة المرحلة ورهاناتها، فالنموذج التنموي استنفذ غرضه وفقد راهنيتها، ونتساءل هل نجحت الحكومة الحالية في إبداع النموذج التنموي الجديد؟

إن النموذج التنموي الذي أفرزته الاختيارات الحكومية اكتفى إلى حد الآن بتعطيل المحركات الكلاسيكية لنمو الاقتصاد المغربي، حيث نرى:

- تراجع معدل الاستثمار الوطني إلى أقل من 30% من الناتج الداخلي الخام لأول مرة منذ 2003، وانخفض من 6 نقطة 2011؛

- تراجع مساهمة استهلاك الأسر في نمو الناتج الداخلي الخام بأكثر من نقطة بالمقارنة مع الولايات السابقة؛

- استمرار المساهمة السلبية للمكون الخارجي للطلب، بالرغم من استفادته من دينامية صادرات قطاع السيارات.

لقد عطلت الحكومة كل هذه المحركات، من دون أن تتوفر على رؤية ناظمة للحلول البديلة.

رؤية تحافظ على نفس مستوى النمو وعلى ضمان ثقة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، فمتى كانت سياسة تشجيع العرض تؤدي إلى انخفاض الاستثمار؟

إن تشجيع العرض مهم ومطلوب، لكن الأهم هو ترجمة ذلك على أرض الواقع بما يضمن نمو قويا ومستداما واقتصادا عصريا وتنافسيا. إن المضمون الوحيد والخيط الناظم لنموذج النمو الجديد، كما تراه الحكومة، هو مقارنة صندوق النقد الدولي والمؤسسات المانحة والمرتكزة على التوازن الماكرو اقتصادي فقط.

لذلك، يبدو مشروع قانون المالية منتشيا بنصره المرتقب على عجز الميزانية والحساب الجاري لميزان الأداءات وخفضهما إلى مستويات معقولة.

إن التقليل من عجز الميزانية والرجوع إلى التوازنات الماكرو اقتصادية، لا ينبغي أن يكون على حساب الاستثمار والمستثمرين، وعلى حساب الفئات المستضعفة والفقيرة، وعلى حساب البرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية الاجتماعية.

وقبل الخوض في تفاصيل مشروع قانون المالية برسم سنة 2016، نرى أنه من المهم، بل من الضروري الوقوف على بعض النقاط التي تتعلق بالسياق العام والمهيج للمشروع.

المشروع يأتي في سياق متسم باستمرار تدهور الأداء الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية، بشكل يهدد أفق النمو والسلم الاجتماعي، ويؤكد افتقاد الحكومة لرؤية واضحة لإدخال التحولات الهيكلية والعميقة على النموذج التنموي، وينم عن انحصار تفكيرها واختزاله في الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية لا غير.

لقد كنا نأمل أن يشكل هذا المشروع فرصة سانحة للحكومة للقطع مع المقاربة التقنية والمحاسبية الضيقة المعتمدة، وأن يحمل معه نفسا إصلاحيا نوعيا يؤسس لمرحلة جديدة عبر سياسة مالية إرادية، مرتكزة على الاستهداف والفعالية، بإمكانها الاضطلاع بوظيفتها المعاكسة للدورة الاقتصادية أو ما نصلح عليه بـ (La Fonction contra-cyclique).

لكن المشروع ومع كامل الأسف لا يعدو أن يكون استنساخا للمشاريع السابقة بتدابير جزئية يحكمها التوازن المالي.

مشروع غير قادر على استيعاب حجم الرهانات، والاستجابة لانتظارات المواطنين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والفاعلين على المستوى الترابي.

مشروع يرهن فاعلية الأداء الرقابي البرلماني، بسبب التفاوت المعلوماتي الصارخ بين الحكومة والبرلمان في مناولة مشروع قانون المالية السنوي.

إن مناقشة مشروع القانون المالي السنوي ينبغي أن تكون فرصة لتقييم وتدقيق المؤشرات والمعطيات التي توفرها مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية للوقوف على الحصيلة الحقيقية لمختلف السياسات القطاعية، إلا أن يكون مناسبة للنقاش السياسي العام البعيد عن هواجس التدبير العمومي وتقييم السياسات العمومية.

لقد لجأت الحكومة من خلال هذا المشروع، وللأسف الشديد، إلى إجراءات وتدابير تمس في العمق كل المكتسبات المحققة وتحول دون تحقيق الأهداف المعلنة.

وتبعاً لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي، نعبر عن عدم إرتياحنا للنتائج المحصلة على هذا الصعيد، لأسباب نذكر منها:

- أولا، تراجع متوسط نمو الناتج الداخلي بأكثر من نقطة خلال هذه الولاية الحكومية بالمقارنة مع الولايتين السابقتين؛

- ثانيا، محدودية أفق تطور الاقتصاد المغربي، ذلك أن نمو الاقتصاد المغربي (la croissance potentielle)، والذي كان يقاس بحوالي 6% لن يتعدى حاليا 4% وهو ما قد يشكل أحد المخاطر الحقيقية على السلم الاجتماعي؛

المالية المتضمنة في القانون التنظيمي.

وهنا لا بد وأن نذكر بمطالب الفريق بإحداث هيئة استشارية تعنى بمتابعة تنفيذ إصلاح المالية العمومية، وباقتراح التوجهات الكبرى للسياسة المالية للدولة، وتضم بالإضافة إلى الحكومة والبرلمان، متدخلين آخرين من قبيل المجلس الأعلى للحسابات وبنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، كما هو الشأن بمجموعة من الدول المتقدمة خاصة جيرمانيا في أوروبا.

نأمل في الفريق الاستقلالي ألا تكون هذه الاعتمادات المرصودة مجرد أرقام للتوظيف السياسي، تسعى من خلالها الحكومة إلى إبراز جهدها الاستثماري، بالرغم من أنها تعلم أنها غير قادرة على إنجاز الاعتمادات المرصودة، كما هو الشأن بالنسبة للمبالغ المالية المهمة التي ترصدها في إطار الهبات المقدمة من طرف دول الخليج، أو في إطار الحسابات المرصودة لأموال خصوصية خاصة منها ذات العلاقة بالقطاعات الاجتماعية، حيث بلغ مجموع الفائض المسجل في المجال الاجتماعي لدى 11 حساب خصوصي ما يزيد عن 12 مليار و659 مليون درهم سنة 2014.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكركم بوضعية بعض الحسابات التي تهم المجال الاجتماعي خلال سنة 2014، السيدين الوزيرين.

فالحساب الخصوصي للصيدلية المركزية، بلغت موارده 3 دالمليار و166 مليون درهم، لم يصرف منه إلا مليار و237 مليون درهم، أي بنسبة لا تتعدى 39%؛

صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بلغت موارده 7 مليار و496 مليون درهم، لم تصرف منه إلا 2 دالمليار و883 مليون درهم بنسبة لا تزيد عن 38%؛

صندوق دعم التماسك الاجتماعي، بلغت موارده 7 دالمليار و238 مليون درهم، صرف منها، مليار و859 مليون درهم بنسبة لا تتعدى 25%، الفلوس كائنة السيدين الوزيرين والأمل إن شاء الله كائين، هاد الفائض هذا خصصنا غير صرفوه لنا بركة علينا.

وبالرغم من تقلص الضغط على الحسابات العمومية بفعل القرارات المكلفة اجتماعيا التي اتخذتها الحكومة واستفادتها من عوامل خارجية غير مسبوقة، غير أن الحكومة وبدل بلورة حلول الخلاقة تتماشى والمرحلة الدقيقة التي يجتازها الاقتصاد الوطني، اختارت الحلول السهلة والبسيطة لتمويل أنشطتها مما أدى إلى إغراق البلاد في المديونية.

وهكذا، فمعدل مديونية الخزينة وحدها ارتفع إلى حوالي 63.4% سنة 2014 مقابل 47.3% سنة 2008، فيما المديونية الخارجية العمومية قفزت إلى أكثر من 30% بدل 19% سنة 2008، ومن المنتظر أن تتفاقم هذه المؤشرات عند نهاية هذه السنة.

لقد تتمكنون من تحقيق ذلك، بالرجوع إلى نسبة العجز العادي في الميزانية، نتيجة التراجع المستمر لسعر النفط على المستوى الدولي، وبفضل الانتعاش المسجل في الوضعية الاقتصادية والمالية للشركاء الأساسيين، لكن السؤال الذي يقض المضاجع، ما هي التكلفة الاجتماعية لتحقيق ذلك؟

إنها تكلفة لا حدود لها، تكلفة تنطوي على المخاطر الكبرى، لأنكم ومع كامل الأسف اعتدتم الاستكانة إلى الحلول السهلة والبسيطة، وعجزتم عن استتباب أدنى شروط الرضى الاجتماعي مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

ماذا يعني هذا؟

يعني بكل بساطة، أن ثقة الحكومة تراجعت في قدرة "مخطط المغرب الأخضر" على الرفع من إنتاجيته واستقلالته عن العوامل المناخية، وعن فشل "مخطط التسريع الصناعي" في إيجاد بدائل للقطاعات التي وصلت لمرحلة النضج.

إن رؤيتنا في الفريق الاستقلالي وتصورنا لتحقيق نسبة النمو المفترضة تستند على ضرورة العمل على:

- إدخال تحولات هيكلية على اقتصادنا الوطني، بما يسمح ب بروز قطاعات جديدة مصنعة وفروع جديدة ذات نسبة نمو عالية؛

- الإسراع بتفعيل وتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية المعتمدة، بهدف توزيع وتحديث البنيات الإنتاجية، وإحداث مناصب الشغل، وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية؛

- ثالثا، تقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية، حتى لا يرتهن اقتصادنا الوطني ومعدل النمو بنتائج القطاع الفلاحي فقط، وهو إشكال نهنا إليه خلال مناقشتنا لمشروع 2015، وسنعيد التأكيد عليه من جديد، حتى تتمكن الحكومة من معالجته من خلال تسريع وثيرة إنجاز مخطط المغرب الأخضر.

أما بالنسبة لفرضية تحديد سعر النفط في 61 دولار للبرميل، فإننا نتساءل عن الأسباب، نتساءل فعلا عن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى تحديد هذه الفرضية، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه السعر المتوقع من طرف صندوق النقد الدولي 51 دولار؟

أما في ما يتعلق بالتدابير المالية والاقتصادية المقترحة، فاسمحوا لي أن أقاسم معكم بعض الملاحظات العامة:

الملاحظة الأولى: تتعلق بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وما واكبه من نقاشات واسعة، أكدت مرة أخرى للشعب المغربي وبوضوح هشاشة الأغلبية الحكومية وعدم انسجامها؛

النقطة الثانية: تتعلق بدسترة مبدأ توازن المالية للدولة، وإلزام الحكومة والبرلمان بالسهر على التطبيق السليم والفعلي للإصلاحات

هل يمكن الرهان على إصلاح منظومة التعليم، ولا زال المسؤولون يعتبرون اللغة العربية عائقا أمام تجويد وإصلاح المنظومة التعليمية وتطوير المواد العلمية؟

إن النخبة اليوم، تخلت عن المدرسة والجامعة العمومية، ويبدو مع كامل الأسف وكأن هذه المؤسسات أصبحت مخصصة للفئات المعوزة والفقيرة فقط، في الوقت الذي كان يفترض فيها، أن تخلق التقارب بين الأطفال والطلبة من مختلف الأوساط الاجتماعية بدل التفريق بينهم.

وهل من دليل على ذلك التراجع أكثر من الاختلالات البنيوية الخطيرة التي يشهدها قطاع الصحة، والتي من نتائجها تدني جودة الخدمات الصحية المقدمة والوضعية الكارثية والمساوية للمستشفيات والمراكز الصحية بما فيها المستشفيات الجامعية؟

ونتساءل في هذا الصدد، عن أسباب عدم تضمين مشروع قانون المالية أية إشارة بشأن الصندوق العمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين الذي تعهدتم بإحداثه في إطار البرنامج الحكومي؟

وعن أسبابا التأخر في توسيع مجال الاستفادة من أنظمة التأمين الإجباري ليشمل أصحاب المهن الحرة وغيره من الفئات؟

وهل من المبرر الاستمرار في إخضاع المعاشات للاقتطاعات الضريبية، السيدين الوزيرين؟

وهل من دليل على هذا التراجع أكثر من فشل المشاريع المتعاقبة في تدارك العجز المسجل في المجال السكني والذي يصل اليوم إلى حوالي 580.000 وحدة سكنية.

أمام هذا الوضع، فإننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الأزمة الاجتماعية ليست أزمة تقنية أو موازناية، إنها في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية، وقد صار من اللازم إشراك كل الفاعلين في ضمان إصلاح عميق لكل المجالات الاجتماعية في التعليم والتشغيل والتقاعد وغيرها، وفق مقاربة تشاركية تروم إعادة الاعتبار لمؤسسة الحوار الاجتماعي الذي باشرته الدولة مع الفرقاء الاجتماعيين منذ فاتح غشت 1996، والذي كانت له نتائج ايجابية في تعزيز السلم الاجتماعي والارتقاء الاجتماعي لفائدة شرائح عريضة من المجتمع المغربي.

إننا، إذ نعلن تضامننا المطلق واللامشروط مع الخطوات النضالية التي أقدمت عليها المركزيات النقابية بما فيها المسيرة العمالية الأخيرة، ندعو إلى الإسراع بفتح الحوار، الحوار الاجتماعي حقيقي مع المركزيات النقابية لوضع حد للأجواء التوتر السائدة، ولو فيما تبقى من ولايتكم، لأننا مؤمنون أن الاستقرار السياسي العام في البلاد، لن يتحقق إلا عبر تعبيد مسالك الحوار مع جميع الفرقاء.

فبلادنا اختارت أن تحل مشاكلها بالحوار ولا شيء دون الحوار، وحينما تُخل الحكومة بهذا الشرط، فإنها تمس بأحد أهم مقومات هذا

وبفعل هذه السياسة، أصبحت خدمة الدين تشكل عبئا حقيقيا على ميزانية الدولة، حيث يتوقع المشروع أكثر من 28 مليار درهم كفوائد وعمولات، أي بارتفاع أكثر من 40% من المستوى المسجل عند نهاية سنة 2012.

وأخذا بعين الاعتبار استهلاكات الدين المتوسط والطويل الأمد المحددة في إطار المشروع إلى حوالي 41 مليار درهم، فإن تكاليف خدمة الدين المتوقعة سنة 2016 تجاوزت 69 مليار درهم، أي أكثر بكثير من إعمادات ميزانية الاستثمار المتوقعة، مما يجعل ميزانية الدولة رهينة في يد سياسة الاقتراض المفرط، ويُعرض الدين العمومي لخطر الاستدامة الطويلة، باعتبار أن الحكومات اللاحقة ستكون ملزمة بالاستدانة ليس لإنعاش الاستثمار ولكن لتسديد فقط فوائد وعمولات الدين.

السيدين الوزيرين،

إن إلزامكم الصريح بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بجعل الجانب الاجتماعي أولوية قصوى في السياسات العمومية، أمر تفنده الإجراءات التي يقترحها المشروع، والتي تظل إجراءات سطحية غير قادرة على النفاذ إلى عمق الإشكاليات الاجتماعية المطروحة، للحد من التراجع المهول في الولوج للخدمات الاجتماعية.

وهل من دليل على ذلك أكثر من الفشل الذريع في جميع المشاريع والبرامج التي اعتمدها الدولة في إصلاح المنظومة التعليمية.

فبالرغم من المجهود المالي التصاعدي المبذول للرفع من الميزانية المخصصة للتعليم والتي أضحت تفوق بكثير متوسط المعدل العالمي، فإن المفارقة هي أن هذه المجهودات لا يوازيه تطور في مؤشرات جودة التعليم، كما يبين ذلك تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

إن كسب التحديات المطروحة تفرض التشخيص الحقيقي التشاركي للمرحلة الراهنة، تشخيص ينبع من القناعة ويُسهّم فيه كل الفاعلون والمنتخبون وكل الفرقاء الاجتماعيين وكل من تهمهم مصلحة الوطن، لتجاوز هذا الوضع الصعب، برامج وزارية فقيرة، مؤسسات تعليمية مهالكة، مناهج متخلفة، مضمون بيداغوجي وعلمي أجوف، وخريجون في حال من الضياع.

مؤسساتنا التعليمية العمومية، أضحت مقبرة لطموحات التلاميذ والطلبة، مؤسساتنا التعليمية العمومية، لم تحم شبابنا من التهميش المادي والفكري، بل وعلى النقيض من ذلك ساهمت فيه وعملت على إخفائه تحت غطاء "الشهادة للجميع".

فهل يمكن الرهان على منظومة التعليم في ظل هذا الوضع؟

وهل يمكن الرهان على المنظومة التعليمية في ظل الخصائص المهول المسجل في الموارد البشرية والبنيات التحتية كما وكيفاً؟

هل يمكن الرهان على منظومة التعليم ونسبة الأمية تزداد عن 32% كما يؤكد ذلك الإحصاء العام للسكان والسكنى؟

التشاور والحوار، الحوار، مع كافة الفاعلين، كافة الفاعلين، وخاصة إصلاح المقاصة، إصلاح المقاصة والإصلاح الجبائي وإصلاح التقاعد.

تلكم كانت المؤشرات الدالة على صواب اختياراتنا وعلى نجاحنا، نجاحنا في المرور من مرحلة كنا فيها على وشك فقدان قرارنا السيادي المالي والاقتصادي إلى مرحلة أعدنا فيها، أعدنا فيها التوازنات الماكرواقتصادية، تثبيت اختياراتنا وتوطيدها لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف، وعلى رأسها تحقيق ظروف العيش الكريم، العيش الكريم، العيش الكريم للمواطن المغربي".

تلكم، السيد الوزير المحترم، مقتطفات من خطابكم أمام مجلسي البرلمان النهارالي قدمتمو مشروع القانون المالي لسنة 2016.

أشنعو غنقولو على هاذ الخطاب اللي سمعنا له؟ خطاب مطمئن، خطاب متفائل جدا، يوحي هاذ الخطاب بكونكم واثقون جدا من سياساتكم، بل هاذ الخطاب يحمل الكثير من الزهو بالنفس والانتشاء بالإنجازات التي حققتها الحكومة طيلة 4 سنوات.

تتلكمون، السيد الوزير، عن الإصلاحات الهامة والمسؤولة والجريئة، أنشوفو هاذ الإصلاحات، ومن بعد نشوفو واش هي هامة فعلا ومسؤولة فعلا وجريئة فعلا؟ باش غنبدواو؟ حيث الحكومة فتحت واحد العدد ديال الإصلاحات في كل الاتجاهات، وغنشوفو من بعد راه حتى شي إصلاح ما كين، ولكن على كل حال غنبدواو بالمقاصة، المقاصة. أشنعو داروا في المقاصة؟ أو أش دارت الحكومة في المقاصة؟ لغت الدعم ديال المحروقات، واش هذا إصلاح؟ يعني واش هذا غنسميوه إصلاحا مسؤولا وهاما وجريئا؟ غير فقط سدنا الروبيني على الدراوش؟ قد يكون جريئا فعلا، ولكن الجرأة في هذه الحالة على الفقراء والطبقات المتوسطة وعلى تنافسية المقابلة الوطنية.

هاذي هي الجرأة اللي كاينة في هاذ... أنا ما كنسميهش إصلاح، فهو تفكيك للمقاصة بدون إيجاد أي بديل، وغننذاكر عليه، هذا ما يمكن ليناش نسميوه إصلاح هذا إجراء تقشفي، هذا إجراء تقشفي بغت الحكومة تحبس الإنفاق في المجال الاجتماعي وتتقشف على الدراوش، ولكن ما الذي يخفيه هذا الإجراء بالضبط؟

هذا الإجراء يخفي، من حيث تدري أو لا تدري حكومتنا، ما يلي: توسعو قاعدة الفقراء مزيان، كثروا من الفقراء في البلاد، تفقروا الطبقة المتوسطة حتى هي تلحقوها بالفقراء، علاش؟ من أجل التحكم في رقاب العباد، التحكم في رقاب المغاربة، وهذا هو التحكم الحقيقي، وليس التحكم اللي تذاكر عليه السيد رئيس الحكومة المحترم خلال الأسبوع الماضي فاش جا يشرح التحكم، قال لك شي ناس تهبضوا في التليفونات مع شي ناس آخرين وتبضغوا بالتليفونات، مثل هذا الكلام، بل قال على أنه في انتخابات رئاسة مجلس المستشارين ورئيس مجلس المستشارين كان هناك تحكم واتصالات بالهاتف وكذا.

الاستقرار.

السيد الرئيس،

ختاما أؤكد لكم أن الفريق الاستقلالي خاض في مناقشة مضامين هاد مشروع القانون المالية بنزاهة وموضوعية وحكمة وبعد النظر، وفاء للقيم التعادلية السامية.

ولأننا اليوم لا نريد بقولنا هذا، إننا اليوم، السيدين الوزيرين، لا نريد بقولنا هذا تبخيس الحكومة أعمالها، لأن نجاحها هو نجاح للمغرب، نجاح الحكومة هو نجاح للديموقراطية، نجاح الحكومة هو إستمرار للتوجهات السامية الملكية التي تريد من المغرب أن يرقى إلى مستوى النمو، إلى مستوى الدول النامية.

وإنما بقدر ما نريد بهذا، نريد أن ننبيه إلى مجالات تبتغي الإصلاح، ولا شيء دون الإصلاح، الإصلاح هو المنشود وليس هذا بعزيز على كفاءتكم، الإصلاح هو المنشود إستنادا إلى قوله تعالى:

"إِنَّ أَرْبَعًا إِلَّا إِصْلَاحًا مَا اسْتَكْمَلْتُمْ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَالْيَاقِينُ" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ عبد السلام اللبار رئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية على مداخلته، والآن سنستمع جميعا إلى المداخلة الموالية التي سيتفضل الأستاذ بنعزوز عبد العزيز لتقديمها باسم الفريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل مشكورا.

أذكر وذلك في حدود 38 دقيقة أستاذ، شكرا.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقدم أمامكم لبسط مواقف حزب الأصالة والمعاصرة والمنظمة الديمقراطية للشغل من مشروع القانون أو على الأصح بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2016.

"وقد تمكنا، والحمد لله، بفضل الإصلاحات الهامة والمسؤولة والجريئة وبفضل الإجراءات المالية الصائبة من وقف التزيف واستعادة التوازنات المالية، أي أننا أوفينا بما التزمنا به أمام مجلسكم الموقرين.

كما حرصت الحكومة على الدفع قدما بالإصلاحات في إطار التشاور،

الحقيقة للاختيارات السياسية لهذا الحكومة.

أنهض ما زال على هاذ الضريبة بزاف، ولكن غنقول في هاذ الشي ديال الضريبة، عجزت الحكومة في محاربة التملص الضريبي، عجزت الحكومة عن إدماج القطاعات غير المهيكلة، عجزت الحكومة عن توسيع الوعاء الضريبي، عجزت عن تحصيل "الباقى استخلاصه"، الرقم عندكم وقولوها للمغاربة، رقم كبير بزاف.

ليس هناك أي إصلاح، أشنو كل ما هنالك إجراءات متفرقة هنا وهناك، شوية من هنا، كل عام أش غادي يديروا تيجزأو ذاك الشي، وهاذ الإصلاح يفتقد إلى الخيط الناظم اللي من المفروض يكون في أي إصلاح شمولى ومتكامل، وهاذ الشي أشنو كان النتيجة ديالو؟ النتيجة ديالو هو الإخلال بالاستقرار الضريبي، وأشنا هو الإخلال بالاستقرار الضريبي؟ الإخلال بالاستقرار الضريبي هو المساس بالاستثمار، أشنو هو المساس بالاستثمار؟ هو ضياع فرص الشغل وضياع الثروة عن البلاد.

إصلاح أنظمة التقاعد اللي كتهضر عليه الحكومة، إصلاحا هاما ومسؤولا وجريئا، لازلنا ننتظر 4 سنين هاذي، ولكن نجازف القول أنكم بكل مسؤولية وجرأة أنكم ستلجأون إلى الحلول السهلة، وغتقلبوا على ذاك الحيط القصير اللي هما الفقراء والدرأوش باش تنقزوا عليه عاود ثاني، وفي هاذ الحالة شكون هما؟ هما المأجورون والمتقاعدون أنفسهم، وهاذ الشي اللي غتديروا، باقى ما درتوهش ولكن غتديروه.

إصلاح منظومة المجتمع المدني، 4 سنوات من الحوار ما خلى وراه غير العجاج، لم يخلف وراه إلا الغبار والزوابع الأخلاقية والسياسية.

إصلاح منظومة التعليم، واش بغيتوا نقول شي حاجة في هاذ الشي ديال التعليم؟ لا أعتقد أن المغاربة مازال عندهم الخاطر باش يسمعوا شي كلام على إصلاح منظومة التعليم، ملوا، ضجروا، ضجروا من الاستماع إلى هاذ الكلام المردود، وبالتالي ما غنهضرش عليه.

إصلاح الإدارة، باح.

إصلاح منظومة العدالة، تراوح مكائها، الحوار، واحد العدد أسمو.. ولكن أشنو هي النتيجة؟ كلشي غضبان، كل شي غضبان في الجسم القضائي، هذه هي النتيجة، وهكذا دواليك.

غنزيد؟ أعتقد الحيز الزمني لا يسمح، وبالتالي—كما قلت—الحكومة أطلقت الإصلاحات في جميع الاتجاهات دون أن تتمكن من إصلاح أي شيء، لأنها ببساطة لا تمتلك—وهاذي هي الحقيقة—لا تمتلك أية رؤية للإصلاح؟

الإصلاح يحتاج إلى رؤية، والإصلاح في الحالة المغربية ينبغي أن يكون شموليا، نهضر على الحالة المغربية، علاش تنقول الحالة المغربية؟ لأن الحالة المغربية اجتمعت فيها كل الشروط للإصلاح، وهاذ الحكومة ما بغاتش تصلح، دستور متقدم لا في فصل السلط والسلط اللي كتعطى للحكومة باش تدير وتكون عندها الشجاعة فعلا والجرأة فعلا للقيام

بالله عليكم وعليكن، لأن الأمر يعني المستشارات والمستشارين، واش هناك من اتصل بكم بالهاتف ليضغط عليكم لنتخبوا الأخ حكيم بن شماش رئيسا لمجلس المستشارين؟

هذه الأسطورة قد انتهت، أما التحكم الحقيقي فهو التحكم باختيارات سياسية للحكومة الحالية، وهي تنغى التحكم في رقاب الشعب المغربي، وها هو التحكم الخطير.

أما القول باتصالات والضغطات والهاتف، وما نعرف أشنو؟ ياك أنتما كتسجلوا ذاك المكالمات الهاتفية، كتسجلوا الهضرة في التليفون، سجلوا. ياك وزارة العدل باقة الشاف ديال النيابة العامة؟ تتابع.

أعتقد أن الهدف من وراء ترويج هذه الخرافات فهو المساس بالمؤسسات، وغنجي من بعد لهذا الهضرة، غنرجع إلى بقى لي شي وقت.

ثانيا، الإصلاح الثاني، النظام الضريبي، 4 سنين دازت على الحكومة، دارت مجهود مسؤول ومجهود جريء ومجهود هام، باش تدير إصلاح جبائي أشنو خرج منو إلى حد الآن؟ ابغاويوحدا الضريبة على القيمة المضافة (la TVA¹)، باقى ما توحدتش، بل تم الرفع منها على المواد أو العديد من المواد الأساسية اللي كيستهلكها السواد الأعظم من المغاربة، وآخرها في هاذ المشروع ديال 2016 الزيادة في الضريبة بل التضريب لأنه ما كانتش مضربة قبل، الذرة والشعير، الذرة والشعير والنقل السككي، بل هاذو تزايدوا ولغاوا الحكومة يعني، لغات الضريبة التضامنية اللي كانوا كيايديها الأغنياء، اللي كيرجوا بزاف، الناس اللي لا باس عليهم، لغات لهم الضريبة، وباش عوضتها بتضريب الدراوش، الفقراء عاود ثاني، الحيط القصير بالنسبة لهذا الحكومة، جرأتها وشجاعتها ومسؤوليتها هي إئقال كاهل الفقراء بالمزيد من الضرائب.

أشنو هاذ الضريبة التضامنية؟ داروها على الدراوش اللي عندوشي ببيعة ديال الأرض، اللي عندوشي ببيعة ديال الأرض بينها ليه ولأولاده باش يتدرك فيها، داروا لو الضريبة زادوا فيها، من 60 ل 150 ل 400 أرقام كثيرة، المهم كايينة زيادة.

يعني أن مفهوم التضامن عند الحكومة هو التضامن بالنسبة لها هو الفقير يتضامن مع الفقير، يا معشر الفقراء تضامنوا في فقركم، هذا هو منطق الحكومة، وليس المنطق المعقول والمنطق اللي فيه العدل والمنطق اللي فيه الإنصاف اللي كتتبناوه احنا في حزب الأصالة والمعاصرة. هو أن التضامن ينبغي أن يكون عموديا، تضامن كينزل من فوق إلى تحت، من الأغنياء إلى الفقراء، باش الأغنياء كيجروا شوية الفقراء للفوق وهما كيهبطوا شوية، باش تكون عندنا قاعدة عريضة ديال الطبقة المتوسطة اللي هي كتحمّل الفكر العقلاني واللي كتحمّل الفكر المتنور وهي اللي كتستملك بزاف وهي اللي كتشكل قاطرة التنمية، وهاذ الحكومة ما بغاتش، هاذ الحكومة بغت تزيد من قاعدة الفقراء، ليعم الجهل والفقير لتمكن من التحكم في المغاربة، هذه هي الخلفيات

¹Taxe sur la Valeur Ajoutée

بالإصلاح، استقرار سياسي واجتماعي.

الاستقرار، هناك من يزعم ويسعى إلى إيهام المغاربة أنه جلب الاستقرار، يعني الاستقرار ما كين في هاذ البلاد حتى جا هو، وأنا أقول الاستقرار عم الوطن والأمة منذ قرون، إلا في حالة الحرب ضد العدوان الأجنبي وضد الغزوات الاستعمارية، أما المغاربة لا يحتاجون لدروس من أي كان، المغاربة قدموا توضيحات في سنوات الرصاص، وتجنبوا الفتنة لأنهم يبنذون العنف، العنف مستورد أو البعض يريد استيراده، العنف دخيل على ثقافتنا، وبالتالي فالاستقرار المغاربة قادين بحضارتهم، بثقافتهم، بأصولهم يحصنونه ويحميونه، و"لبيت رب يحميه"، وما محتاجينش لشي حد في هذا الباب.

زد على ذلك، الشروط اللي اجتمعت لدى الحكومة للقيام بالإصلاحات وعجزت وفشلت، ظرفية اقتصادية دولية وطنية مناسبة (la conjoncture mondiale et nationale)، مشاريع هيكلية اللي كايئة في البلاد وتفتحت قبل هاذ الحكومة، قبل هاذ الحكومة، مشاريع مهيكلية كبرى قبل هاذ الحكمة، وجات وعطلت هذه المشاريع الهيكلية الكبرى لأنه عجزت على إيجاد صيغة الالتئانية بينهم، هذه هي الشروط، هذه هي الحالة المغربية، ولكن مع الأسف، أن هذه الحكومة عجزت وفشلت لأنها وأقولها بكل مسؤولية-لا تتوفر عن الإرادة السياسية للقيام بالإصلاح.

تحدثتم، السيد الوزير المحترم، في خطابكم عن الإجراءات المالية الصائبة، الإجراءات المالية الصائبة.

الحد من الإنفاق في القطاعات الاجتماعية إجراء مالي صائبا، بالنسبة للحكومة، أم إجراء تقشفي يهك القدرة الشرائية للمواطنين؟ للمغاربة أن يجيبوا.

اللجوء إلى المزيد من الاستدانة إجراء مالي صائبا، تسلف تسلف، واصلين دابا في التقدير والحساب اللي كيديروا هما واصلين 64% ولا 63% ولكن في الحقيقة، بحال بحال السيد الوزير، ولكن في الحقيقة راكم وصلتوا 80%، وهاذ السلف هو الذي أدى إلى تراكم العجزات في كل شيء.

تكلتم، السيد الوزير، في معرض خطابكم المتفائل جدا والمطمئن جدا عن استعادة التوازنات المالية، وفي هذا الباب لن أجاريك في أرقامك الرتيبة والباردة جدا، والرتيبة والباردة، باردة، مثلجة، لا تنطق بالواقع.

ولكن اسمحو لي (بمناسبة الحديث على الأرقام، السيد رئيس الحكومة قال لي الأسبوع الماضي راك كتكذب، فاش قلت لو على الميزانيات الموزعة حسب الوزارات وحسب المكونات ديال الحكومة.

أنا، السيد رئيس الحكومة، ما غنقولوش تكتذب، حاشي والله، ولكن غنقول لولا تقول الحقيقة يا سيدي رئيس الحكومة المحترم، وهاذ الأرقام ما عطاوهومش ليا العفاريث أو شي جهازا، هاذ الأرقام كايئين

هنا، ها القانون المالي ديال 2015، ها ديال 2011، وديروا المقارنة.

نبدأ بالرئاسة ديال الحكومة، باش كتجمع هاذ الأرقام، كايين الفلوس ديال الميزانية العامة، كايين الفلوس ديال الحسابات الخصوصية، وكايين الفلوس ديال القطاعات المسيرة بطريقة مستقلة (SEGMA²).

الميزانية العامة مليار و260 مليون بلا ما نثقل عليكم بالأرقام، ولكن عودوا لهاته الأرقام وستجدون 33% ديال الزيادة، أنا قلت 40% لأنه هو المعدل، هو المعدل، العدل 46%، الميزانية العامة 4 مليار و450، الحسابات الخصوصية 560 مليون، (SEGMA) 900 ألف، المجموع 5 مليار 46%؛ الاتصال مليار و642، 370 مليون في الحسابات الخصوصية، 21 مليون في (SEGMA)، 33%؛ التضامن والمرأة والأسرة 649 في الميزانية العامة، 3 مليار و800 مليون في الحسابات الخصوصية، 66% ديال الزيادة، ديروا العمليات الحسابية 66، ديروا الحساب راه دابا هاذ الشئ مسجل ورجعوا ليه، رجعوا ليه، راه متوفر، راه عندكم، وغديرو الحساب.

على كل حال، ما نثقلش عليكم المجموع ديال هاذ الشئ كلو المعدل هو 40%.

نعطيكم الميزانية ديال الصحة اللي كيقودها الحزب المحترم التقدم والاشتراكية، الميزانية العامة 13 مليار، الحسابات الخصوصية مليار، (SEGMA) مليار و55 مليون، النسبة 20%.

نعطيكم الشبيبة والرياضة اللي كيقودها الحزب المحترم الحركة الشعبية، مليار و600، 800 مليون، 43 مليون، النسبة 9%.

نعطيكم-كنعطي غير نماذج-المغاربة المقيمين بالخارج بقيادة الحزب المحترم التجمع الوطني للأحرار، الميزانية العامة 437 مليون، المجموع 437 مليون، 9% بالمقارنة. هاته هي الحقيقة).

السيد الوزير،

ميزانية تقشفية لأن هذا هو اللي بغيت نقول لك هو السيد رئيس الحكومة لم يقل الحقيقة في هاته الأرقام، إما ما عارفهاش إما خباوها عليه، إما كتصرف واحنا ما سايقين الخبراين كتصرف لأن التقشف كايين، وبالتالي البرلمان في إطار المراقبة.. ما تقنطش، السيد الوزير المحترم، وسع قشابتك، السيد الوزير المحترم.

صحيح، صحيح قد انخفض عجز الميزان التجاري وعجز ميزان الأداءات وتحسنت المؤشرات الماكرو اقتصادية، هل هذا بفضل، السيد الوزير المحترم، الإصلاحات الهامة والمسؤولة والجريئة؟ قطعاً، لا.

هذا بفضل-ويعرفوها المغاربة-انخفاض أسعار البترول إلى حد قياسي، موسم فلاحي جيد، بل مواسم فلاحية جيدة، انخفاض أسعار جل المواد الأساسية في السوق الدولية وهبات دول الخليج، ولله الحمد، ياربي يستمر هاذ الشئ، أما باش نعولو عليكم راه عولنا على

² Services de l'Etat Gérés de Manière Autonome

محظوظين، ذاك الشيء الذي قلنا، أما الظرفية فقد تحسنت كثيرا، ولم تستغلوا هاته الظرفية، فأين يكمن الخلل؟
الخلل يكمن في 5 عوامل، في تقديرنا:

الحكومة لا تمتلك رؤية شمولية للإصلاح، عندها رؤية تجزئية مشتتة، القطاعات التي دخلت فيها باش تصلحها، خلاصتها جزر مقطوعة عن بعضها البعض، ليست هناك أية رؤية لالتقائية كل المشاريع الإصلاحية، علاش؟ جاية العوامل الأخرى باش غتفسر هاذ العوامل الأولى.

ثانيا، الحكومة تفتقد إلى الزعامة السياسية، (leadership)، إلى الزعامة السياسية القادرة على تنسيق برامجها، وضمان انسجامها، وتضامنها.

ها أنتما شفتوا الثلاث التي فاتت اللي وقع ما بين السيد رئيس الحكومة والسيد وزير التربية الوطنية.

احنا ماشي شغلنا، بيناتهم ذاك الشيء، ولكن، احنا مغاربة، تيبقى فينا الحال، حرام، لأن كل شي كيتفجر، الرأي العام الوطني والدولي، يعني الأجناس كلها كتتبعب، جوج ديال الوزراء يبغيو يعني ذيك الشوهة، حشومة، لأنه هادي بلادنا، قلبنا على بلادنا، ما يمكنش نقبلو هاذ الشيء، عندكم شي حاجة في المطبخ الداخلي، فكوا ذاك الشيء بيناتكم، تدايزوا، تغاوتوا، تصارعوا، اختلفوا، ولكن، من بعد، القاوا الحل، وخرجوا عندنا احنا بالحل.

إذن، فالقيادة السياسية والزعامة السياسية، باش تنسق البرامج الحكومية، وتنسق الأعمال والأوراش ديال الحكومة ضرورية، مفتقدة هذه الزعامة في هاذ الحكومة.

الحكومة أنانية ومغرورة، فتحت جهات الصراع مع الجميع، ولم تحترم في ذلك لا الدستور ولا التوجيهات الملكية السامية، ولا ذكاء المغاربة. أقول هذا، لأنها تعمدت، تعمدت عدم الالتزام بالمقاربة التشاركية مع باقي الفاعلين، والبحث عن التوافقات الإيجابية، ما كاينش هاذ الشيء نهائيا.

العامل الرابع، الحكومة أخدمت الحماسة الشعبية والتعبئة العامة لينخرط الجميع في الإصلاح، كان هناك في واحد الوقت، هادي 4 سنين ولا 5 سنين، كان واحد الحماس، واحد الناس كينتظرو شي حاجة، الناس، يعني محفزين، باغين يشاركوا، ولكن، طفاوا من بعد باش طفاوا؟ لأنه الحكومة الحالية، إن قامت بمجهود مسؤول وهام، فقامت بهذا المجهود المضني في تسفيه المؤسسات وتبخيسها أمام الرأي العام.

خامسا، هاذ الحكومة تفتقد إلى أدنى حس إبداعي اللي كيتطلبو أي إصلاح هيكلي كبير. مثلا، نعطيكم مثال، شي مرات كيقوع تغليط الرأي العام. دابا، باش كنهضرو على أن المغرب عندو الصناعة ديال

الخلا، إلى سلمنا بكون ما حصل واعتبرناه إنجازا فهو إنجاز صغير يخفي في الحقيقة واقع مليء بالاختلالات الهيكلية التي لم يتم الحسم معها بعد، وبإقي كايينة هاذ الاختلالات ومستدامة.

لأن الإنجازات الكبرى، السيد الوزير المحترم، تُقاس بقدرة لا تمتلكها الحكومة، هي القدرة على التحكم في الظرفية الاقتصادية وليس التسليم بهاته الظرفية والتعامل معها كأمر واقع، بل التحكم في الظرفية الاقتصادية.

وفي هاذ الباب، لا بد ما نقولو الحقيقة للمغاربة، لأن ما اعتبرتموه إنجازا ما يغير حتى حاجة في الواقع ديال العجوزات ألسيد الوزير، العجز في الميزان التجاري مستدام، العجز في ميزان الأداءات مستدام، العجز في الميزانية مستدام، العجز في تمويل الاقتصاد الوطني مستدام، أزمة السيولة البنكية مستدامة.

الحصول: البلاد كلها عجوزات، وهاذ الحكومة كلها عجوزات، ولن تتمكن من تجاوز هذه العجوزات.

هذا في الماكرو اقتصادي، التوازنات التي تزهو الحكومة بنفسها بالحديث عن الإنجازات كما لو أنه دارت شي حاجة، ما دارت والو. أما العجوزات في القطاعات الاجتماعية اللي غنتذاكرو عليها من بعد.

قلتكم، في معرض حديثكم وخطابكم، السيد الوزير، أنكم أوفيتكم بالتزاماتكم وغندخلودبا معكم في اللعبة ديال ما التزمت به وما أنجزتم، وبالتالي إلى أي حد كايين هناك الوفاء من عدمه؟

التزمت بـ 5.5% نسبة النمو مع نهاية الولاية، والأن بلا حشمة بلا حياء بالكاد تتوقعون 3%، ما تزتك ليكم الوجه، ما حمار الوجه، حتى حاجة، نهار الأول قلتوا للمغاربة 5.5%، اليوم تعودون للقول 3%.

التزمت بتخفيض البطالة إلى 8% اليوم في 10.1%، التزمت بخلق مليون منصب شغل وحتى الآن بالكاد وفرتم 200.000، واش في هاذ 7 أشهر ولا 8 أشهر اللي بقت غتوفروا 80%؟ قطعاً لا، ما كاينش هاذ الشيء.

لنقارن الآن الحصيلة مع ما كان عليه الحال حين توليتم تدبير الشأن العام، النمو كان 5% غتبطوها لـ 3%، البطالة كانت 8 غتطلعوها لـ 10، الاستثمار الوطني كان 36 غتبطوه لـ 32، الادخار الوطني كان في 28 نزل لـ 24.7، نسبة التشغيل كانت 50 نزلت لـ 43.3، الأنشطة الهشة كانت 8.9 طلعت لـ 10.3، عطالة الشباب كانت 17.75 طلعت لـ 20.1، المؤشرات المزبانية هبطت، الخابية طلعت، إذن مع هاته الحكومة الخايب كيطلع والزوين كينزل.

سنكتفي بهاته الأرقام حتى لا نُثقل مسامعكم ومسامع المغاربة.

ستقولون مرة أخرى، ستقولون مرة أخرى أنكم أمضيتكم كل وقتكم خلال 4 سنوات بكل مسؤولية وجرأة في ضبط التوازنات الماكرو الاقتصادية، قلنا لكم لا يد لكم في هذا، بل ابتسم لكم الحظ، راكم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة قانون المالية لسنة 2016 أمام هذا المجلس الموقر.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدده يعتبر آخر مشروع في عهد هذه الحكومة، وهو حلقة أخرى لتنفيذ ما تبقى من البرنامج الحكومي.

كما أنه مشروع يأتي في ظل الشروع في مسلسل الإصلاح التدريجي للمالية العمومية وتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، بالإضافة إلى كونه يأتي أيضا في إطار مواصلة الحكومة لعملها الإصلاحي الهام بعد تجاوزها لمحاولات الإرباك الذي ما فتئت تتعرض له وبالرغم من التشويش الإعلامي الذي واجهته هذه التجربة منذ أيامها الأولى.

وهو ما يجعل منه مشروعا في تقديرنا لتكريس المكتسبات ومواصلة المنجزات.

إن مناقشتنا لمشروع القانون المالي ينبغي أن تستحضر السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وطنيا وإقليميا ودوليا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في سياق إقليمي مضطرب تعرف فيه عدد من دول المنطقة أوضاعا سياسية تتسم بعدم الاستقرار السياسي، ذلك أن الدول التي عاشت ما عرف بالربيع العربي تعيش أوضاعا صعبة بعد إنتكاسة محاولات التغيير الديمقراطي، وأضحى تعاني مخاضا معقدا من أجل تجاوز المرحلة الانتقالية.

إن المستفيد الأول من ألالا إستقرار واستمرار النزاعات المسلحة في المنطقة، هي شركات إعادة الإعمار وشبكات تهريب النفط وتجار الأسلحة، في ظل تواطؤ بعض القوى الدولية، عبر تحالف موضوعي مع تيارات مقاومة الإصلاح بدول المنطقة وجيوب عهد الاستبداد من أجل الانقلاب على مسار الإصلاح الذي تاقى إليه الشعوب وانتفضت لأجله.

وعلى عكس ما تعرفه البلدان المشار إليها، يجدر بنا أن نقف وننوه بالدرس الديمقراطي التونسي الذي يعتبر اليوم فعلا نموذجا في التجديد الفكري والاعتدال السياسي في العالم العربي.

إن هذا السياق التراجعي في المنطقة العربية، لا يعني بأن حركة التغيير التي انطلقت في العالم العربي قد انطفأت لأن حركة التاريخ لا يمكن أن تسير إلا في اتجاه قيم الحرية والكرامة والديموقراطية.

السيارات، واش هاذ السيارات سميتها بنعزوز ولا سميتها بوسعيد؟ ياك اسميتها (Renault)، اسميتها (Peugeot)، هاذو أسماء فرنسية، جاييين ذاك الشي كنمونطيو نديرو المونطاج في المغرب، وكنعادو نصدروه على برا، كترجعوه لهم، واحد 15% عندنا في القيمة المضافة، 15%، كيقولوا على أنه لا، راه حقا غنخلقو أنشطة اقتصادية وغنشجعو المقاولات الصغرى والمتوسطة باش تدمج في هاذ النسيج الصناعي ديال السيارات، نقول أنه ليس هناك من مؤشر لحد الآن، إذن باركة من تغليط الرأي العام ونقولوا راه احنا كنعنعو السيارات، راه ما كنعنعوش السيارات، كتركبو، لا، في الخطابات ديالكم، السيد الوزير، تقولون بالصناعات السيارات بالمغرب، هذا ماشي صحيح، ماشي معقول، نقولو الحقيقة للمغاربة.

طيب، والآن قد سقطت ورقة التوت عن عورة الحكومة، وانكشفت شعاراتها الجوفاء وانتهت الأساطير التي ما فتئت تروج لها، انتهت أسطورة بداية التاريخ مع نوفمبر 2011، انتهت أسطورة الخطاب الأخلاقي، انتهت أسطورة المظلومية والمظلومية هي "اهل تعيش"، سياسة ديال "اهل تعيش"، وتعيش في السياسة هي تكسب الأصوات، نجيو نمارسو الهبيل لكسب الأصوات، انتهت هاته الأسطورة، أسطورة الدولة العميقة، فين كاينة هاذ الدولة العميقة؟

السيد الوزير أجابني بأنه كاينة، وبغيتو يجاوب المغاربة ويقول لهم فين هي الدولة العميقة وإلى عارفها يقولها لهم، يقولها لهم باش أسمو.. غدا خرج بالتصريح ولا اليوم وقولها لهم، إذن أما نحن فسنمكث في الأرض والزبد سيذهب جفاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس، شكرا شكرا.

الآن، أستسمحكم ستواصل الجلسة تحت رئاسة السيد رئيس المجلس شخصيا.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

شكرا الأستاذ الأنصاري.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أعذر عن عدم تمكني من متابعة وقائع هذه الجلسة من بدايتها، ونستأنف بإعطاء الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وفي هذا السياق المضطرب، نجح المغرب بفضل الله في ظل قيادته المتبصرة في مواصلته بناء خياره الديمقراطي والتأكيد على أنه خيار لا رجعة فيه وأن المغرب ملتزم بمواصلة ترسيخه مع رفض السقوط في أي نوع من أنواع الإرتداد والنكوص.

ويأتي مشروع قانون المالية هذه السنة، في سياق مطبوع بعدد من الأعمال الإرهابية التي عرفتها عدد من البلدان سواء بلبنان أو مصر أو تركيا أو فرنسا أو مالي أو بدولة تونس مؤخراً.

وهي مناسبة نغتنمها لاستحضار المعاناة الرهيبة لإخواننا المحتجزين في مخيمات تندوف والظروف الصعبة التي يعيشون فيها، ناهيك عن تحويل المساعدات الإنسانية الدولية الموجهة إليهم.

ونؤكد بالمناسبة على مواقفنا الثابتة التي ما فتئنا نعبر عنها من الإرهاب باعتباره عملاً مرفوضاً شرعاً وعقلاً، لا يمت إلى الإسلام ورحمته بصلة، ولا يجوز تسويغه بأي مسوغ ديني أو سياسي، ونعلن تضامننا مع ضحاياه ومع البلدان التي استهدفتها في الآونة الأخيرة.

وفي هذا السياق، نجدد مطالبتنا للمنظم الدولي لتحمل مسؤولياته كاملة في هذا المجال، مع حمل الجزائر على السماح بعملية إحصاء هؤلاء المحتجزين باعتبارهم لاجئين فوق الأراضي الجزائرية.

كما نستحضر مخاطر الإرهاب وتداعياته على الاستقرار الإقليمي والدولي، وتأثيره السلبي على صورة الإسلام والمسلمين في العالم، وعلى حرياتهم وحقوقهم وقضاياهم الأساسية والتمكين لصورة نمطية عن الإسلام والمسلمين يكون ضحيتها الاعتدال ونهج الوسطية والتعاون بين المجتمعات، والتعاون فيما بين مكونات المجتمع الواحد على الإصلاح وبناء الديمقراطية ودولة الحق والقانون، والتمكين للاستبداد والأنظمة التي قمعت شعوبها في المنطقة والتدخل الخارجي تحت شعار محاربة الإرهاب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شكلت الانتخابات الجماعية ل 4 شتنبر، محطة مهمة كرسست استثنائية النموذج المغربي، المؤسس على ثنائية الإصلاح في ظل الاستقرار، وأكدت بما لا يقبل الشك بأن المغرب قرر قراراً لا رجعة فيه أن يواصل مسار البناء الديمقراطي ويتحمل تبعاته باعتباره تمريناً جماعياً يتطلب إرادة سياسية، ليس فقط من قبل الدولة، بل أيضاً من قبل كل الفاعلين السياسيين، إرادة تصر على المضي في مسارات تصاعدي لا يخضع لكل عوامل الشد والجذب إلى الوراء أو المحاولات التي تسعى لتقزيم تطلعات المجتمع المغربي نحو تعميق المسار الديمقراطي وتوطيد الحريات الفردية والجماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الفئات والجهات.

ولذلك، فإن الحرب على الإرهاب تمر عبر مقاربة شمولية لا مفر فيها من عودة المسار الديمقراطي للمنطقة، بالإضافة إلى نشر قيم الإسلام الصحيحة وتعريف العالم بقيم التعايش والتعارف والرحمة التي يزخر بها ديننا الحنيف.

كما يأتي مشروع القانون المالي هذا، في سياق مطبوع بتواصل الحصار الظالم المفروض من قبل الكيان الصهيوني على قطاع غزة وعمليات التقتيل المستمرة في الأراضي المحتلة بالموازاة مع مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية وتوسيع المستوطنات وانتهاك حرمة المسجد الأقصى وتهويد المعالم الدينية للقدس الشريف.

وفي هذا الصدد، نثمن نجاح بلادنا في هذا الاستحقاق الذي مكن من رسم مسار انتخابي جديد يتسم بالنزاهة والاهتمام المتزايد بالعملية السياسية وارتفاع حرارة النقاش السياسي بين الفرقاء بشكل عكس الرهانات السياسية الوطنية لهذه المحطة الانتخابية المحلية.

ونعبر بالمناسبة، عن دعمنا الكامل للانتفاضة الفلسطينية الثالثة وللمقاومة الفلسطينية الباسلة ولصمود الشعب الفلسطيني المتمسك بأرضه وحقوقه.

لقد أدرك المواطنون من خلال هذه الاستحقاقات، قيمة صوتهم واستعماله بطريقة فعالة، حيث برز في المشهد الانتخابي التصويت للمصادقية والبرامج الطموحة والمشاريع المؤسسة على الترشيح والموضوعية والخطابات المتوازنة التي تُبقي الأمل وتأخذ بعين الاعتبار إكراهات الواقع.

ويأتي مشروع قانون المالية كذلك، في مرحلة تزايدت فيها التحديات أمام ملف وحدتنا الترابية حيث تزايدت مناورات الخصوم ومعاكسة الجهود التي يبذلها المغرب لحل هذا المشكل المفتعل في إطار المفاوضات حول المقترح المغربي القاضي بمنح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، هو ما يستدعي اعتماد مقاربة جديدة مرتكزة على الحضور اليومي لبلدنا في المنظمات الدولية، عبر دبلوماسية رسمية وبرلمانية وشعبية قائمة على الرصد والإستباقي وعدم الاكتفاء بردود الأفعال على ما يحيكه أعداء بلدنا ضد وحدتنا الترابية.

ومما يدل على تزايد أهمية هذا الإدراك من الناحية السياسية الأهمية التي أولاهها المواطنون لمتابعة عملية التحالفات واستنكار واستهجان التحالفات التي تمت في الاتجاه المعاكس لإرادة الناخبين.

لحقوق الإنسان، وقانون الصحافة والنشر والمجلس الأعلى للأسرة والطفولة والمجلس الأعلى للغات.

أما على مستوى الأوراش الكبرى للإصلاح، فقد جاء مشروع قانون المالية كي يُثمن ويُتمم عددا من الأوراش الإصلاحية الكبرى ويطلق عددا آخر منها، فعلى مستوى إصلاح القضاء، شهد هذا الورش تقدما واضحا سواء من خلال إعداد ميثاق إصلاح المنظومة القضائية أو من خلال إخراج مشاريع قوانين تنظيمية مهيكلت من أجل تفعيل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتكريس مبدأ إستقلالية القضاء وتخليق منظومة العدالة وتعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات وهو ما تحقق من خلال إقرار مجلس النواب للقانون التنظيمي للسلطة القضائية، والقانون التنظيمي للقضاة اللذين تمت المصادقة عليهما وستنداول بشأنهما قريبا إن شاء الله بمجلس المستشارين.

وعلى مستوى ورش الجهوية المتقدمة، أصدرت الحكومة القوانين المتعلقة بتنظيم وانتخابات الجماعات الترابية، وتم تنظيم الانتخابات الجماعية والجهوية، والتزمت الحكومة بالأجندة الزمنية التي أعلنت عنها من أجل ذلك في الوقت التي شككت فيه مكونات سياسية من المعارضة في قدرة الحكومة على ذلك.

كما عملت على ضمان نزاهتها ووفرت الشروط لنجاحها وانخراط المواطنين فيها، علما أن موضوع الجهوية لا يرتبط فقط بالانتخابات الجهوية، بل أيضا بإرساء هيئات جهوية متقدمة باختصاصات وإمكانات جديدة، وكذلك من خلال تطوير وترسيخ نظام اللاتمرکز الإداري بمختلف القطاعات والمرافق الحكومية بما يسهم في التقليل من مظاهر البيروقراطية والبطء الإداري.

وأما على مستوى الوظيفة العمومية، فقد تم تكريس منطق جديد يقطع مع الزبونية من خلال ما كان يعرف بـ"التوظيف المباشر" واعتماد نهج جديد يجعل الولوج إلى الوظيفة العمومية قائما على أساس الشفافية والمساواة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وخلال هذه الأربع سنوات، تم إحداث 90 ألف منصب مالي دون احتساب 26 ألف التي جاء بها مشروع قانون المالية الحالي، باعتماد منظومة المباريات ونشر لوائح المترشحين ولوائح الناجحين.

وعلى مستوى ورش مكافحة الفساد، نشيد بالمجهود المبذول على مستوى منظومة الصفقات العمومية وارتفاع عدد إحالات ملفات المجلس الأعلى للحسابات على القضاء، وإصدار القانون المنظم للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وغيرها من الإجراءات الأخرى.

وهو ورش ينبغي أن يتواصل من خلال إستراتيجية متكاملة وتدابير إستباقية وقانونية ومسطرية وزجرية، ونعتبر ألا مناص للحكومة من مواصلة تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية وتحملها مسؤوليتها السياسية التضامنية فيها وإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية الكبرى.

مما أدى إلى تبوء المسؤولية لمرشحين ووجوه تم إخراجها في مرحلة لتتسلل في مراحل لاحقة من خلال ثغرات في النظام الانتخابي وجب العمل على سدها بطريقة نهائية، حتى لا نغذي اليأس في نفوس المواطنين وندفعهم للشعور بعدم الجدوى للذهاب إلى مراكز الاقتراع.

وهو ما يقتضي في نظرنا، إصلاح القوانين الانتخابية لمحاصرة مثل هذه الظواهر المسيئة للعملية الانتخابية، وهنا وجب أن نسجل للحكومة نجاحها في تدبير هذه الاستحقاقات، إن على مستوى الإشراف السياسي من قبل رئيس الحكومة لأول مرة أو من جهة تدبير التنظيم من قبل اللجنة المركزية للانتخابات ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل.

وإننا إذ نثمن حرص الحكومة على تحصين العملية الانتخابية من كل مظاهر الفساد الانتخابي، وحرصها على الإفادة الحرة للناخبين من كافة المؤثرات، خاصة منها المالية واتخاذ كل الإجراءات التي تضمن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، فإننا نعبر عن تحفظنا الشديد على عملية التمهيد التي تمت في حق عدد من المستشارين من البلاغ الذي أصدرته اللجنة الحكومية لتتبع الانتخابات، شملت 26 شخصا، من بينهم 14 مرشحا أعلن الفوز عن 10 منهم بمقاعد في مجلس المستشارين.

ونؤكد بالمناسبة على واجب إحترام شروط المحاكمة العادلة واحترام قرينة البراءة التي تُعتبر هي الأصل، وقد جاءت معطيات نتائج التحقيق القضائي التي أعلن عنها مؤخرا لتؤكد براءة بعضهم ومن بينهم أخوينا عضوي فريق العدالة والتنمية المستشاران يوسف بنجلون وحميد زاتي، وهو ما يؤكد أن صحيفة العدالة والتنمية، ستبقى بحول الله ناصعة البياض مهما حاول البعض أن يشوش عليها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعيدا عن الخطابات التبخيسية، التي تاهت بين العدمية وابتسام الحظ، وانطلاقا من نظرة موضوعية، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2016 في تقديرنا كي يكرس الحصيلة الحكومية المشرفة ويواصل تنزيل أوراش إجراءات البرنامج الحكومي، لقد كانت الحصيلة التشريعية في هذه المرحلة، حصيلة إيجابية ومشرفة بالمقارنة مع الحصيلة التشريعية في ولايات سابقة، حيث تم إعداد مجمل القوانين التنظيمية، جلها من طرف الحكومة، وسيبقى عليها إعداد ما تبقى من هذه القوانين إلزاما بالأحكام الدستورية التي تدعوها إلى عرض مشاريع القوانين التنظيمية على البرلمان في أفق متم الولاية التشريعية.

ويبقى علينا في هذه المؤسسة، أن نعمل على تسريع وتجويد المنتج التشريعي كي نكون في الموعد على مستوى الأجال الدستورية لإصدارها.

كما ننتظر إعادة وإحالة عدد من القوانين المهمة من قبيل المجلس الأعلى للشباب، وقانون المجلس الأعلى للجالية، وقانون المجلس الوطني

الحكومة إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان، كما نثمن الجهود المبذولة للنهوض بحرية الصحافة والتقدم الإيجابي الحاصل، وإن كنا لن نرضى إلا بإنهاء حالات اعتقال الصحفيين بمناسبة قيامهم بعملهم الصحفي، وإنهاء محاكمتهم على أساس قوانين لا علاقة لها بقوانين الصحافة.

ومن جهة أخرى، نسجل بإيجابية تطور الممارسة الاتفاقية المغربية، بحيث أصبح المغرب إلى جانب الدول التي صادقت على الاتفاقيات التوسع الأساسية في مجال حقوق الإنسان، مع تسجيل انتظام عرض تقاريره الدورية على مجلس حقوق الإنسان وعلى لجان المعاهدات خلال السنوات الأربعة الأخيرة وتجاوز التأخر الذي كان قبل ذلك.

وبخصوص المسألة اللغوية، فإننا نثمن اعتماد الحكومة لمقاربة شمولية ومندمجة، إلا أننا نطالب بتسريع وثيرة الإنجاز لاسيما بالنسبة لحماية اللغة العربية والنهوض بها، وتفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية، والتعجيل بإقرار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

كما نرفض بشدة كل المحاولات الهجينة الرامية إلى المس بالتدريس باللغة العربية في بعض مواد العلمية بالثانوي، ونشيد بردود الفعل الأكاديمية والشعبية ضد هذا التوجه الذي يتنافى مع الدستور ومع مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التي اعتمدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وعلى مستوى الإجتماعي، فقد كانت الحصيلة الحكومية إيجابية في عمومها من خلال تطبيق عدد من الإجراءات الاجتماعية التي تفاعل معها المجتمع باعتبارها مقدمة لتصحيح إختلالات العدالة الاجتماعية كتزليل نظام المساعدة الطبية، وصندوق التكافل العائلي، وإطلاق دعم الأرامل في وضع هشاشة وإحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، والرفع من الحد الأدنى للأجور والمعاشات، وتخفيض أثمان الأدوية وغيرها من الإجراءات الأخرى.

كما نثمن ما جاء به مشروع قانون المالية في إطار استدامة الاعتمادات المرصودة لصندوق التماسك الاجتماعي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق التأهيل الاجتماعي وتفعيل صندوق التنمية بالوسط القروي والمناطق الجبلية.

وإن كنا نسجل في بعض الحالات البطء الحاصل في تنفيذ بعض المشاريع وتدني نسب الإنجاز التي ينبغي تداركها مع الحرص على تكامل تدخلات القطاعات والمؤسسات المعنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا معتزون بالإنجازات الهامة التي حققها هذه الحكومة، وهي إنجازات يؤشر عليها المنحى التصاعدي في ترجمة التزامات البرنامج

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى التسريع بورش إصلاح أنظمة التقاعد الذي حضي بما يكفي من التشاور ولم يعد يسمح بأي تأخير.

لقد جاءت هذه الحكومة التي انقضت 4 سنوات من ولايتها في ظل أوضاع إقتصادية واجتماعية صعبة سنة 2012 وقد باشرت مهامها، نقولها ونكرها، بجرأة وشجاعة، وشرعت في فتح أوراش إصلاحية كبرى لم تكن حكومات سابقة تجرأ على مجرد الإقتراب منها، وكان من بينها في المجال الاقتصادي، تحرير مالية الدولة من عدد من السياسات التي كانت تأخذ بخناقها وترهنها لتقلبات أسعار سوق النفط الدولية ولا تسمح بهوامش معقولة لتمويل الاستثمار العمومي ودعم عدد من المشاريع الاجتماعية.

وبالمناسبة، فإن إصلاح صندوق المقاصة، عمل على حجب الاستفادة على من لا يستحقها من الأثرياء ومن الحيتان الكبيرة التي يعرفها المغاربة جيدا والذي في حقيقة الأمر لم تكن تستفيد منه الفئات الفقيرة إلا بالنزر اليسير.

واستطاعت الحكومة بفضل هذه السياسات الشجاعة، أن تحقق عددا من النتائج الإيجابية التي تنطق بها عدد من الأرقام والمؤشرات.

نذكر من ضمن هذه المؤشرات:

- تراجع عجز الميزانية إلى 4.3% في سنة 2015 بعد أن كان في حدود 7.7% سنة 2012؛

- تحقيق معدل نمو يبلغ 5% سنة 2015، أسهم فيه دون شك المستوى القياسي بالنسبة للمحصول الزراعي الذي بلغ حوالي 115 مليون قنطار، وتراجع الفاتورة الطاقية، ولكن أيضا أسهمت فيه سلسلة من الإصلاحات والتدابير الحكومية الجريئة، من قبيل إصلاح صندوق المقاصة واعتماد نظام المقايسة وترشيد نفقات التسيير وتحسين مناخ الأعمال وخلق أجواء مستقطبة للاستثمار الأجنبي.

- تراجع عجز الأداءات إلى 2.8% بعد أن كان قبل حوالي 4 سنوات في حدود 9%؛

- تراجع العجز التجاري بحوالي 20.4% عن السنة الماضية؛

- ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج بحوالي 5.2%؛

- إرتفاع موارد الاستثمارات الأجنبية بحوالي 22.8%، وغيرها من الأرقام الأخرى التي لا يتسع المجال لسردها كاملة.

كما نسجل لهذه الحكومة دعمها للمقاولة الوطنية وتعزيز قدراتها عبر إصلاح نظام الصفقات العمومية، وتطبيق نظام الأفضلية الوطنية وتخصيص نسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وأداء ديون المئات من المقاولات ومراجعة النظام الضريبي الخاص بها وتحفيز دورها في محاربة البطالة وتوفير فرص الشغل.

أما على مستوى الحقوق والحريات، فنسجل بإيجابية سعي

الكلمة الآن للسيد الرئيس، فريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا في مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، مستحضرين في البداية الطبيعة الخاصة لهذا المشروع، الذي يعد الأخير في الولاية الحكومية الحالية، والأول في ولاية مجلسنا الموقر بصيغته الدستورية الجديدة، إن على مستوى التركيبة أو الاختصاصات، وهو ما يضيف نوعا من الخصوصية على هذا المشروع المعروض على أنظارنا، والمفروض فيه أن يتوج التزامات البرنامج الحكومي، على اعتبار أن الميزانية العامة هي المحك الحقيقي لقياس السياسات العمومية المتبلورة عن هذا البرنامج، الذي يعتبر تعاقدًا بين الحكومة والمؤسسة التشريعية.

تعاقدًا، نعتبر في الفريق الحركي وبكل واقعية، أن الحكومة أوفت به إلى حد كبير، ولأمت مختلف أهدافه المرسومة، وإن بدرجات متفاوتة طبعًا جراء الطوارئ والاكراهات، ولكن برؤية مؤسسة للإصلاح في ضوء الاستمرارية المتجددة.

تلکم الاستمرارية التي رسخت النموذج المتميز لبلد عظيم من حجم المغرب الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير؟ بتلاحم بين الملك والشعب، وبمسلسل ديمقراطي متراكم منذ عقود، متوج بعهد دستوري جديد، قعد لمغرب الحقوق والحريات والفصل المتوازن للسلط، وأسس لمغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب، مغرب الأمن المتناغم مع الكرامة والقيم الكونية المؤطرة بثوابت ومقدسات البلاد.

السيد الرئيس،

مقاربتنا لمضامين وتوجهات هذا المشروع، كفريق حركي، تستمد مرجعيتها كذلك من فكر وقيم الحركة الشعبية، التي وجدت نفسها منذ ميلادها كأول حزب في فجر الاستقلال في قلب معارك بلد نعتز أن نكون من طينه وترابه، فكر حركي ناضل على مدى ستين سنة من أجل مغرب المؤسسات برؤية استباقية، مؤمنة غاية الإيمان أن الصراع السياسي لا يمكن أن يتم إلا تحت سقف المؤسسات وليس خارجها.

وأملنا اليوم أن تلتحق الأقلية الباقية بمغرب المؤسسات، وداخلها فليتنافس المتنافسون.

قراءتنا لهذا المشروع تنطلق كذلك، السيد الرئيس، من مدرسة حركية بنت أفكار كبرى صارت اليوم خيارات دستورية لوطننا العزيز،

الحكومي، رغم كل الإكراهات والصعوبات وهي الإنجازات التي تشهد عليها عدد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وتصنيفات عدد من الجهات الدولية المختصة، كما يشهد عليها استمرار تدفق الاستثمارات والأداء الإيجابي المضطرب لعدد من مكونات الاقتصاد الوطني، خاصة في مجال الصناعة وفي عدد من المجالات الاجتماعية التي توفرت شروط أفضل لتحسين مؤشراتها.

إننا خلال هذه السنة، مطالبون جميعًا بالإسهام في تحسين المكتسبات التي حققها بلادنا على كافة المستويات الدستورية والسياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، مع ما يقتضيه ذلك من رفع وثيرة إنجاز الأوراش والإصلاحات في مختلف المجالات والمستويات، والتأكيد على بعض المجالات الحيوية وذات الأولوية، ومن بينها:

- إستكمال إحالة وإصدار مشاريع القوانين التنظيمية وإحالتها وفق الأجال المحددة دستورياً؛

- إستكمال إحداث المؤسسات الدستورية؛

- العمل على ربح المغرب لرهان الإعداد الجيد وتنظيم استحقاقات تشريعية تستجيب لتطلعات المجتمع المغربي، مع الحرص على أن تشكل هذه الاستحقاقات محطة حاسمة للقطع مع الفساد والتحكم ببلادنا والذي يحاول أن يوهنا البعض أن مترجميه قد تابوا وعادوا إلى رشدهم والذي يبدو أنهم أصبحوا يستنجدون بالصراع الطبقي؛

- الإطلاق الفعلي لورش الجهوية المتقدمة؛

- الشروع في تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، خاصة وأن هذا المشروع سيكون هو القانون المالي الأول الذي سيعمل على الشروع في تنزيله؛

- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى والسعي إلى تحسين أداء الاقتصاد الوطني، وتمكينه من تعزيز مناعته ضد التقلبات الظرفية وذلك من خلال مواصلة مراجعة النموذج التنموي الوطني.

وعلى سبيل الختم، فإننا نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2016 هو قانون ترسيخ المكتسبات ومواصلة المنجزات بامتياز وذلك عبر الاستمرار في تنزيل أوراش وإجراءات البرنامج الحكومي في سنته الأخيرة ضمن الأولويات التي حددها.

ونؤكد أن بعض الخطابات البئيسة والعدمية والتبخيسية للأداء الحكومي، لن تعمل سوى على رفع من أسهم الحكومة والأغلبية المشكلة لها لدى المواطن، وما محطة 4 شتبر عنا ببعيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

المتقدمة ووحدة الوطن وتراجه هو سقف الحلول الممكنة لوضع حد لهذا النزاع المفتعل، بغية الالتفات إلى بناء الوحدة المغربية المنشودة في زمن التكتلات الإقليمية والعالمية، ولحكام الجزائر نقول: "اتقوا الله في شعبيكم وفي أمواله التي هو في أمس الحاجة إليها، بدل سعيكم، فاشلين، إلى دعم كيان وهي أضحى مستنقعا للإرهاب والتهديب وملاذا ومنبعا للمتطرفين وصناع الموت في منطقة الصحراء والساحل".

السيد الرئيس،

أهمية هذا المشروع تتجلى أيضا في كونه يأتي بعد ختام مسلسل انتخابي طويل، توج باستكمال البناء المؤسساتي للجماعات الترابية وفي صدارتها الجهات ومجلس المستشارين بطبيعته وتركيبته الجديدة، وأيضا في مستهل سنة انتخابية جديدة، ستتوج بانتخاب أعضاء مجلس النواب وتشكيل الحكومة، وهي ظرفية تستلزم منا جميعا جعل الرهان الانتخابي بعيدا عن الرهان التنموي الذي يظل أولوية الأولويات.

السيد الرئيس،

تطلعنا كذلك كبير إلى أن نلمس تغيرا بنيويا ووظيفيا في مشروع الميزانية العامة، خاصة وأنه يصدر في أعقاب اعتماد القانون التنظيمي للمالية في صيغته الجديدة، والمفروض العمل به تدريجيا في مستهل السنة المالية المقبلة، وهو ما يؤسس لبناء قانون مالي يقعد لميزانية النتائج، ويوطن المشاريع بمنطق جهوي، وبإشراك أوسع للمؤسسة التشريعية في رسم وتقييم ومراقبة الأهداف الكبرى للمالية العمومية، مما يوفر لنا كبرلمان تبسيط مقروئية الميزانية وسهولة رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرمجة الاعتمادات، وفق مؤشرات النجاعة وطبقا لأجندة واضحة ومحددة للإنجاز وقياس المؤشرات على أرض الواقع، مما سيمكن من الخروج من الجيل التقليدي للموازنة العامة بطابعها المحاسبي.

النموذج محكوم بالنسبية وصعوبة حسم أثارها ومدى صدقيتها وقابليتها للتحقيق، وتلكم معادلة صعبة لا يمكن حلها ما لم نؤسس لنموذج تنموي ينتج الثروة ولا يكتفي فقط بتوزيعها.

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، وبعيدا عن الجدل الذي يرافق عادة الفرضيات المحددة في مشروع الميزانية العامة المتعلقة بنسبة النمو والعجز والتضخم ومعدل الصرف وسعر البترول ومتوسط سعر البوتان، والتي لا فائدة من إعادة تكرارها في هذا المقام، فإن الأهم—في اعتقادنا كفريق حركي—هو أن قياس مدى مصداقية هذه التوقعات يظل رهينا بمدى انعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين، وبآثارها الاقتصادية والاجتماعي للموسم ومدى قدرتها على خلق دينامية اقتصادية تنعش المقاول الوطنية، وتحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وكذا قدرتها على توسيع قاعدة التشغيل، والحد تدريجيا من نسب الفقر والهشاشة الإجتماعية.

أفلم تنادي الحركة منذ ميلادها بتعددية اللغة والسياسية والثقافة، وبضرورة إنصاف الأمازيغية في إطار مغرب الوحدة في التنوع؟

ألم تدافع، ولا تزال، عن المناصفة المجالية وتنمية الوسط القروي؟ أليست هي السبابة في طرح خيار الجهوية في زمن تغولت فيه المركزية الحزبية؟

ألم تجعل من الكرامة والعدالة الاجتماعية والأصالة المفعمة بالحدثة عناوين أساسية لبرنامجها منذ عقود؟

ألم تنتصر، ولا تزال، لقيم الوسطية والاعتدال ومناهضة لكل أشكال التطرف أيا كانت مصادره أو فلسفته؟

السيد الرئيس،

إننا حين نذكر هذه المرجعيات، فهدفنا هو تذكير من لا زال يحتاج إلى ذلك أن المغرب بعرضه وشعبه، وبقواه الحية وبجبهته الداخلية المتراصة والمتماسكة أكبر من مواقف تحددها المواقع.

إن التميز المغربي هونتاج لنظال وطني صادق ولمسار من الإصلاحات المتلاحقة جعلت بلادنا اليوم وغدا، كما الأمس، خارج خريطة شعوب، استبدلت لغة الحوار والمصالحة بزناد البنادق ورائحة البارود، وبدلت المؤسسات بمغارات الإرهاب والتطرف، وجعلت من بريق ربيعها الخداع حمامات دم مقيت، أملين بصدق أن تختار هذه الشعوب قيم الوحدة والتعايش بين مكوناتها سبيلا لعبور محنها المؤلمة.

وفي هذا السياق، نجدد إدانتنا للممارسات الإرهابية التي تعرضت لها عدة دول، في استهداف هجمي للحق في الحياة ولقيم الإنسانية القائمة على العيش المشترك والتسامح، مجددين اعتزازنا بالنموذج المغربي الآمن والمستقر بفضل حكمة إمارة المؤمنين التي تشكل صمام الأمن الروحي لكافة المواطنين وبيقظة كل المكونات والأجهزة الأمنية، موجبين بهذه المناسبة تحية تقدير وإكبار إلى القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة والوقاية المدنية، على مجهوداتهم الجبارة لصيانة أمن الوطن والمواطنين وحماية ممتلكاتهم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصر الله وأيده.

لهذا المشروع الذي نناقشه اليوم ميزة أخرى، وهو كونه يتزامن مع احتفالات الشعب المغربي بذكرى المسيرة الخضراء، والتي تميزت هذه السنة بالزيارة الميمونة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لمدينة العيون العزيزة، والمتوجة بخطاب تاريخي لجلالته وضع النقط على الحروف بخصوص النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية الراسخة بالبيعة والتاريخ والطبيعة وبالشرعية والإجماع الوطني الخالد، ووجه رسالة واضحة إلى خصوم وحدتنا الترابية، ورسم معالم النموذج التنموي لهذا الجزء الغالي من المملكة.

وبهذه المناسبة، نؤكد أن مقترح الحكم الذاتي في إطار الجهوية

والذي هو شأن حكومي، فإن الأهم في اعتقادنا لا يكمن في من يوقع على الاعتمادات، بل يكمن في ضمان الأثر التنموي لهذه الاعتمادات الهامة على وضعية ومحيط ساكنة البوادي والجبال، حتى تتمكن بلادنا من الخروج من مجتمعين بوثيرتين مختلفتين، ونعتقد جازمين أن نقل القرار إلى مستعمليه في هذا الشأن هو الخيار الأمثل، من خلال انخراط الجهات والولايات والعمالات في تفعيل هذا البرنامج الهام، والذي نتطلع أن تعمل الحكومة في المستقبل القريب، وبمقاربة تشاركية، على بسط معالم هذا البرنامج، وفق مشاريع وأوراش موزعة حسب الجهات المعنية، وبأجندة محددة للإنجاز، متطلعين في هذا الصدد إلى أن تقدم الحكومة وكل الجهات المتدخلة على وضع برنامج استباقي لدعم ساكنة المناطق الجبلية والقروية التي تواجه موجات البرد والصقيع من خلال توفير المؤونة ووسائل التدفئة، في إطار قيم التضامن والتكافل الاجتماعي وقيم المواطنة الحقة.

السيد الرئيس،

لا يمكن إلا أن نثمن عزم الحكومة مواصلة تفعيل المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، والمتمثلة في الاستثمار في البنيات التحتية والأشغال العمومية والمهن العالمية ودعم المخططات القطاعية الاستراتيجية، التي نعتقد اليوم أن تقييمها وتقويمها أصبح ضروريا بعد نضج التجربة.

ومن جانب آخر ولأن المقاول هو الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ نسجل تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات اجتماعية، فإننا في الفريق الحركي نعتقد أن المجهود المبذول لإنعاش عالم المقاولات بمختلف أصنافها، خاصة المتوسطة والصغرى، يظل محدودا.

فضلا على النقل الضريبي المفروض عليها ومحدودية الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي وتعدد المساطر والقوانين المؤطرة للصفقات العمومية وصعوبة الولوج إلى التمويل، فإن الوضعية تزداد صعوبة في ظل تراكم المتأخرات المستحقة للمقاولات والتماطل في استرجاع مبالغ الضريبة على القيمة المضافة، ناهيك عن عدم تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لفائدة المقاولات وكذا الأشخاص ضد الدولة.

وفي نفس السياق، لا بد أن نعيد الإشارة مرة أخرى إلى ما يمثله الاقتطاع من المنبع تحت باب الإشعار لغير الحائز من تأثير سلبي على المقاولات والأشخاص الطبيعيين والدورة الاقتصادية.

كما نؤكد في هذا المجال على أن دعم المقاولات يقتضي ضرورة العمل على تقليص آجال الأداء في الصفقات العمومية، وإعمال مبدأ الفائدة على المتأخرات المستحقة على الدولة عملا بمبدأ "المعاملة بالمثل"، والعمل على توسيع نسبة الأفضلية للمقاولات الوطنية، خاصة المتوسطة والصغرى منها.

كما نود في هذا المحور الاستفسار عن النسبة المحققة في مجال

والأكيد أن سقف المشروع لا يفتح هذا الأفق، ولكن الأكيد أيضا أنه يبدئ الطريق إليه، فالمغاربة اليوم يعتزون.. فقط الثقة في أن فرص التنمية هي في الطريق إلى قراهم ومداشرهم، ومفتاح ذلك، السيد الرئيس، هو الحكامة الجيدة وسياسة القرب والتدبير الأمثل والمنصف لفرص هذه التنمية المنشودة.

فالنجاح والنجاح لا يرتبطان بحجم الثروة، ولكن يكمنان في التدبير المعقلن للقليل بمراعاة الخصائص والأولويات المجالية والاجتماعية، على ضوء الرهان الأكبر وهو خلق التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وفي مجال السياسة الاجتماعية، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع الإجراءات الحكومية المتخذة في مجال تعزيز التكافل والتماسك الاجتماعيين، من خلال خلق صناديق باعتمادات مهمة، موجهة للفئات المعوزة والأرامل والمطلقات، مع ضرورة اتخاذ إجراءات لفائدة ذوي الإحتياجات الخاصة، متطلعين إلى أن تربط الحكومة توزيع هذه الاعتمادات بدراسة دقيقة حول الفئات المستحقة وتحديد خريطة واضحة المعالم للفقر، ضمنا لمبادئ الشفافية والإنصاف والاستحقاق.

وفي هذا السياق، عفوا، وإذ نثمن الجهود القطاعية المبذولة، والبرامج المسطرة في مجال التربية والتكوين، رغم حجم الإكراهات والتحديات المطروحة على القطاع، فإننا نسجل دعمنا لتوجه الوزارة الوصية الهادف إلى بلورة وأجراء مخطط خاص بالتعليم القروي، بهدف الرفع من جودة العرض المدرسي وتوفير البنيات الموازية لتشجيع التمدرس، وهو مخطط نتطلع إلى أن تنخرط فيه مختلف القطاعات المعنية، وكذا الجماعات الترابية لإيجاد حلول لبنيات الإيواء والنقل المدرسي وتأهيل المدارس، وذلك في إطار نقل الاختصاصات إلى الجهات مرفوقة بالاعتمادات اللازمة.

وبنفس المنظور، نتطلع، السيد الرئيس، إلى بلورة ميثاق وطني للصحة، يقدم حلول لإشكالية الموارد البشرية وضمان جودة الخدمات الصحية، وتوفير بنيات الاستشفاء برهان مستشفى جامعي في عاصمة كل جهة من جهات المملكة، إلى جانب مراجعة نظام (RAME³) وتصحيح الاختلالات والتعقيدات التي تحول دون بلوغ أهدافه النبيلة، حيث لم يعد مقبولا أن نرى مشاهد نساء يلدن في أبواب المستشفيات وفي الأزقة، وينقلن على الدواب للبحث عن مركز صحي، إن وجد.

السيد الرئيس،

وغير بعيد عن هذا السياق، وبغض النظر عن الجدل الذي رافق صندوق تنمية المناطق القروية والجبلية، حول صفة الأمر بالصرف،

³ Régime d'Assistance Médicale

الإيجابي لاستكمال ترسانة القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور، وفي صدارتها التعجيل بإخراج مشروع القانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية، بما يكرس المكتسبات ووفق مبادئ التعميم والإيجابية واللغة المعيارية الموحدة في مجال التعليم واعتماد المناصفة في مجال السياسة الإعلامية وأجراً الأمازيغية في مجال القضاء، ومختلف مناحي الحياة الإدارية والعامة، ومنحها المكانة اللائقة بها في مجال السياسة الثقافية ومجالات التخطيط.

كما ننتظر من الحكومة العمل على اعتماد المقاربة التشاركية في بلورة النص المنظم للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لأن في ذلك حكمة الوحيدة في التنوع ووحدة الثقافة، وإن اختلفت تعابيرها.

كما نتطلع أن يكون هذا المجلس إطاراً يضم كل المؤسسات اللغوية والثقافية حسب منطوق الدستور، وليس بوصلة تؤطر شتات هذه المؤسسات.

أما بخصوص المحاور المتعلقة بالإصلاح المؤسساتي والإداري وتطوير الحكامة، فإننا إذ نشتم مضامين هذا المحور، مسجلين تطلعا إلى إيلاء المكانة اللائقة للبرلمان بمجلسه، على اعتبار أن المؤسسة التشريعية هي شريك استراتيجي للسلطة التنفيذية في مجال تنزيل مقتضيات الدستور وصياغة البرامج التنموية في مختلف المجالات، مستحضرين المكانة الدستورية للبرلمان، والتي عززها الدستور، إن على مستوى الرقابة أو التشريع أو في المجال الدبلوماسي وتخطيط التنمية الجهوية والوطنية، مع الدعوة إلى دعم إستراتيجية عمل مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة، باعتباره صوتاً للجهات ومنبراً للحساسيات المهنية والقطاعية المنتجة وإطار لجيل جديد من الدبلوماسية الموازية.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تمتيع البرلمان باستقلاله المالي والإداري كمنطلق أساسي لفصل السلط، إذ لم يعد مقبولاً أن يظل البرلمان في العهد الدستوري الجديد يرفع ميزانيته إلى السلطة التنفيذية للحسم فيها، وهو الحارس الأمين على مراقبتها وتشريع ميزانيته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كثيرة هي الانشغالات المرتبطة بهذا المشروع بجوانبه المالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن سنكتفي بهذا القدر، على أن نفصل في السياسات القطاعية في الجلسة العامة المخصصة لها.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

إدماج القطاع غير المهيكل الذي جعلت منه الميزانيات السابقة أحد أهدافها الرئيسية.

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، ولأن الفلاحة تشكل دعامة الاقتصاد الوطني، وإذ نسجل تفاعلنا الإيجابي مع السياسة الفلاحية المنتهجة، خاصة مع مخطط المغرب الأخضر، فإننا نؤكد على ضرورة حل الإشكاليات المرتبطة بالتسويق، مع المراهنة على جعل الفلاح في قلب الانشغال وفي عمق السياسة الفلاحية المسطرة.

وبنفس الانشغال، وإذ نسجل دعمنا للبرامج الخاصة بالتنمية الصناعية، فإننا نأمل أن يركز التوجه على الاستثمار في الصناعة الثقيلة والمنتجة، بذل الاكتفاء فقط بتشجيع الاستثمار في صناعة الخدمات.

كما نود أن نثير في هذا السياق مدى انخراط المؤسسات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إستراتيجية الحكومة لتطوير حكمتها ومفعولها التنموي، أسوة بالمجهود الحكومي الملموس في ملف الحسابات الخصوصية، وعزم الحكومة الموصول على إضفاء مزيد من الشفافية على أملاك الدولة.

كما نود أيضاً إثارة الانتباه إلى ضرورة تقييم وإعادة النظر في برامج التنمية البشرية، التي هي فلسفة تنمية تستهدف الإنسان كصانع وهدف للتنمية في نفس الوقت، وليست مجرد مشاريع تبرمج دون مراعاة الخصوصيات المحلية ومتطلبات الساكنة المعنية، خاصة في ظل غياب تنسيق مع البرامج القطاعية المتدخلة في نفس المجال.

السيد الرئيس،

إن تقوية الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل المنتجة يجب في نظرنا أن يمر عبر رفع كل الحواجز التي تعرقل الاستثمار والمقاولة في آن واحد، فتأهيل الاقتصاد الوطني لا بد أن يرتكز بالأساس على تأهيل المقاولة الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الآن حوالي 95% من نسيج اقتصادنا الوطني، ونأمل أن تعمل الحكومة على تحيين وتفعيل مقتضيات الميثاق الخاص بهذا النوع من المقاولات، وأن توجه الاستثمار على الخصوص إلى قطاعات ومجالات تتناسب مع حاجيات وخصوصيات المناطق والجهات، خاصة بالعالم القروي.

كذلك لا بد أن تتبنى سياسية واضحة، تساهم في توفير وتجهيز أراضي المناطق الصناعية بأسعار تحفيزية.

السيد الرئيس،

من زاوية أخرى، لا يمكننا في الحركة الشعبية إلا أن نتفاعل إيجاباً مع تأطير مضامين المشروع بالمرجعيات والثوابت الدستورية للمملكة، مستحضرين في هذا الصدد الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية الجارية، والذي أكد فيه جلالته على اعتماد التوافق

زيارة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تاريخية تؤرخ لمسيرة جديدة تذهب في اتجاه بناء العزة والكرامة لأبناء الصحراء.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ومن موقعنا كحزب سياسي راكم تجربة رائدة وتقدم مؤسسه السيد أحمد عصمان المسيرة الخضراء المظفرة، نشدد على ضرورة تعبئة كافة الجهود لتقوية الجبهة الداخلية للوطن وتسخير كافة إمكانياتنا لفضح ادعاءات والأعياب خصوم وحدتنا الترابية ومن يدور في فلهم من أبنائنا الصحراويين المغرربهم، وكذا الدفاع في مقابل ذلك على مقترح الحكم الذاتي، متبنيين في ذلك مقاربة استباقية ومنوهين بالمناسبة بعمل قواتنا المسلحة الملكية الباسلة وبرجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية ومسئولي الإدارة الترابية، الذين يضحون بالغالي والنفيس في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره، وذلك في محيط إقليمي ودولي جد مضطرب يعاني من تداعيات الإرهاب العالمي الأعمى، الذي تقوده قوى ظلامية بعيدة كل البعد عن تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف المبني على السلام والتسامح والاعتدال.

السيد الرئيس،

إن بلادنا، حفظها الله، ليست بمعزل عن هذا الخطر، الذي ضرب جل بلدان العالم، باعتباره تحد خطير يجب مواجهته، ليست فقط بالمقاربة الأمنية الصرفة، بل كذلك بتعبئة شعبنا كاملا في الداخل والخارج لمواجهته ورصده وفق نظرة استباقية.

وبالمناسبة، ننوه بعمل مختلف أجهزتنا الأمنية التي أرسلت دعائم حكمة أمنية أصبحت مثالا لقوى أمنية كبرى، والتي فككت، مشكورة، أكثر من 140 خلية إرهابية داخل الوطن، مبرزين أن الإرهاب الأعمى لا وطن له وأن العالم بأسره أصبح مطالبا بمحاربة الأسباب والدوافع المؤدية إلى التطرف.

وعلينا جميعا أن نتعبأ لتطوير ديمقراطيتنا الصاعدة وتدعيم مسار الحريات والحقوق ومواجهة كل مظاهر الهشاشة الاجتماعية، كما علينا جميعا أن نتعبأ وراء جلاله الملك الساهر على استقرارنا وأمننا الروحي لمواجهتها، منوها بالمناسبة بتعليمات جلالته الموجهة في الموضوع إلى مؤسسة المجلس العلمي الأعلى الذي طالبه بإعطائنا اجتهادات تحرم مثل هاته العمليات وتجسد مفهوم الدين الإسلامي الحقيقي للعالم والذي يبقى بريئا من هذا النشاط.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى السياسة الخارجية لبلدنا، لا بد أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها دبلوماسيتنا الوطنية، تحت إشراف جلاله الملك، وعلى النظرة الاستباقية وبعد النظر الذي تميزت به في السنوات الأخيرة، وعلى تنوع أبعادها، تجاوزت معه النظرة التقليدية للتعامل، مبرزين اليوم أن الإمكانيات المرصدة لها لا تكفي للقيام بكل ما يلزم، ومشددين على ضرورة الاعتناء بالدبلوماسية الموازية في بعدها الثقافي

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

آخر مداخلة في برنامج هذه الجلسة هي لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون المالية 2016 في هذه الجلسة العامة، وبالمناسبة أتقدم بأحر التهاني إليكم، السيد الرئيس، على الثقة التي وضعت فيكم من طرف السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مجلسنا الموقر، في تمرين ديمقراطي مشهود وسليم يعزز مسارنا الديمقراطي الماضون فيه بكل ثقة، مهنيين كذلك السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ثقة الناخبين والناخبات، مشددين بالمناسبة على ضرورة تعبئتنا جميعا وبكافة مكوناتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للارتقاء بعملنا التشريعي والرقابي لما يعزز مكانة مؤسستنا الدستورية ويخدم المصلحة العليا للوطن.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد من التذكير بالسياسات الكبرى التي تم على أساسها تحضير وتنزيل هذا المشروع، والذي جاء في سنة انتخابية، هذه الانتخابات نوه بها الجميع وبالجو الإيجابي الذي مرت فيه، حيث أجمعت كافة الأحزاب السياسة الوطنية على أنها مرت في ظروف جيدة، اتسمت بالمصداقية والنزاهة، أكدت من جديد على أن بلادنا، والله الحمد، تسير بخطى حثيثة نحو تكريس النهج الديمقراطي، وتأكيد انخراطها في مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يريها جلاله الملك، حفظه الله، والتي جعلت من بلادنا بلدا متميزا يفرض علينا جميعا حماية نموذجنا المغربي والحفاظ عليه.

السيد الرئيس،

لقد تزامنت إحالة هذا المشروع على البرلمان، وبلادنا تحتفل بالذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، التي خلدها الشعب المغربي قاطبة في جوروحاني التحم فيه الشعب مع ملكه، بفعل الزيارة التاريخية التي قام بها جلالته إلى مدينة العيون، والتي توجت بالتوقيع على عدد كبير من المشاريع الضخمة، التي وصلت مبالغها المرصدة إلى 77 مليار درهم، هذه المشاريع ستغير بالتأكيد معالم أقاليمنا الجنوبية، حيث نعتبرها

عندما نهى الحكومة على هذا الإنجاز، لأن تراجع العجز لم يكن فقط، كما يدعي البعض، راجعا إلى انخفاض الفاتورة النفطية فحسب، بل إن استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية جاءت كذلك بفضل الإصلاحات الجريئة والإجراءات المالية الصائبة التي تبنتها الحكومة منذ ثلاثة سنوات.

سعر البترول الخام 61 دولار، سعر يبقى معقولا ومقبولا ومرشحا للانخفاض كما أنه مرشح للارتفاع، وذلك بفعل الوضع الإقليمي والدولي الملتهب، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

وبالرجوع إلى موضوع تقلبات أسعار البترول، نجد أن اعتماد نظام المقايسة وفر لبلادنا إمكانيات مهمة، وجهت إلى استهداف الفئات الاجتماعية الهشة، عبر دعم "صندوق التماسك الاجتماعي" وتعزيز البنيات التحتية الصحية على الخصوص، وتوجت بتحرير أسعار المحروقات.

السيد الرئيس المحترم،

نسبة النمو 3%، أكيد أنه معدل واقعي ومقبول يؤكد بالملمس صدقية هذه الميزانية وشفافيتها، التي لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن ننوه بها ونثمنها، إنها نسبة، وإن كانت غير مشجعة، إلا أنه لها ما يبررها.

فكل اقتصاديات دول العالم اليوم تتفاعل مع تقلبات الظرفية السياسية والاقتصادية والمالية المبتغاة، هي التي تتأقلم مع الظروف، فتحدد هذه النسبة باعتماد معدل سنة فلاحيه متوسطة تبقى- في نظرننا- توقعات معقولة على اعتبار أن الأمطار هي هبة من الله، عز وجل، ولا يتحكم فيها إلا هو، طالبين الله عز وجل أن تكون سنة فلاحيه ممتازة، إن شاء الله تعالى.

وهي مناسبة لكي ننوه فيها بعمل السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، من خلال مشروع "مخطط المغرب الأخضر" الذي ارتقى بمستوى فلاحتنا وتغيرت معه بنية القيمة المضافة الفلاحية وساهم في الرفع من الأمن الغذائي الوطني، حيث تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من تغطية نسبة 70% من حاجياتنا الوطنية من الحبوب و 100% من اللحوم والفواكه وجلب أكثر من 42.3 مليار درهم من الاستثمارات الخارجية.

السيد الرئيس المحترم،

الأدهى من ذلك، وجدنا في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الاقتصاد الوطني بدأ يتحرر من القطاع الفلاحي رغم أهميته، حيث لاحظنا أن حصة القطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام تقلصت من حوالي 15.4% في المتوسط خلال الفترة ما بين 1990 - 1999 إلى نحو 12.7% في الفترة الممتدة ما بين 2000 - 2014، الشيء الذي يفسر انتعاش القطاعات الأخرى غير الفلاحية، وعلى رأسها القطاع الصناعي، حيث يرجع الفضل في ذلك إلى مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي تم تبنيها منذ سنة 2007،

والاقتصادي.

ولا يسعنا إلا أن نحني جهود وزارة الخارجية والتعاون للارتقاء بدبلوماسيةنا ودعم الدور الاستراتيجي الذي أصبحت تلعبه بلادنا على الساحة الدولية وخصوصا الإفريقية منها، تماشيا مع توجهات جلالة الملك، الذي زار العديد من بلدان القارة في مناسبات متعددة ليدعم محور جنوب-جنوب في إطار علاقة رابح-رابح.

لافتوتني الفرصة لكي أطلب من هذا المنبر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لكي تولي اهتماما كبيرا وجديا للدبلوماسية العامة وتطويرها، مع العمل على تجييش كل قوى الدولة من برلمان وأحزاب ونسيج جمعي ونخب مثقفة لتقديم كل مساهماتها على الترويج لصورة بلادنا والإصلاحات الكبرى التي تباشرها.

السيد الرئيس المحترم،

كان هذا جزء من السياق السياسي العام الذي تم فيه إعداد وتقديم مشروع قانون المالية 2016، منوهين بالمناسبة بعمل السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الذين اشتغلوا بشكل ماراطوني لكي يخرج هذا القانون في آجاله الدستورية، حيث تمكنوا من فرض العديد من التعديلات عليه، منوهين كذلك بانفتاح الحكومة على مختلف المقترحات التي تقدمت بها مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية التي استغلت هذه المناسبة للوقوف على مختلف السياسات الحكومية، حيث عملت على تقييم مدى نجاعتها خلال السنة المالية.

فبالرجوع إلى مناقشة الشق الاقتصادي والمالي للمشروع، لا بد أن نعتد على المنهجية التالية ونقتصر في مناقشتنا على:

أولا، مناقشة الفرضيات التي جاء بها المشروع؛

ثانيا، الاستثمار العمومي وعلاقته بالتشغيل؛

ثالثا، البعد الاجتماعي للمشروع والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن؛

رابعا، ورش الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بما فيها الإصلاح الجبائي، إصلاح أنظمة التقاعد، استكمال بناء المؤسسات الدستورية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

3.5% هي نسبة العجز المقترحة على المشروع هي مناسبة لكي نهني، باسم التجمع الوطني للأحرار، الحكومة على هذا الإنجاز التاريخي لأن الكل يعلم مستويات العجز الذي وصله إبان تسلم هذه الحكومة مهامها، حيث كان في حدود 7.2% سنة 2012، حيث استعادت بذلك بلادنا قرارها السيادي على مآليتها العمومية وليس لدينا أي مركب نقص

تطوير إيجابي جدا للاحتياجات الخارجية، التي وصلت لأول مرة منذ 5 سنوات إلى تغطية أكثر من 6.5 أشهر ونصف.

وعلى مستوى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، فإننا نثمن عاليا التظاهرات الوطنية التي نظمتها الوزارة، وعلى رأسها المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد الاجتماعي، وكذا التظاهرات الوطنية التي عملت الوزارة على إشراك كافة المهنيين والجمعيات في مواكبة أورش الوزارة ومخططاتها الإستراتيجية، من خلال تنزيل ترسانة قانونية مهمة، حركت المياه الراكدة في الوزارة، ذلك أن حصيلة البناء المؤسسي والتنظيمي لهياكل هذه الوزارة تعد إيجابية جدا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نثمن أيضا المجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والنتائج التي تم تحقيقها في ظرف قياسي من خلال:

- تدير شؤون الجالية عبر تثمين التراكمات الإيجابية وتدعيم التنسيق بين مختلف المعنيين واقترح مختلف التدابير الكفيلة بتحسين الأداء العمومي لفائدة هذه الفئة من المواطنين والمواطنات، اعتمادا على رؤية واضحة، متكاملة، تستمد توجهها من الدستور والخطب الملكية السامية؛

- كذلك، تدير شؤون المهاجرين الأجانب ببلادنا، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية في بعد إنساني رائع، حيث سجلنا وبكل ارتياح تسوية وضعية الآلاف من هؤلاء الأجانب المنحدرين من بلدان جنوب الصحراء، مثنين سياسة الهجرة التي تبنتها الحكومة والتي تبقى سياسة منسجمة، شاملة ومسؤولة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتز بهذه الإنجازات وبالقيم المضافة التي أضفها الفريق الحكومي لحزب التجمع الوطني للأحرار لهذه التجربة، مفتخرين في نسختها الثانية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إن الاستثمار العمومي هو رافعة الاقتصاد الوطني ومحرك الدورة الاقتصادية الوطنية، فبقراءتنا للأرقام المتضمنة في هذا المشروع نجده وصل إلى حوالي 189 مليار درهم موزعة على الشكل التالي:

- الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة 2016: 61.39 مليار درهم، مقابل 54.09 مليار درهم سنة 2015، بزيادة قدرها 13.5%؛

- المؤسسات العمومية والمنشآت العامة وصندوق الحسن الثاني للتنمية: 108 مليار درهم؛

- الحسابات الخصوصية: 15 مليار درهم؛

- SEGMA (مراكز الدولة المسيرة بشكل مستقل): 781.26 مليون

إلى سنة 2014 تاريخ الإعلان عن مخطط التسريع الصناعي، الذي أعلن عنه وزير التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والتي أحدث تحولاً بنويًا على مستوى الاقتصاد الوطني، دون الحديث عن قطاع الخدمات الذي عرف بدوره نقلة نوعية.

إذن، هذه المعطيات مجتمعة، والتي نهى الحكومة عليها، تبين لنا وبالملموس أن بلادنا متوجهة نحو تغيير هيكلية نموذجها التنموي عبر تشجيع العرض ودعم الطلب الداخلي، ضاحدين بذلك مزاعم كل من يقول أن هذا النموذج التنموي استنفذ كل إمكانياته وطاقاته.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد أن نعرج وبعجالة في هذه المناسبة السنوية على منجزات بعض القطاعات الحكومية، التي اجتهد فيها وزراؤنا، مشيدا بالمناسبة بعمل الحكومة المتكامل في هذا الإطار، حيث يسجل فريق التجمع الوطني للأحرار بارتياح كبير المجهودات المبذولة من طرف وزارة الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية، لا بد أن ننوه بالدينامية التي زرعها الوزراء في هذه القطاعات، حيث استطاعت هذه القطاعات التي كانت تعاني في الفترة السابقة، من إنجاح تسريع مسلسل التصنيع الذي خلق حوالي 500.000 منصب شغل، وساهم بنسبة 23% من الناتج الداخلي الخام، وآمالنا كبيرة في الاتفاقيات التي تم توقيعها تحت رعاية جلالة الملك، والتي وصلت إلى 33 اتفاقية في تفعيل المخطط وتسريع التنمية الصناعية، والتي اعتمدت على تنزيل 10 إجراءات رئيسية، أبرزها:

- مواكبة القطاع لتحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- تعبئة 1000 هكتار من العقار العمومي لإنجاز المشاريع؛

- تعزيز التوجه الإفريقي.

معتبرين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن التركيز على التصنيع في المستقبل هو الآلية المضمونة لخلق الثروة التي تبقى في نظرنا السبيل الوحيد للتقليص من البطالة وخلق توازن بين قطاع الصادرات والواردات.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا الإطار، واصلت وزارة التجارة الخارجية، مشكورة، تنفيذ المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، الذي كان من إبداع هذه الوزارة، والذي يهدف إلى الحد من تفاقم العجز التجاري، حيث تمكنت بلادنا، والله الحمد، بفضل هذه الإجراءات الناجعة والفعالة من تحسين أداء الميزان التجاري، حيث سجلت لأول مرة منذ عدة سنوات ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث بلغت 81.6% مع متم شهر شتنبر من سنة 2015، عوض 71.6% خلال سنة 2014، حيث تقلص عجز الميزان التجاري والخدمات من 98.8 مليار درهم إلى 54.3 مليار درهم، حيث ساهم هذا الإنجاز في نمو الاقتصاد الوطني وأدى إلى

درهم؛

- الجماعات الترابية 13.5 مليار درهم.

إذن، وبكل جرأة، نسجل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الحكومة حافظت على المبالغ المرصدة للاستثمار العمومي، لكن الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، هو أثر هذا الاستثمار العمومي على المواطن، بحيث أن مردودية هذه الاستثمارات لا تزال ضعيفة، وهنا لا بد أن نعترف بشجاعة وزير الاقتصاد والمالية، الذي عبر عن ذلك بكل صراحة داخل اللجنة، والذي وضح ذلك بأنه راجع إلى طبيعة الاستثمارات العمومية المنجزة، والتي يكون أثرها على المدى البعيد أو المتوسط، دون أن ينفي بأن ذلك يحتاج إلى إرساء نجاعة أفضل لهذا الاستثمار العمومي وتوزيع مختلف الاستراتيجيات القطاعية وانتقاء أفضل المشاريع التي تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات التأهيل الاجتماعي والتربوي، مطالبين الحكومة باستهداف قطاعات تعيش مشاكل مختلفة عبر إرساء حكمة جيدة تستجيب لمتطلبات الظرفية كالتعليم والصحة.

السيد الرئيس،

لا أحد ينكر الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات والمقاولات العمومية في تحقيق التنمية الجهوية بمساهمتها بما يناهز ثلثي مبالغ الاستثمار العمومي الوطني، موزعة على مختلف الجهات، إلا أنه بقراءة متفحصة لهذا التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، نجده توزيعاً غير عادل رغم الزيادات الطفيفة التي عرفتها بعض الجهات النائية التي تعرف أعلى نسبة من الهشاشة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار وعاون بأهمية المعطيات المقدمة في هذا المشروع، والتي تبين وبالملموس أن بلادنا، والله الحمد، ماضية بكل ثقة لبناء اقتصاد قوي وتعزيز مناعته في مواجهة كل أنواع التقلبات المناخية والمالية والاقتصادية، الشيء الذي أدى إلى تزايد النشاط الاقتصادي، الذي كان حافزاً أساسياً لخلق مناصب الشغل، حيث برز ذلك من خلال ما قدمتموه من معطيات حول نسبة التشغيل التي ارتفعت، خصوصاً في الفترة ما بين 2006-2014 بمعدل سنوي يصل إلى 11%، موازاة مع دينامية النشاط الاقتصادي، الشيء الذي أدى إلى تقليص معدل البطالة تدريجياً ليستقر في حدود 9.9%.

كما أن فريق التجمع الوطني للأحرار يسعى إلى تفعيل الجهوية الموسعة وأجراً القانون التنظيمي للجهة الذي يبقى ثورة تشريعية حققتها بلادنا، ستعزز الدينامية التي تعرفها الجهوية، خصوصاً في شقها التضامني، منوهين بمبادرة جلالة الملك، حفظه الله، الذي أعطى تعليماته السامية للحكومة بضيخ 2 مليار درهم من الميزانية العامة في رصيد الجهات، إضافة إلى زيادة أخرى في الضريبة على عقود التأمين والرفع من نسبة مساهمة الضريبة على الدخل وعلى الشركات لتصل إلى 5% في أفق 2021.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى البعد الاجتماعي في هذا المشروع، نجده قد خصص أكثر من نصف هذه الميزانية للقطاعات الاجتماعية، وهي موزعة على الشكل التالي:

- صندوق التكافل الاجتماعي: 4 ملايين درهم، يمول 8.78 مليون مستفيد ومستفيدة من (RAMED)، بالإضافة إلى الدعم الموجه إلى الأرامل والمطلقات؛

- برنامج "تيسير": 500 مليون درهم؛

- مليون محفظة: 300 مليون درهم؛

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 29 مليون درهم؛

- التجهيزات بالعالم القروي: 4.3 مليار درهم؛

- صندوق التنمية القروية: 1.3 مليار درهم؛

- وزارة الصحة: 13.8 مليار درهم.

هي أرقام تعبر عن نفسها، اليوم الورش الأساسي للحكومة هو الارتقاء بمستوى هذه الخدمات، وتنفيذ كافة الالتزامات، ذلك أن هذه القطاعات تعاني، مع كامل الأسف، أزمة تسيير وتديير، بحيث أن نسبة الإنجاز لا تتعدى في أحسن الأحوال ما بين 50% و60%.

إذن، ما فائدة رصد هذه الاعتمادات لهذه القطاعات إذا كانت الإدارة لا تستهلكها ولا ترصدها للمواطن لكي يستفيد منها؟

المطلوب اليوم من الحكومة، وعلى وجه السرعة، كما سبق لنا أن أكدناه لكم في عدة مناسبات سابقة، بمناسبة مناقشة موضوع الميزانية، مطلبنا بضرورة اعتماد مبدأ التقائية المشاريع في إطار قطب اجتماعي يفرض على الحكومة تكثيف مجهوداتها المالية لتوجيهها في إطار استهداف مباشر لقطاع واحد، مع البحث والاجتهاد عن الآلية التي تدبر ذلك، الشيء الذي حاول القانون التنظيمي الجديد للمالية معالجته، مسجلين بارتياح كبير ارتفاع نسب الإنجاز التي وصلت في بعض القطاعات إلى 68%.

إذن، أمام أهمية هذه الإجراءات الإصلاحية، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نهئ الحكومة ونهئ الأغلبية على هذه الإنجازات، التي تبقى مهمة جداً، مؤكداً على ضرورة المضي قدماً للحفاظ على مكتسبات هذه الأمة، مدافعين عن ثوابتها وعن حق الاختلاف الذي يعتبر مبدأ كوني، ملتزمين بفضائل الحوار والتسامح، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى عملنا السياسي وتخليقه، مترفعين عن خطاب التخوين والتبخيس والعدمية وكل ما من شأنه أن يسيء إلينا جميعاً كفاعلين سياسيين، مشدداً على أن نتعباً جميعاً لسن سياسة القرب وكل اهتمامات وانشغالات المواطن، حتى تتمكن من زرع الثقة في السياسة وسط مختلف شرائح المجتمع وإرجاع المواطن إلى ممارسة

حقه في السياسة.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إلى اسمحتو ابغيت نذكركم بما تبقى في برنامج هاذ الفترة الزوالية:

على الساعة الرابعة والنصف بالضبط غنكونو على موعد مع جلسة الأسئلة الشفوية، التي تقرر أن يتم الإقتصار فيها على سؤال واحد لكل فريق، بعدها مباشرة سنستأنف الأشغال بالإستماع إلى مداخلة الفرق والمجموعات ثم إلى جواب السيد الوزير.

شكرا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة

تتمة مداخلة المستشار السيد عبد الصمد مريمي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

... هذا، وارتأت مداخلات أخرى أن هناك مجموعة من الإجراءات الجبائية التي تذهب في اتجاه مواصلة الإصلاح الجبائي ودعم الإستثمار، وكذا بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من بينها مغاربة العالم، جاءت بها الحكومة في هذا المشروع، تدعم البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

وتم الإلحاح على ضرورة تخفيف العبء الضريبي على الدخل وخاصة على الأجور الدنيا والمتوسطة وأن تتم مراجعة الأشرطة ورفع سقف الإعفاء إلى 4000 درهم، دعما للقدرة الشرائية لهذه الفئة والأجراء بصفة عامة.

أما بالنسبة لموضوع الإستثمار العمومي، فقد تم اعتبار أن الحكومة قد أبانت عن عجز كبير في ما يخص انجاز البرامج الإستثمارية، ذلك أن معدل إنجاز الاعتمادات المرصودة لا يتجاوز في أحسن الأحوال 65% خلال السنة الجارية، كما أنها لم تتمكن من استثمار المبالغ المالية المهمة التي وضعت رهن إشارتها خاصة الهبات المقدمة من طرف دول الخليج.

وفي هذا السياق، تمت المطالبة بضرورة إرساء نجاعة أفضل للإستثمار العمومي وتنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، وانتقاء أفضل المشاريع التي تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات

التأهيل الاجتماعي والتربوي، إضافة إلى استهداف القطاعات المفلسة بإرساء حكامه جيدة تستجيب لمتطلبات الظرفية.
وبخصوص البعد الاجتماعي لمشروع القانون، اعتبرت بعض المداخلات أن الحصيلة الحكومية كانت إيجابية في عمومها من خلال جملة من المبادرات في مجال الصحة والتعليم والسكن والاهتمام بالفئات الهشة واعتماد سياسات تسعى إلى تحقيق العدالة في الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى الإجراءات المرتبطة بالحماية الاجتماعية: تعميم التغطية الصحية، التعويض عن فقدان الشغل، تأمين التقاعد، التعويض على حوادث الشغل.

ومن جهة أخرى، لاحظ أحد السادة المستشارين أنه بالرغم من الجهود التي قامت بها بلادنا فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة والخصائص الاجتماعي وتخصيص ما يناهز 13 حسابا خصوصا للتنمية البشرية والاجتماعية، لزال الخصائص على المستوى الاجتماعي مهولا بالرغم من أهمية النفقات المنجزة في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، وكذا مخصصات الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية، فإن النتائج المنجزة في المجال الاجتماعي لا ترقى إلى مستوى النفقات والموارد المخصصة لمختلف القطاعات الاجتماعية.

كما أشير إلى أن الحكومة لم تنجح في إنشاء هيئة وطنية للتقييم وضمان جودة منظومة التعليم العالي وتعميم التمدرس ومحاربة الهدر والتكرار وإعادة الثقة في المدرسة العمومية والملائمة بين التكوين وحاجيات المحيط الاقتصادي والمهني.

وبالنسبة لمسألة البطالة وإنعاش التشغيل، تمت الإشارة إلى أنه في ظل شح مناصب الشغل في الوظيفة العمومية رغم الخصائص المسجل في العديد من القطاعات، لابد من الوقوف على الاستراتيجيات الإرادية للتشغيل وتقويم نجاعتها، إلى جانب إرساء حكامه سوق الشغل، وضمان جودة التكوين المهني، كشرط من الشروط الأساسية للنهوض بالتشغيل، إضافة إلى تغيير النموذج الاقتصادي المغربي نحو التصنيع.

وتمت المطالبة بالتسريع بإخراج القانون التنظيمي للإضراب ومأسسة الحوار الاجتماعي وتقوية العلاقات المهنية المهنية على المفاوضات الجماعية وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي وضمان الحريات النقابية وعدم مواجهة الاحتجاجات بالقوة المفرطة والنظر في وضعية المقاولات العاملة في قطاع البلاستيك بعد منع استيراد وضع وبيع الأكياس البلاستيكية مراعاة للالتزامات المالية والاجتماعية لهذه المقاولات.

أما بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد، تمت المطالبة باعتماد إصلاح شامل وجذري لأنظمة التقاعد بدل القيام بإجراءات ترقيعية تؤجل فقط الأئمة، على اعتبار أن الإجراءات المقياسية التي تقترحها الحكومة تبين بجلاء أن الهاجس هو محاسباتي ومالي لا يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية للإصلاح.

وممتلكاتهم، وخاصة في ظل تزايد المخاطر المتعلقة بالإرهاب والتطرف والاستهداف المباشر لأمن بلدنا واستقراره.

وبخصوص نموذج النمو المعتمد، أفاد السيد الوزير أنه في ظل التداعيات السلبية للظرفية الاقتصادية العالمية على توازنات الحسابات الخارجية والمالية العمومية لبلادنا كان خيار الحكومة هو تحصيل مكتسبات نموذجنا التنموي، مع العمل على تجديده من خلال تشجيع العرض عبر تنوع القاعدة الإنتاجية وتشجيع التصنيع، مع تنوع الأسواق حتى لا يبقى الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات الظرفية بأوروبا. لكن في نفس الوقت، استثمار الهوامش المتاحة على مستوى دعم الطلب، باعتباره كان خيارا صائبا في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبعد تفسيره للتغيير الهيكلي لبنية الاقتصاد الوطني، أوضح السيد الوزير أن تراجع نسبة النمو المتوقعة لسنة 2016 إلى 3% مقابل 5% سنة 2015 يرجع إلى عاملين اثنين:

يرتبط العامل الأول بفرضية محصول زراعي متوسط من الحبوب في حدود 70 مليون قنطار، وهو ما سينتج عنه انخفاض للقيمة المضافة الفلاحية، في حين يفسر العامل الثاني بالتباطؤ المرتقب "للضربة الصافية من الدعم" التي سيرتفع حجمها بنسبة 4.3% سنة 2016، ويفسر ارتفاعها بتأثير:

- انخفاض حجم الدعم على المنتجات، ارتباطا برفع الدعم عن الغازوال والفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- ارتفاع حجم موارد الضرائب والرسوم على المنتجات سنة 2015 نتيجة تحسن استهلاك الأسر والذي رافقه، في المقابل، تطور طفيف للتكوين الخام للرأس المال الثابت، وكذا الواردات من السلع.

وبخصوص إشكالية التشغيل، ركز السيد الوزير على ثلاث نقاط أساسية:

أولا: ارتباطا بمسلسل التحول الهيكلي الذي يعرفه الاقتصاد الوطني، فإن القطاع الفلاحي باعتباره المشغل الأول لليد العاملة تراجع دوره لفائدة الأنشطة الصناعية والخدماتية.

ثانيا: بخصوص ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الثالث من سنة 2015، يجب استحضار الملاحظات التالية:

- لا يعكس ارتفاع معدل البطالة خلال ربع من السنة بالضرورة ارتفاع هذا المعدل خلال سنة 2015. ويعزى ارتفاع معدل البطالة خلال هذا الربع بالأساس إلى فقدان مناصب الشغل غير المؤدى عنه (وهي مناصب تخص القطاع الفلاحي بالأساس)؛

- ومن الملاحظ أن الربع الثالث من السنة يصادف بشكل اعتيادي ولوج حاملي الشهادات لسوق العمل وهو ما يزيد في ارتفاع الساكنة

وارتباطا بالخيار الإستراتيجي المتمثل في اعتماد الجهوية المتقدمة، سجل بعض السادة المستشارين ارتياحهم للإرادة الحكومية في الرفع من الاعتمادات المخصصة للجهات، مع العلم أنها لازالت دون مستوى الطموح بالنظر للأهمية الإستراتيجية لهذا الورش الكبير، وتمت الدعوة في هذا الإطار إلى التوزيع المنصف للاعتمادات وفق معايير الخصائص الجهوي بدل معيار عدد السكان والتعجيل أيضا بإعمال صناديق التضامن والتأهيل الجهوي، لأجل تنمية متوازنة ومنسجمة لجموع التراب الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه على مداخلات وملاحظات السادة المستشارين، نوه السيد وزير الاقتصاد والمالية بالنقاش العام الذي ميز اجتماعات اللجنة، مؤكدا أن الحكومة حريصة على توطيد أسس التعاون والتكامل مع البرلمان، في إطار ما يستلزمه التشارك البناء والتفاعل الهادف نحو تقديم الأفضل والأحسن لتطور بلادنا على المضي قدما في تنفيذ التزاماتها، وفقا للتعاقد السياسي والأخلاقي مع المواطن الذي يتوق إلى الحياة الكريمة وتقليص الفوارق وتوفير شروط الارتقاء الاجتماعي من خلال استثمار التراكمات وتحسين المكتسبات ومواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة بما يقوي أسباب الاستقرار والتوازن ويعزز الثقة الدولية في اقتصادنا وبلادنا والمعالجة التدريجية للمعيقات التي تحول دون بلوغ معدلات النمو التي تمكننا من خلق فرص الشغل وتقليص الفوارق بين فئات المجتمع ومناطق وجهات البلاد والنهوض بقطاع التعليم، داعيا إلى تضافر جهود كل الفاعلين، وفي مقدمتهم ممثلو الأمة، من خلال الارتقاء بالخطاب السياسي وتحسين المكتسبات الديمقراطية لبلادنا عبر تفادي خطاب التشكيك في مسار انتخابي أجمع الكل في الداخل والخارج على نزاهته واعتماد التوافق الإيجابي في كل القضايا الكبرى لبلادنا. ويأتي في مقدمة هذه القضايا تفعيل الجهوية المتقدمة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية العزيزة، باعتبار ذلك أفضل جواب وأنجع رد على مناورات خصوم وحدتنا الترابية.

هذا، وقد أكد السيد الوزير التزام الحكومة بتطبيق ما تضمنه الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تخليدا للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، الذي كان مناسبة وجه من خلالها جلالته رسائل قوية لكل المتربصين بالوحدة الترابية للمملكة، بأن المغرب لن يقدم أي تنازل ويرفض أي مغامرة أو أي اقتراح فارغ يستهدف نسف الدينامية الإيجابية التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي وجعل الأقاليم الجنوبية في صدارة تطبيق الجهوية المتقدمة من خلال تفعيل النموذج التنموي لهذه الأقاليم، منوها بالجهود الجبارة وباليقظة والتجند الدائمين لكافة القوى الأمنية ومسؤولي الإدارة الترابية من أجل الدفاع عن حوزة الوطن وسلامة ترابه وأمن المواطنين

النشطة:

- ثالثا: تضع الحكومة مسألة التشغيل في مقدمة أولوياتها، فالتوجه نحو تسريع الجهود التصنيعية وباقي الاستراتيجيات القطاعية وتوفير الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكل من شأنه تحسين نسبة النمو، وبالتالي فتح آفاق جديدة في مجال خلق فرص الشغل.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على الاتفاق الإطار الخاص ببرنامج استكمال تأهيل 25.000 شاب من حاملي الإجازة، ومدّهم بكفاءات جديدة تمكّنهم من فرص أكبر للاندماج في سوق الشغل.

أما فيما يتعلق بالتوازنات الماكرواقتصادية، فقد افاد السيد الوزير أن تقليص عجز الميزانية إلى النصف وعجز ميزان الأداءات إلى أقل من الثلث ورفع تغطية احتياطات العملة الصعبة للواردات من أقل من أربعة أشهر إلى ما يقارب 7 أشهر هي إنجازات مهمة، بفضل الإصلاحات المسؤولة والجريئة كإصلاح صندوق المقاصة وفضل الإجراءات المالية الصائبة التي انتهجتها الحكومة، ولا يمكن ربطها بأي حال من الأحوال فقط بعوامل خارجية بحثة من قبيل انخفاض الفاتورة الطاقية، أو هبات دول الخليج أرفع الدعم عن المواد البترولية.

وأضاف أن تراجع عجز الميزان التجاري، بالإضافة إلى تحسن جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية، بفضل المخططات القطاعية وتحسين مناخ الأعمال، حيث ارتفعت مداخيلها ب 20% نهاية شتنبر، ساهما بشكل كبير في تحسن احتياطي العملة الصعبة لتغطية 6 أشهر و14 يوما.

أما فيما يرجع لانعكاسات اتفاقيات التبادل الحر على الاقتصاد الوطني، فقد ذكر السيد الوزير بالجهود المبذولة من أجل انفتاح اقتصادها على الخارج وتشجيع الصادرات، وقد تمت إجراء هذا الخيار من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995 وتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر خصوصا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبعض الدول العربية، وقد عملت بلادنا على تحرير وتطوير النظام الإنتاجي وتعزيز التجارة الخارجية، خاصة من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية طموحة وكذا تحسين مناخ الأعمال.

وبين تحليل المعطيات الخاصة بالمبادلات التجارية المسجلة في إطار اتفاقيات التبادل الحر ارتفاع هذه المبادلات بنسبة 8,3% لتسجل 180,6 مليار درهم سنة 2014. ويعزى هذا الارتفاع خصوصا إلى نمو الصادرات المغربية ب 17,2%، مما أدى إلى تراجع العجز التجاري المغربي المسجل في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

كما يظهر تطور التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب أهمية اتفاقيات التبادل الحر على مستوى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مشيرا إلى أن الحكومة قررت إطلاق دراسة من أجل تقييم

أثار كل الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة التي أبرمها المغرب مع حوالي 56 دولة لمعرفة جدوى هذه الاتفاقيات التي يبرمها المغرب ومدى استفادة المغرب منها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالاستثمار، ذكر السيد الوزير أن الغلاف المالي للاستثمارات العمومية استقر في 189 مليار درهم، وتم رفع استثمارات الميزانية العامة بما يفوق 7 مليارات درهم بين سنتي 2015 و2016 لتصل إلى 61 مليار درهم، موضحا أنه إذا كان تحسين نسب الإنجاز وتصفية الإعتمادات المرحلة يشكل أولوية بالنسبة للحكومة، فإن اهتمامها منصب بالأساس على إرساء نجاعة أفضل للاستثمار العمومي من خلال انتقاء أفضل للمشاريع التي تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات التأهيل الاجتماعي والتربوي. وتهم المعايير المعتمدة في هذا الإطار، على الخصوص، مساهمة المشاريع الاستثمارية في إحداث فرص الشغل، ورفع من القيمة المضافة المحلية وتعزيز الصادرات والتقليص من الفوارق المجالية.

وبخصوص ما أثير حول التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، أكد أن تحليل الأرقام المتعلقة بالتوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن المشاريع الكبرى المهيكلة، والتي تشكل النسبة الأكبر من الاستثمارات العمومية، يتجاوز أثرها المستوى الجهوي ليعم كل أرجاء المملكة.

كما استحضرت حرص الحكومة على تنزيل الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية وفق منطق التدرج وعلى أرضية التشارك والحوار الذي يدمج مختلف الفاعلين ويغتنى بمختلف الآراء، وكذا حرصها على تلازم النمو مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي، وخاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق النائية والبعيدة، بالاستناد إلى التراكمات والإنجازات المحققة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وباقي البرامج والاستراتيجيات القطاعية، مع اعتماد مخططات عمل مندمجة لكل جهة، حسب خصوصياتها ومواردها، والصعوبات التنموية التي تواجهها، وفق مقاربة تشاركية وفي إطار تعاقدية بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية والفاعلين الترابيين.

وأكد أن الحكومة لم تغلق يوما باب الحوار، وهي مستعدة دائما للحوار والتأسيس لتعاقد اجتماعي بناء ومسؤول، مذكرا بمجهودات الحكومة في تحسين الأجور من خلال العديد من الإجراءات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2016 تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والتي بلغ

الثقة مع المهنيين الممارسين لمهنة التوثيق؛

- التخفيض من الرسم المفروض على الرمال لتشجيع الاستثمار في القطاع ومحاربة التهريب؛

- تمكين مجلسي البرلمان من موارد بشرية إضافية، بالنظر إلى الأدوار الدستورية المناطة بالبرلمان؛

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الخميس 3 دجنبر 2015 اجتماعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2016.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة بعد تشبث أصحابها 15 تعديلا، في حين بلغ عدد التعديلات المقبولة من الحكومة واللجنة والمقدمة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية 11 تعديلا.

أما بخصوص التعديلات التي قدمتها الحكومة وحظيت بقبول اللجنة فقد بلغت 5 تعديلات.

هذا، وقد تم سحب عدة تعديلات من طرف مقدميها بعد رفضها من قبل الحكومة، في حين تم التصويت على مجموعة من المواد التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالإجماع.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد المشروع وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

- الموافقون=6؛

- المعارضون=3؛

- الممتنعون=4.

مقرر اللجنة: عبد الصمد مريبي

عددها 224 تعديلا نورها كما يلي:

- الحكومة: 5 تعديلات؛

- فرق الأغلبية: 23 تعديلا؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 33 تعديلا؛

- فريق الأصالة والمعاصرة: 43 تعديلا؛

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 38 تعديلا؛

- الفريق الاشتراكي: 46 تعديلا؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 9 تعديلات؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 7 تعديلات؛

- مجموعة العمل التقدمي: 20 تعديلا.

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 8 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب بالنصيب الأكبر منها، وترمي هذه التعديلات المذكورة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- إعفاء المعاشات ومعاشات العجز من الخضوع للضريبة على الدخل، بالنظر إلى محدوديتها، وحفاظا على القدرة الشرائية للمتقاعدين؛

- إعفاء عمليات تفكيك الطائرات من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم؛

- إعفاء خدمات الإطعام التي تقدمها المقاولات مباشرة لفائدة أجراءها ومستخدميها في حدود ثمن للوجبة لا يتعدى 50 درهم من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم؛

- إعفاء المواد والسلع والتجهيزات والخدمات المقدمة من طرف بعض المؤسسات الصحية من الضريبة على القيمة المضافة؛

- تبسيط إنجاز العقود وتسهيل المعاملات العقارية وتعزيز اجواء

محضر الجلسة الثالثة عشرة**التاريخ:** الثلاثاء 27 صفر 1437 (8 ديسمبر 2015).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وثمانية دقائق، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السادسة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح جلسة هذا اليوم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية من جدول أعمال هذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد أحمد التوزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

طبقاً لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين نعلن عن توصل مكتب المجلس بثلاث مقترحات قوانين تنظيمية تقدم بها بعض أعضاء الفريق الحركي وهي:

1- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تعديل المادة 122 من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات؛

2- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تعديل المادة 116 من القانون التنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعمالات والأقاليم؛

3- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تعديل المادة 125 من القانون التنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات.

كما سنكون مساء اليوم مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع جلسة أخرى ستخصص لاستكمال المناقشة العامة بمشروع قانون المالية 2016 من طرف الفرق والمجموعات ورد السيد وزير الاقتصاد والمالية.

وبالنسبة لجلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 8 ديسمبر لدينا استدراك على جدول أعمال هذه الجلسة، حيث أنه وبطلب من فريق التجمع الوطني للأحرار عوض السؤال الموجه للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر حول وضعية البحث العلمي ببلادنا بالسؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول تحرير أسعار المحروقات.

كما تم تقديم الأسئلة الموجهة لقطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية إلى بداية الجلسة بطلب من السيد الوزير لارتباطه بأنشطة طارئة، وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 8 ديسمبر 2015 فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 32 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية حول انتخاب المناصب بالتعاضديات، فليتفضل أحد من فريق العدالة والتنمية لطرح هذا السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أجرت كل من التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية وتعاضديات البريد في الآونة الأخيرة انتخابات لتغيير أجهزتها المسيرة بشكل لم تحترم معه قواعد ومبادئ التمثيل الديمقراطي.

لذا، نسألكم السيد الوزير المحترم:

لماذا لم يتم وقف إجراء هذه الانتخابات وتصحيح مسارها؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتصحيح هذه الوضعية بما يضمن الشفافية والنزاهة والتمثيل الديمقراطي الصحيح لهذه التعاضديات؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أول مرة أممثل أمامكم لذلك لا يسعني في البداية إلا أن أقدم تهنئتي الخالصة على الثقة التي حظيت بها جميعا في هذا المجلس الموقر.

جوابا على سؤالك السيدة المستشارة المحترمة الذي يتعلق بانتخاب المندوبين في التعاضديتين اللتين أشرت إليهما، ينبغي التذكير على أن الوزارة تتعطي واحد الأهمية خاصة لتتبع التعاضديات فيما يخص أساسا في مرحلة تجديد الهياكل ديالها المسيرة، وحسب بالطبع القوانين الجاري بها العمل والتي كما تعلمون تعود إلى 1963.

بخصوص التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية لي تيعرفوها أكثر يعني الرأي العام اختصارا "MGAP"، فالطريقة ديال انتخاب ديال المنخرطين والطريقة ديال لي تمت المصادقة عليها من طرف المجلس الإداري ديال التعاضديتين، لا ديال البريد ولا هذا، كايين المجلس الإداري جانا المحضر شرفنا ذاك المحضر مطابق للقوانين الجاري بها العمل إذن هذا خطأ موجه للمجلس الإداري احنا ما يمكن لينشاي ندخلوا لأن الطريقة ديال الانتخاب.. قالوا أسيدي غادي نديروها، طبعا قدمنا بعض الملاحظات جل واحد العدد كبير ديال الملاحظات التي قدمتها الوزارة أخذت بعين الاعتبار ملاحظات أخرى طفيفة لم تأخذ بعين الاعتبار.

على العموم، باش نكونوا معكم واضحين وقلتها في اللجنة بمناسبة مناقشة الميزانية، لجنة ديال الشؤون الاجتماعية، حتى بعض الأطراف النقابية والأفراد في هاذ التعاضدية "MGAP" قدموا طعون أمام القضاء، والقضاء يعني قال كلمته ويعني أكد على مشروعية الجمع العام، احنا ما يمكن لينشاي نديروا أنفسنا مكان القضاء، احنا دولة المؤسسات، هنا دولة القانون كل واحد تدير الدور ديالو.

مسألة أخرى تثير غادي نقولها كذلك واخا ما جاتش في السؤال ديالك، فيما يخص ما يسمى وما أقرحنا هذشي تنقراوه يوميا وقلتها في اللجنة المكتب ديال واحد المديرية عامر بالشكايات ما لقينا فين نديروا لوراق، عامر بالشكايات، لا من هاذ الجانب ولا من ذاك، تيكونوا اختلاسات المالية، اختلاسات المالية ما تجميعومش لوزارة التشغيل احنا ما عندناش هاذ الصلاحية لي عندنا الصلاحية ديال الاختلاسات المالية هو وزارة المالية، كل واحد تيلعب الدور ديالو احنا عندنا الصلاحيات فيما يخص الجوانب القانونية.

ولكن، مع ذلك سنحرس مستقبلا وحالا واحنا متبعين هاذ الملفات لذلك، إنشاء الله غادي نصادقوا على مدونة التعاضد الجديدة، باش

¹Mutuelle Générale du Personnel des Administrations Publiques

نحلوا واحد العدد ديال المشاكل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب أعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، هذه التعاضديات سميت في القانون جمعيات التعاون المتبادل هاذ التعاون وهاذ التضامن بين الفئات الدنيا والمتوسطة والفئات العليا، هذه الفئات يجب أن يحفظ حقها، اليوم أنا أؤكد السيد الوزير مجددا على فتح تحقيق في هذه التعاضديات.

لا يمكن أن يستمر التسبب في هذه التعاضديات، هؤلاء جثموا على هؤلاء المنخرطين، هاذ الناس لي تيسرو هاذ التعاضديات خاص يتفتح تحقيق فيهم ونعرفوا هاذ اللغط، هاذ اللغط الدائر في الصحافة، هاذ المديرية التي امتلأت بالوثائق، هذا دليل على أنه كايين إشكال حقيقي في هذه التعاضدية.

هؤلاء نظموا انتخابات في الوقت الذي اشغل فيه المغرب في الاستحقاقات الكبيرة، التحدي الكبير كان هو الانتخابات الجماعية وهؤلاء نظموا هذه الانتخابات لكي يستمرو جاثمين في هذه التعاضديات في غفلة من الناس أرادوا أن تكون هذه الانتخابات.

هؤلاء اشتروا شروط غير مقبولة، السجل العدلي القانون 57.11 الذي ينظم الاستفتاء واللوائح الانتخابية العامة لم يشترط الشروط المفتوحة التي اشترطتها هذه التعاضديات، هؤلاء اشتروا إبراء الذمة المالية على المنخرطين ويفترض أن المنخرطين لا علاقة لهم بالتعاضديات وإنما المؤسسات والإدارات التي ينتمون إليها.

هؤلاء طلبوا من موظفين يفترض فيهم شرط المروءة، هؤلاء الموظفين موظفين نزهاء يلي كان عندهم شي حاجة كان يفترض أن يطلبوا منهم شهادة القيد في اللوائح الانتخابية العامة، السيد الوزير.

لذلك، السيد الوزير، أنا أضيف مسألة أخيرة التحكم الذي كان في التقسيم العددي والتقسيم المجالي للدوائر الانتخابية هو تقسيم يراد فيه الاستمرارية في هذه التعاضديات، فهذه التعاضديات، التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، التعاضديات البريد والمواصلات،

في إطار الاستمرارية لما حصل في الماضي، كانت بعض الجولات ديال الحوار الاجتماعي، آخرها ديال أبريل 2014 اللي أعطت حقيقة نتائج هامة للغاية بما فيها الزيادة في الحد الأدنى للأجر ديال 10% على شطرين، واحنا مازال تنطبقوه سنة 2015.

بما فيها الزيادة ديال الحد الأدنى ديال الدخل في الوظيفة العمومية إلى 6000 درهم، بما فيها الالتزام بمواصلة تطبيق ما تم التوصل إليه في الاتفاقية ديال 26 أبريل 2011، وهذه الحكومة هي اللي أدت الفاتورة ماشي الحكومة السابقة، وهي كلفتنا الملايير ديال الدراهم، أكثر من 50 مليار ديال الدرهم، واحد العدد ديال الأشياء.

كما أن الحوار الاجتماعي ما تينحصرش فقط في اللقاءات اللي كيباشرها رئيس الحكومة، بل متعدد، عندو واحد الواجهات مختلفة ديال الحوار الاجتماعي، الحوار الاجتماعي كيتم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كيتم في القطاعات على مستوى القطاع الخاص، احنا الوزارة مفتوحة للنقابات والفرقاء الاجتماعيين يوميا في المجالس الثلاثية التركيب، إلى غير ذلك.

كيتم فهاذ مجلسكم الموقر، هو المجلس الوحيد اللي فيه النقابات والفرقاء الاجتماعيين، حتى بعض المطالب اللي كنتو تطلبوها ديال الإغفاء ديال الضريبة، هاذ المشكل ناقشتموه تقدمتموا فيه تعديلات، إلى غير ذلك، هذا هو الحوار الاجتماعي، كاي شي ما أحسن من هاذ.

أنتم ماشي غير تتحاووروا، تتحاووروا وكتشروعوا وكتقررنا، الحكومة غير كتنفذ، الحكومة كتنفذ، تحاووروا، قرروا التعويضات، قرروا الزيادة في الأجور واحنا غادي ننفذوا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

طيب شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

مؤسسة الحوار الاجتماعي هي مؤسسة للحوار الاجتماعي ما بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين.

في ظل هاته الحكومة، مع الأسف، ليس هناك أي حوار اجتماعي، مع الأسف، لأنه الحوار الاجتماعي ممأسس وناضلنا في المركزيات النقابية من أجل إثبات هاذ الحوار الاجتماعي، لكن مع هذه الحكومة ما كيناش

التعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية وتعاضديات أخرى، كثير هذا الأمر هاذ، هذه جمعيات أسست لكي تساهم في إطار التغطية الاجتماعية والحماية الاجتماعية ولكن، للأسف اليوم أصبح يسيرها ناس مشبهين لذلك نطالب منكم، السيد الوزير، مجددا أن يفتح تحقيق في هذه التعاضديات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه الحوار الاجتماعي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليفضل أحدهم لطرح السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تنظم اليوم تجمعات احتجاجية في كل ربوع الوطن بدعوى من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وحلفائها بعد تنظيم المسيرة الوطنية والاستعداد لتنفيذ إضراب عام بالوظيفة العمومية بعد غد الخميس في إطار برنامج نضالي تصاعدي.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير:

لماذا مع كل هذا الاحتقان لازلتهم تصرون على عدم فتح الحوار الاجتماعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

نشكرك على السؤال ديالك بخصوص الإشكالية ديال الحوار الاجتماعي في المغرب.

كما تعلمين، السيدة المستشارة، أن الحوار الاجتماعي بالطبع منصوص عليه دستوريا وجميع قوانين البلاد تنص على التشاور والحوار، بما فيها فهاذ القاعة هذه الموقرة اللي كنتوا جدوا فيها.

الحوار الاجتماعي بالطبع اخذوا واحد المسار منذ تعيين هذه الحكومة

الله يا ودي، السيد المستشار المحترم، راه الأرقام دالة تفند ما تقوله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذا النقاش.

وننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وهي أسئلة تتميز بوحدة الموضوع لذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه تحرير أسعار المحروقات للكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، ليتقدم مشكورا.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، أقدمت الحكومة منذ ما يزيد على أسبوع على تحرير أسعار المواد النفطية، وهو الإجراء الذي اتخذته ضمن سلسلة من الإجراءات منذ تعيينها، بدءا بالزيادة في أسعار المحروقات في 2012 مرورا بالمقايضة ووصولاً إلى رفع الدعم عن هذه المواد.

وهذا القرار اتخذ في ظروف كنعرفوها، أن السعر ديال هاذ المواد الآن مرتفع بالنسبة للقدرة الشرائية للمغاربة مقارنة مع السعر ديال البرميل الذي هو الآن في أثمانه منخفضة.

هاذ الشيء كثير عدد ديال المخاوف ديال المواطنين بالنسبة لعدد ديال النقط الذي كندرجوها ضمن السؤال الذي بغيناكم، السيد الوزير، تشرحوه لنا اليوم، وهو أشنو هو الإجراءات التي من المفروض أن الحكومة أخذتها قبل الإقدام على هذا الإجراء، المتعلقة أولاً بضمان تموين مستمر للسوق المغربية بهذه المواد النفطية الأساسية؟

ثم ما هي الإجراءات لضمان الجودة حماية للبيئة، الإجراء المتعلق أيضاً بضمان منافسة سليمة التي تكون في مصلحة المواطن وفي مصلحة حتى الفاعلين في هذا المجال الذي حتى هما كايين بعض التخوفات؟

وأخيراً وهذا هو الأهم كيفاش تضمن الحكومة أن الأسعار أنها تحمي المواطن من التقلبات ديال السوق العالمية؟

وشكرا.

هناك حوار اجتماعي، الحوار الاجتماعي يفضي إلى نتائج.

الحوار الذي كتديروا، ما تسمونه بالحوار من النهار الذي طلعت هاذ الحكومة كتسيفط للمركزيات النقابية على الجدول التي تريده الحكومة وفي زمن تريده الحكومة، ومن بعد سيرتسنى الحوار حتى تبغي الحكومة تعيط ليك.

ما عرفتش علاش إصرار ديال الحكومة على تجاهل لا المركزيات النقابية ولا المواطنين، الناس خرجت في احتجاجات في طنجة، ما تحركاتش الحكومة باش تشوف المواطنين أشنو خصهم، حتى تدخل صاحب الجلالة وأمر رئيس الحكومة ووزير الداخلية باش يمشيو يتصنتوا على المواطنين.

واش بغيتوا المركزيات النقابية حتى نتسناوا عاود ثاني التدخل ديال صاحب الجلالة باش تفتحوا الحوار؟ وخاصة كايين برنامج نصالي تصعيدي، تدارت مسيرات احتجاجية.

اليوم كايين تجمعات جماهيرية، غدا كايين إضراب عام في الوظيفة العمومية ومسلسل ديال التصعيد لازال مستمرا.

واش ابغيتو هاذ النقابات والمناضلين ديال النقابات والطبقة العاملة تخرج للشوارع؟

واش ما كتحتارموش المغاربة وما كتحتارموش المغاربة حيث كيبيغيو بلادهم ما بغيين يديرو حتى شي فتنة، كما كتسميوو الفتنة هي سد باب الحوار، الفتنة هي تجاهل مطالب الطبقة العاملة، الفتنة هي الزيادة في الأسعار، هذه هي الفتنة، أما الحوار ما كايينش.

الحوار القطاعي، السيد وزير التشغيل، تسريجات بالجملة كل يوم دون احترام المسطرة القانونية، الإغلاقات ديال المؤسسات بالجملة 2015-2016 دون احترام المسطرة.

كل هاته الأشياء تقع والحكومة تقول أنها تباشر الحوار، على أي حوار تتكلمون السيد الوزير؟ على أي حوار تتكلمون أيها الحكومة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، باقي لك ثواني في الرصيد إذا أردت التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

غير ثواني.

أنا كنظن التعقيب ديال السيد المستشار هو كما كنقولو بالعربية ضرب وقيس، لما كيكون ذاك الشيء مبالغ فيه كتفقد المصداقية.

انتقد، هذه الحكومة ما دارت والو؟ هاذ نزاعات الشغل ما درنا والو؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه آثار رفع الدعم النهائي عن المحروقات، فليتفضل أحد من الفريق الحركي.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسيدات المستشارين المحترمين،

بعد تفعيل نظام المقايضة ورفع الدعم تدريجيا عن أسعار المحروقات، أقدمت الحكومة على تحرير بشكل نهائي مع مطلع هذا الشهر.

وعليه نود مسائلكم، السيد الوزير المحترم، على الانعكاسات المحتملة لهذا القرار، وهل هناك دراسات لآثاره على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث موضوعه تحرير أسعار بيع المنتجات النفطية للفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد منهم.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من أجل مراقبة أسعار المحروقات وعن انعكاسات عملية التحرير وتأثيراتها على السوق الداخلي والقدرة الشرائية للمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الرابع موضوعه تحرير أسعار المحروقات وتأثير ذلك على الشركات الصغرى والعاملين بها.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل أحد من الأعضاء.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا لضيق الوقت، سأطرح السؤال مباشرة:

ما هي الإجراءات الاحترازية المصاحبة التي أعدتها الحكومة لتفادي تأثير تحرير أسعار المحروقات على صغار الموزعين، وما لذلك من تداعيات خطيرة على الوضعية المهنية والاجتماعية للعمال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الخامس موضوعه تحرير سعر المحروقات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي تتبعنا باهتمام كبير تطورات عملية تحرير قطاع المحروقات.

هذا الاختيار الذي نسلمه بأنه اختيار جريء ليس فقط من جهة توفير مبالغ هامة لفائدة المالية العمومية وأثار ذلك على تقليص العجز في الميزانية، وليس فقط لأنه ينتقل بهذا القطاع من التدبير التحكمي والاحترازي إلى التدبير التنافسي، بل لأن عملية تحرير هذه محاطة بهامش كبير للمغامرة والمخاطرة من أن يتدخل السوق الوطني من الحماية التي كانت تفرضها الدولة بتدخلاتها ومراقبتها للأسعار إلى سوق مفتوحة على كل احتمالات ومعرضة لمخاطر التقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، خصوصا وأن بلادنا دولة مستوردة لمعظم حاجياتها من المواد الطاقية.

والانعكاسات المحتملة، السيد الوزير، أنتم تعرفونها من الارتفاع المفاجئ للأسعار إلى المس بالقدرة الشرائية للمواطنين ثم إلى تنافسية المقاولات المغربية.

السيد الوزير،

نحن لا نجادل في قرار التحرير في حد ذاته ولا نناقش فلسفة التحرير وأبعادها الاقتصادية، لكننا نتساءل عن مدى قدرة الحكومة على التحكم في تدبير المخاطر المحتملة لهذه العملية؟

ونتساءل عن مدى استعداد الحكومة لحماية السوق الوطنية من

التقلبات المفاجئة للأسواق الدولية وحماية المواطن المغربي من مخاطر هذه التقلبات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي السادس موضوعه تحرير سعر المواد البترولية السائلة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أقدمت الحكومة بداية شهر دجنبر الجاري على تحرير أسعار المواد البترولية السائلة، بعد أن تخلت منذ يناير 2015 على دعم هذه الأسعار.

هذا التحرير الذي من المفترض أن يستفيد منه المستهلك أولا والاقتصاد الوطني ثانيا، نعتقد أن تنفيذه يحتاج إلى وضع إطار تشريعي لتعزيز مهام الحكومة فيما يتعلق بمراقبة جودة المنتجات البترولية السائلة، على مستوى مراحل الاستيراد والتكرير والتخزين والنقل والتوزيع ونقط البيع، والتأكد من مطابقة المنتجات البترولية المعروضة في السوق لمواصفات الجودة المطلوبة، وكذا ضمان توفر هذه المواد في محطات الخدمة أو التعبئة وكذلك تمويل السوق الداخلي بهذه المواد بشكل دائم ومستمر.

فما هي، السيد الوزير، التدابير المتخذة من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها الحكومة من تحرير أسعار المحروقات؟

ألم يكن من الأمثل أن يتم تحرير هذه المواد بعد مصادقة البرلمان على مشروع القانون 67.15 والمحال على مجلس النواب بتاريخ 4 نونبر 2015؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي السابع والأخير في هذا المحور، موضوعه تحرير أسعار المحروقات لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد محمد الرزمة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اتخذت الحكومة إجراء تحرير أسعار المحروقات ابتداء من فاتح دجنبر.

سؤالنا، السيد الوزير المحترم: ما هو تقييمكم للانعكاس المالي والاقتصادي والاجتماعي لهذا الإجراء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذه الأسئلة، فليفضل مشكورا.

للتذكير، السيد الوزير، عندك 21 دقيقة للجواب والتعقيب.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

الموضوع اللي احنا بصدده اليوم من الإصلاحات الكبرى اللي حققها بلادنا، عكس ما يقال.

أولا، وهذا قالو السيد رئيس لجنة المالية، لأنني وزعت على الأعضاء ووزعت عليكم واحد الوثيقة اللي كتلخص الإصلاح اللي دخلنا في المواد النفطية في صندوق المقاصة.

كتعرفوا بأنه في 2012: 80% من الاعتمادات المرصدة لصندوق المقاصة كانت كتستهلكها المواد النفطية، وعكس ما يقال كنا على أبواب الإفلاس في المغرب، كنا على أبواب الإفلاس، ولكن ما غنرجعوش للماضي احنا أولاد اليوم.

الإصلاح ديال هاذ الشئ ابديناه في فاتح يونيو 2012، وغاديين معاه بشوية.

لأنه أولا البرميل كان طالع والميزانية ديالنا ما بقاتش عندها القدرة تواجه، وابدينا كنتسلفوا باش نخلصوا المواد النفطية، تحمل رئيس الحكومة الزيادة ديال جوج دراهم في "الليصانص"، ودرهم في فاتح يونيو 2012.

السادة المستشارين القدام كيعلقوا النقاشات الحادة اللي دازت عندنا هنا، ودرنا واحد التأمين دولي باش إلات طلع لينا، التأمين

وزير الاقتصاد ووزير الطاقة وعبد ربه، وبدينا كمنشروا من فاتح يناير الأرقام القصوى (les prix plafonds) التي منطبقا لشركات خاصها تتعلم تهبط عليه، باش نعاونوهم في المنافسة.

مع الأسف ما داروشي هاذ الشي، ولكن قالوا لنا أشنو غيديروا، قالوا خليوننا نوجدوا، لأنه لزمنا عليهم جوج ديال الحوايج أساسية، هو الإشهار، اليوم كان من الطريق كيبان لك الثمن ديال "المازوط" وديال "الليصانص"، هذا خصوا واحد الاستثمار، هاذ الناس داروا الاستثمار، عكس ما كيتقال حتى على المحطات الصغيرة، دارت هاذ الاستثمار.

وكتعرفوا بأنه من الدار البيضاء ولا الرباط حسب المقر ديال الشركة، كيضربوا على الكمبيوتر وكيتمعم في المغرب كامل الثمن، هذا واحد الخطوة مهمة فواحد القطاع بحال هاذ القطاع، (Donc) هذا الشيء الأول.

الشيء الثاني هو قلنا لهم لا بد يدوز "الليصانص" من 50 (ppm) ل 10 (ppm) لأن 10 ديال (ppm) هو اللي كيحيي البيئة، وهذا راه كان مفروض عليهم في الماضي وما تدارش.

دبا اليوم قلنا لهم شوية بشوية، احنا غاديين معكم من فاتح يناير وكنجتمعو والحق يقال، الحق يقال، باش نتكلموا على الشركات المغربية وما ننظروش لها فقط غير بالريح، شركات مواطنة، وملي بغات تيجي لنا الأزمة ديال (لاسامير) وقفوا مع بلادهم الشركات، وقفوا مع بلادهم، شركات مغربية وقفت مع بلادها في مرحلة دقيقة جدا في أعز الصيف، مباشرة من بعد عيد العرش، كانوا بغاوا يديروا لنا هاذ الشي ديال (لاسامير) قبل رمضان وخليتهم.

وفي فاتح غشت، غير داز عيد العرش وداز رمضان، وقال ليك، لأنهم كانوا كيخلعوا المغاربة كاملين، مشكلة هو أنه ما كنتخلعوش، حيث دارسين الملفات ديالنا وعارفين الوضعية ديالنا وعارفين كيفاش غاديين نواجهوا.

والليبرالية التي وقعت في الديوانة باش يمشيو الناس للخارج تعلموا الشركات ديالنا كيف يمشيو للأسواق النفطية وكيفاش، هذا أنا وإياكم شي ثلاثة نشريو باطو دابا من قدام مقبرة الشهداء، راه غير تما كابنين الباطويات، راه ما تقلب عليهم حتى في بلاصة، حيث احنا جينا في ممر الطرق، تما الباطويات ديال فينزيولا وتما الباطويات ديال الروس وذلك الشي، أرى ما تدخل، ما تخافوش على التموين ديال البلاد ديالنا، هذا اللي كنا خايفين منو، (Donc) فرضنا عليهم هاذ الشي.

اليوم ففاتح يناير، غير فاتح ديسمبر غير انتهت المرحلة الانتقالية راه ما كاين حتى تغيير، ولكن واش الدولة فواحد المادة حساسة غادي تمشي في حالها؟ دابا غنزيد معكم باش ما تبقاوش قابطين في هاذ الحكومة بزاف، غير التموين ديال الجيش خاصنا نردوا البال.

هو اللي يخلص الفرق، لأنه التوقع كان غادي أنه غتكون الهجوم على سوريا، وغادي تقطع الإمدادات ديال النفط، ونطلعوا ل 140 و 160، المكاتب الدولية ديال النفط كانت كتعطي هاذ الشي.

من بعد دزنا من هاذ المرحلة للمرحلة المقايضة، وهاذ المقايضة كانت عندنا في المغرب، لو كون بقينا محافظين عليها، لو كون كنا مهنين، كاع ما توقع لنا الأزمة ديال 2007 و 2009، وندساوا من 2009 نساوا المواد النفطية حتى ليناير 2012، التي جات فيها هاذ الحكومة، عاد بحال اللي بنادم مدروز.

أنا كنتكلم معكم بحوايج اللي عشتها، وأنا كنت 12 عام خارج البلاد، وجيت وكنت وزير التربية الوطنية، هاذ الشي عشتوا، ماشي هضرة.

ولكن، احنا داخلين لواحد المرحلة لا بد نتكلموا على الماضي.

(Donc) درنا المقايضة، ومن بعد جينا، قلنا أرا لنا نبدأوا نخرجوا بعض المواد، ونخلوا المواد اللي كيتقال عندها ارتباط بالسكان، بالشعب، بالجماهير، بما عرفت كاع أش ذاك الشي، كاع ذاك الشعارات اللي تستهلك، وحتى أنا استهلكتها في السبعينات وفي الثمانينات.

ولكن، احنا أمام تسيير أمور الدولة الكبرى، (Donc)، دزنا نخرجوا وندخلوا، ووصلنا لنتيجة، يمكن الحكومة عندها الزهر، أش غنقولوا لكم، هاذ الشي اللي اعطا الله.

هبط، بدا يهبط النفط، قلنا هاذي الوقت اللي نخرجوا بحالنا من هاذ الهضرة ديال النفط، هاذ الشي اللي درنا.

استدعينا النفطيين، حتى حاجة ما درناها فوضى، وحتى حاجة ما درنا فيها مغامرة.

(D'accord) كنضحك، ولكن في أمور الدولة، راه ما فهماش الضحك، راه فيها الاستقرار والبلاد، والأمن والبلاد، راه ماشي للعب هاذ الشي، غير أجي ودير المغامرة فالنفط؟ وأنت كيتستملك لك في المكتب الوطني للكهرباء، كيتستملك لك في القطار، وكيتستملك في نقل البضائع، ذاك الكاميوات ديال 6 طن، هاذوك الكاميونات راه من أخطر ما يكون في الشريان والاقتصاد المغربي.

باش ما نبقاوش غير نتكلموا هكا عام، غير أجي ومس هاذوك الكاميونات الصغار، راه يوقف التزويد ديال السوق المغربي.

(Donc) قلنا كيهبط النفط، أرا لنا نفتحوا حوار مع النفطيين، قلنا لهم غنحروا، ولكن غنديروا واحد الفترة انتقالية، راه عكس ما قالوا الإخوان في (La CGEM²)، راه ما حررناش في فاتح ديسمبر هذا، حررنا في فاتح يناير 2015، وسميناها مع النفطيين المرحلة الانتقالية ومرحلة المواكبة.

ووقعنا واحد الاتفاق، بحضور رئيس الحكومة، ووقع وزير الداخلية

لنا نحسبوا إلا على المرسى الرئيسية ديالنا اللي هذا اختصاصها، ما كتدخل غير النفط، المغرب تطور.
ما غنقولش ذاك الكلمة.

المغرب تطور عندنا 5 ديال النفط ملي كندخلوا في المغرب، ماشي بحال هاذ الشئ دالستينات والسبعينات، كندخلوا نعم أسيدي من العيون، قليل شوية ولكن اللي مهم هو أنتما فهمتوا أش كنبغي نقصد به، كندخلوا من أكادير، كندخلوا من الجرف الأصفر، كندخلوا من المحمدية، كندخلوا من (Tanger Med)، استثمار كان لا يستعمل، كيفاش؟

(Les cuvettes) موجودين، التخزين موجود، ما كاينش اللي يستعملوا، وكندخلوا من الناظور، والناظور عندو واحد المستقبل كبير في هاذ شئ ديال النفط، إن شاء الله إلى كتب الله واستمر مزيان الاستثمار اللي غادي فيه، وهاذ الحكومة دارت فيه مجهود كبير في الناظور، ولذلك احنا رادين البال للسوق ديالنا.

وأنا قلت في المجلس في الأسبوع اللي فات، أن الاحتياطي ديالنا، المخزون ديالنا كيتراوح بين 30 و40 يوم حسب المواد، واصلين ل 60 يوم في ديال الطائرات في الكيروزين.

إذن بلادنا الحمد لله غادية وحاضيين، لجان المراقبة على مستوى الولايات والعمالات خدامة، الخلية ديال اليقظة خدامة، واحنا متابعين.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، سأعطي الكلمة للفرق حسب الوقت المتبقية لكل فريق.

غادي نبدأ أولاً بالفريق الاستقلالي، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

في البداية، عبرنا على التخوف ديالنا وطرحنا أسئلة واضحة، ولكن مع الأسف واحد العدد ديال الأجوبة ما اعطيتوهاش لنا.

احنا قلنا لكم التخوف أنتما جاوبتو بطريقتكم قلتوا الحكومة عندها الزهر، هذالك الزهر هو مناش خايفين احنا دابا، هو أن الحكومة غدا إلى ما بقاش الزهر وتبدا تطلع الأثمان أشنو غادي يوقع؟

إذن، هنا قلتو بأن هذه تسيير أمور الدولة خاص تحمل المسؤولية،

راه احنا عندنا الجيش ديالنا فالمناطق الجنوبية واقف في الحدود وواقف في شمال المغرب، كيفاش التموين ديال الجيش ديالنا بالمواد النفطية؟ واش موضوع ساهل؟ اللي ما نكنوش ضابطين فين غاديين ونحضيو البلاد ديالنا.

لذلك دايرين بدل من ذاك اللجنة ديال الأسعار درنا (le comité de veille) اللجنة ديال اليقظة، لجنة اليقظة، أش كتديرهاذ اللجنة ديال اليقظة؟

أولا، كتتبغ السوق كتبعوا، احنا كيحكمنا السوق (Rotterdam)، لأنه هو اللي قريب لينا، كتتبغوا يوميا، راه عندنا انخراط، مشاركين بأموال باش كتجيننا هاذ المعلومات ديال السوق، كتكون عندنا حوالي 10 ديال النهار، كيتمكن لي نقول لكم أنه هاذ الأسبوع البريل داز من 45 إلى 42 اليوم، 41 فاصلة شي حاجة ولكن 42.

الغاز بوطان حتى هذا زهر عند هاذ الحكومة، أش غادي ديرو؟ كنا كنخلصوا الغاز ديال البوطا ب 1000 دولار للطن، اليوم كنخلصوا فيه معدل ديال 420، (Donc) خفاف الضغط على صندوق المقاصة، (Donc) كتتبغوا السوق الدولية.

كنحسبوا واحد الثمن مرجعي، لأنه عندنا واحد البنية علاش كنحسبو كنختموها بهامش الريح، معلوم كنختموها بهامش الريح المنطقي، لأنه احنا عندنا تراكم في هاذ الشئ، كنا كنحسبو في بنية الأسعار هامش الريح للشركة الموزعة وللمحطة، وكنعرفوا الامتيازات اللي اعطينا في السعر المحدد من طرف الدولة واحد الامتيازات أعطيناها في (coulage) في البخار اللي كيميثي، واحد العدد ديال الحويجات، (Donc) كترجعوا لحساب ل (le prix de référence) للثمن المرجعي.

ثانيا، هاذ اللجنة هادي عندها التتبغ والأسعار، أصحاب الشركات طلبوا منا أنه يبقاو كيحسبوا على مدة ديال 15 يوم كيف كنا دايرين معهم في المرحلة الانتقالية، ها احنا غنشوفو لأنه من حقهم يحسبوا حتى يوم بيوم، ما كاين حتى ضرر يحسبوا يوم بيوم، ولكن 15 اليوم كتعطيهم واحد الوقاية من حيث (stock) هذا حتى احنا متفهمينو، ولكن هما كيطوروا حتى هما كيطوروا.

التموين، أننا نضببطوا التموين ديالنا ونضببطوا هذا نقطة الضعف اللي كانت عند المغرب، نضببطوا التخزين ديالنا.

ولكن الشعب المغربي حط استثمارات كبيرة في التخزين، في الموانئ، واحد الصحفي مسكين الله يسامحو، كيقول لي (لاسامير) واقفة ما بقتيش كتقول لنا خروج المحمدية، علاش هي خروج المحمدية على (لاسامير)؟ راه خروج المحمدية على مرسى ميناء مختص (les hydrocarbures)، بحال إلى كيقولوا (Rotterdam) كيقولوا (Brent New York).

احنا عندنا المحمدية هي المرسى ديالنا الرئيسية، ولذلك ما يمكن

تذاكرتو على الشركات المغربية اللي وقفات مع البلاد فالأزمة ديال (لاسامير)، ما بغيناش في قطاع بحال هاذ الشئ وفي أمور بحال هاذ الشكل هذا نبدأو ماشين بالزهر وبأن شركات مواطنة، إلى غير ذلك. إذا كنا كمنتظرو بعض الأجوبة واضحة وكيفاش الحكومة تحملت مسؤوليتها في هذه النقط.

بالنسبة للأسعار تجاوبونا السيد الوزير، غدا إلى رجعت الأسعار 120 ولا 130 الله أعلم كتنمناو ما توقعش، ولكن فيما مضى في 2013 الحكومة دارت تأمين دولي، حمات راسها الدولة باش ما تتحملش الأسعار إذا تزدت، ولكن المواطن اليوم ما عندو هو حتى تأمين اللي يديرو لراسو، إذن إلى تزدت الأسعار أش غادي يوقع؟ هذه بعض الأسئلة.

ثم المراقبة اللي قلتو، واش عندكم الإمكانية اليوم تديرو المراقبة؟ وثالثا اللي خوفنا أكثر هو ما وقع في (لاسامير)، زميلكم قال لنا بأن كان المشكل في (لاسامير) هذه واحد السنة، ومضيتو معها حتى هي الاتفاقية ضمن شركاء حول هذه السنة اللي درتو، وأنتما عارفين عندها المشاكل، شكون اللي يضمن لنا غدا ما غتوقعش لنا هاذ المشاكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي فيما تبقى له من الوقت، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيد الوزير.

احنا نشكرو الحكومة في المجهودات اللي قامت بها، فلاشك في هذا، وعلى هذه المعطيات.

فبالنظر إلى قرار الحكومة المتعلق بتحرير أسعار المحروقات والذي دخل حيز التطبيق مع حلول فاتح دجنبر من السنة الجارية، باعتبار أن كلفة دعم المواد الأساسية تثقل كاهل الميزانية العامة للدولة، فهذا الإجراء سيجعل المستهلك في مواجهة مباشرة مع تقلبات الأسعار.

ومن أجل طمأنة المواطن، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواكبة هذه الإجراءات دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن، لاسيما عند ارتفاع سعر البترول، علما أن شركة (لاسامير) لازالت تتخبط في مشاكل عدة؟

وماذا عن محطات التوزيع التي ستعرف منافسات بين الفاعلين في القطاع، بحيث سيضطرب بعضها إلى تسريح العمال وذلك في حالة عدم قدرتها على المنافسة، كما وقع في بعض الدول الأوروبية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن في الفريق الاشتراكي.. السيد الوزير، احنا كنعقبوا على الجواب ديالكم.

أقول السيد الوزير بأننا في الفريق الاشتراكي كنعقلوا على أن القرار المتخذ من شأنه أن يمس بالأمن والاستقرار الطاقين للمغرب، لماذا؟ لأن الحكومة ممكن أن تصبح عاجزة على ضبط قواعد لعبة أسعار مواد الطاقة، لسببين اثنين.

السبب الأول، هو أن المغرب بلد غير طاق، يستورد 100% من حاجياته ديال الطاقة.

السبب الثاني، كايينة خطر ديال احتكار جماعي ديال 15 شركة هي التي تعنى بعملية الاستيراد والتوزيع، وثانيا هو تقلبات السوق الدولية.

تقلبات السوق الدولية، السيد الوزير، لماذا أركز عليها؟ لأن أنتم قلتكم كايين الزهر لأن البترول اليوم أو الآن أو غدا ما غيزيدش، ولكن قد يقع لا قدر الله ارتفاع صاروخي لأسعار ديال البترول، ما العمل؟ ماذا أنتم فاعلون؟

سيما أنتم اليوم قلتو البرلمان بأن الحكومة عندها تأمين لحماية المستهلك من تقلبات أسعار المحروقات، أنا عندي تصريح ديال السيد وزير الطاقة المحترم الأستاذ عبد القادر اعمارة يقول عكس ما قلتموه والتصريح ديالو هو مضمن بهذه المجلة 24.

إذن أي التصريحات أصح؟ تيقول بالحرف، "لا نتوفر على أي تأمين أو تغطية ضد المخاطر المرتبطة بأسعار المحروقات للمستهلكين"، وتيقول بأنه هو "تبيني عدم إبرام الحكومة لعقد التأمين بأن المحللين الاقتصاديين"، تيقول، "في أسوأ الحالات"، يعني هذا التخمين هذا احتمال، والاحتمال هو مانع من الحكم ومن القضاء أيضا، تيقول هو في التقدير ديالو "بأنه ما غيوصلش 60"، وعلى هذا الأساس ما كايينش التأمين.

احنا ابغينا كبرلمان كمواطنين يتابعون اليوم هذه الجلسة أي التصريحات أصح؟ واش التصريح ديالكم السيد وزير الحكومة اللي غادي يضمن أو ديال السيد وزير الطاقة أو شرح لنا هذا اللبس؟ الوزير تيقول ما كايينش التأمين وأنتم تتقولوا التأمين؟

وأمنة، ما يجعل من أسعار البترول الحالية أسعاراً في الحقيقة خاضعة وقابلة للارتفاع في أي وقت وحين.

لذلك، فترك المواطنين في مواجهة مصيرهم في سوق حرة متقلبة هورهان خاسر في غياب الشروط الإدارية الموضوعية لتحرير أسعار المحروقات، من حكمة وشفافية ومنافسة عادلة وشريفة، وآليات متقدمة للمصاحبة والتتبع والمراقبة، مما يجعل من مسألة تحرير أسعار المحروقات عملية محفوفة بالمخاطر، تكون لها حتما عواقب وخيمة على القدرة الشرائية للمواطنين عموماً وعلى شركات توزيع المحروقات الصغيرة منها.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي فيما تبقى له من الوقت.

المستشار السيد محمد عدال:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير، أنا عندي 3 ديال الملاحظات حول تحرير الأسعار.

الأول، هو التخوف في الجودة، اليوم كاي ناس اللي كيزيدوا الماء، كاي ناس اللي كيزيدوا الزيت، كاي ناس اللي كيزيدوا المازوط في الزيت، كل واحد والطريقة ديالو.

التخوف الثاني، هو تشجيع البازين المهرب، هاذ المسائل اللي عندنا ف... هذا كلو غادي ندخلوه لهنا دابا غادي يولي التهريب مباح.

النقطة الثالثة، وهي الأثمنة، الأثمنة اليوم قبل ما ندخلوا في هاذ الموضوع هذا، كاي ناس الأثمنة كل واحد كيدير الثمن ديالو في الخفاء، نعطيك مثل، (sans plomb) ديال الطائرات الصغرى شحال كيتباع، نعم أسيدي؟ 45 درهم، بحالو بحال ديال الطونوبيل، 45 درهم تهز التليفون غتعيط لسلا دابا 45 درهم، مقابل 9 دراهم، 45 درهم، وهذا احتكار، وكاي ناس اللي كيقولوا على أن اللي كيمولوا هاذ المطارات، كيقولك إلى ما عجبكش الحال الله يعاونك.

المسألة الرابعة، (السامير) ما طرحناها اليوم، غير الحكومة تبذل المجهودات، تستخلص 42 مليار درهم وانتهى الأمر وانتهى هاذ الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب في إطار التعقيب، فليفضل أحدهم.

المستشار السيد عبد الحميد الصوييري:

السيد الوزير،

وأخيراً، السيد الوزير، في الصباح كان عندكم واحد الالتزام مع مجلس المستشارين، قلتم بمناسبة هاذ السؤال المحوري ستحدثون عن الدولة العميقة بمناسبة شرحكم.

احنا لازلنا متعطشين كفريق اشتراكي وربما حتى المستشارين يشاطرونني الرأي باش تشرح لنا ما معنى الدولة العميقة في هذه الجلسة؟

أنت التزمت في الصباح!

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

من فضلكم، من فضلكم، من فضلكم..

دائماً في إطار التعقيبات، الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، فليفضل أحدهم مشكوراً.

المستشار السيد عز الدين زكري:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

فعلاً، السيد الوزير، كما سبقي السيد المستشار من قبلي استمعنا إلى جوابكم بإمعان ولكن لم نجد الرد الشافي لسؤالنا.

ولذلك، سأكون ملزم لأعيد عليك السؤال، لعل تجيبني عند التعقيب، السؤال:

ما هي الإجراءات الاحترازية المصاحبة التي أعدتها الحكومة لتفادي تأثير تحرير أسعار المحروقات على صغار الموزعين؟ وما لذلك من تداعيات خطيرة على الوضعية المهنية والاجتماعية للعمال.

هذا هو السؤال.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرحب بأي مبادرة وأي إجراء يهدف إلى تخليق الحياة العامة ويعزز آليات الشفافية والحكمة الجيدة، بما يحسن مالية الدولة ويضمن جودة الخدمات ويعود بالخير على المواطن في معيشته اليومية، لأنه في تقديرنا لا قيمة لأي إصلاح يضرب القدرة الشرائية للمواطنين ويهدد الوضع المهني والاجتماعي للطبقة العاملة وينتج التوتروا الاحتقان، ويهدد بالتالي نعمة الاستقرار.

إن تحرير أسعار المحروقات اعتماداً على المعطيات الحالية والتي تتميز بانخفاض ملحوظ في ثمن البترول في الأسواق العالمية ليس له أي معنى، في ظل وضعية أمنية إقليمية ودولية جد ملتبهة وغير مستقرة

الدائمة واستحضار كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على بلادنا وعلى مصالح المواطنين ويفقد التدابير المتخذة مصداقيتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير،

إذا أردت فيما تبقى لك من الوقت للرد على التعقيبات فلتفضل، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

داير الاحتياط لا نطيح، لأنه غير زلقت وداروها في فايسبوك.

الكيروزين ما معنيش بهاذ الشي، دابا غنجاوبوا سؤال، بلي بغيتو هاذ الشي هكذا، أنا عطيت الرؤية الشمولية للحكومة، الكيروزين ما عمرو داخل، ياك؟

وثانيا احنا ما داخلينش في الطائرات، ودابا احنا في قضية كبيرة غادي نهضروا على قضية ديال الطائرات، الجماهير الشعبية تهمها هاذ الشي، كمهمها أنا والسي بوسعيد يمكن.

الإخوان في (La CGEM) أنا ما ابغيتش نجاوبكم، سيدي حميد ما ابغيتش نجاوب، زعما كنت واضح.

أش تتقولوا لي في السؤال ديالكم؟ تتقولوا لي صابيتو القانون تسناو حتى تدوزوا القانون عاد تديروا التحرير، احنا درنا التحرير، أنت رجل أعمال وكتفهم زعما أش تنقول، احنا راه درنا التحرير يوم 26 ديسمبر 2014، ماشي دابا.

26 ديسمبر وقعنا وبدا التحرير في فاتح يناير 2015، وابدنا احنا تنحدو كدولة فقط (prix plafond)، وعند الشركات تهبط ما بغيتش ندير الدعاية لشركة كايينة في الدار البيضاء أسيدي حميد، كانت كتهبط ب 20 سنتيم وتنعيط ل³(GPM) وتنقول لهم شوف هاذ الناس، واخا شركة صغيرة ها هي كتهبط، كاتبة لبلايك وريتها لوزير معايا في الحكومة في رمضان كنا في درس ديني، قلت لوها أنت شوف أش غادي يوقع، كاتب (20 centimes de remise)، لأنه معلم، تيشوف (chiffre d'affaire) هو، انما كتفهموا لهاذ الشي.

ولذلك، أما هاذ الطريقة هذه، حتى تديروا هذه عاد تديروا هاذي، والله لا درنا شي حاجة فهاذ البلاد.

هذا هو اللي اخذينا هاذ القرار في الحكومة ملي كنعقنوا بواحد الإصلاح تنديروه، وهاذ القطاع هذا تبغي المباغثة، معروف هاذ الشي،

إن تحرير المواد البترولية السائلة خطوة جريئة وضرورية أقدمت عليها الحكومة، سوف تكون لها انعكاسات على المستهلك والمقاولات، لهذا كان ينبغي أولا إرساء المرتكزات القانونية الضرورية لهذا التحرير.

حيث كان من الضروري إصدار القانون 67.15 المتعلق بالمواد الهيدروكاربونية، خصوصا وأن مشروع هذا القانون كان ينتظر منذ مدة، وكان من الأمل التريث لبعض الوقت لضمان أسس للسير العادي لسوق المحروقات، حفاظا على مصلحة المستهلك والتموين العادي للمقاولات بمواد ذات مواصفات وجودة مضمونة.

وفي هذا الإطار، يجب التأكيد على ضرورة تأسيس إطار يقنن ويضبط السير القانوني لقطاع الطاقة والتحكيم بين أطرافه والمحافظة على أخلاقيات المهنة.

كما أنه من الواجب الإسراع بتفعيل "المجلس الوطني للمنافسة"، خصوصا أن القانون المهيكل لهذا المجلس قد صدر منذ 2014، واعتبارا لما لهذا المجلس من أهمية وطنية ونظرا لالتزاماتنا الدولية في هذا المجال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر تعقيب في هذا المحور لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحدهم.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

نحن نحبي من خاللكم الحكومة على جرأتها في اتخاذ قرار تحرير أسعار المحروقات، الذي سيكون له بدون شك تأثير إيجابي على المالية العمومية.

إلا أن ما نخشاه هو أن يرتفع سعر النفط على المدى البعيد بشكل يفوق كل التوقعات التي تم اعتمادها في اتخاذ هذا الإجراء، علما أن سعر البترول يبقى رهينا لتقلبات السوق التي تتأثر بالتحويلات الإقليمية والدولية المفاجئة، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه تداعيات اقتصادية واجتماعية لا تحمد عقباه.

هذا، ولا يمكننا إغفال ما يمكن أن يخلفه هذا الإجراء كذلك من تنشيط وتشجيع التهرب، مما سينعكس سلبا على جودة المحروقات.

السيد الوزير المحترم،

نحن لا نشكك في إيجابية ما اتخذته الحكومة من إجراءات إصلاحية، لكن انطلاقا مما تمليه علينا مسؤوليتنا، ومن واجبننا كهيئة سياسية شريكة في تدبير الشأن الوطني، ندعو إلى ضرورة اليقظة

إذا ما درتيش المباعثة وسير.

هناك القانون اللي نزلنا قدامكم هو ما كاينش فراغ قانوني فالبلاد، كاين قانون صلحناه، الأخ اعمارة دارعليه إصلاحات ودازي في الحكومة هاذ القانون وها هو أمام مجلس النواب تيتناقش، باش يضبط هاذ المعطيات كلها الجديدة اللي في السوق "وعسى أن تکرهوا شيئا وهو خير لكم".

القضية ديال (لاسامير) بينت حاجة وحدة أن بلادنا تطورت وتقدمت وما بقاتش مسجونة في الخطاب القديم اللي كان تixelع الوزراء وتixelع الدولة، عندكم التموين، حيث دارسين الملف ديالنا، ملي تقال لنا أش غادي تديروا مع (لاسامير) قلنا السوق مفتوح، هاذ القضية د (لاسامير) ما عندك ما تسجل أسى علمي لا تناقض بيني وبين اعمارة ولا الو، ذاك الكلام اللي يقول اعمارة راه تقولوا حتى أنا، أنا راه ما قلتش العكس ديالو.

ثانيا، هاذ القضية (لاسامير) متفقين في الحكومة أن اللي غادي يتكلم فيها بوحده، شفتي الضبط ديال العمل بالحكومة، هو سي اعمارة، من غير السي اعمارة ما غادي يتكلمش فيها شي حد، لا محمد الوفا بالفضول، ولا السي محمد بوسعيد، ولا السي فلان، السي اعمارة هو المحاور ديال هاذ الشركة وهو اللي جا قدامكم وعطاكم عرض، وأمام مجلس النواب، وعطاكم عرض على المشاكل اللي عندنا مع هاذ الشركة.

أنا ما عنديش الحق نتكلم فيها، ممنوع على شي واحد، رئيس الحكومة حتى هو، المحاور، إيه السي فاتحي، هذه هي الخدمة فالمعلمين باش ما كاينش الدوران من هنا ومن هنا، ويحي يعمر عليا أنا السوق، ويعاود لبوسعيد كلام ويعاود ليا أنا كلام وندوخو كاملين، لا أسى محاور واحد.

(Donc) اللي كيتكلم فهذا الموضوع، وإلى زلقت وقلت شي حاجة كنسحبها السي اعمارة بوحده، أما أنا ما زلقتش، عمرني ما كنزلق أسى، حاضي طرافي منذ سنوات، حاضي طرافي ما تخفاش، عليها واقف هنا، لوكون ما كنتش حاضي طرافي كون ما كنتش واقف هنا.

كتقولوا لنا الأسعار، فاتح يونيو 2012 كان الغازوال ب 8.15 وصل الغازوال 9.69، هذا خروج المحمدية، هناك الصحفي اللي ما فاهم والوراه خروج المحمدية هي المرسي ماشي (لاسامير)، بمعنى كيوصل ل 10.5 في مدن أخرى.

اليوم 7.96، اليوم الغازوال 7.96 ولكن راه غير في بعض المحلات غادي يبان لكم 9.77 هذا اللي بغيينا نوصلوا لو.

أما "الليصانص" راه كانوا كيشريوه المغاربة الله يكون لنا ولهم، وصل ل 13.68 درهم في فاتح يوليوز 2014، راه غير البارح، اليوم "الليصانص" بأقل من 10 ديال الدراهم، "الليصانص" عندنا أرخص من الدول اللي قدامنا، إسبانيا، البرتغال وفرنسا.

أما راه بغييت نجابوك على ذاك الشئ ولكن ما قديتش، خفت من

الوقت يمشي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت. نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني حول تفعيل مشاريع ذات الأولوية لإصلاح منظومة التعليم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، شرعت وزارة التربية الوطنية مع بداية الموسم الدراسي الحالي في تنفيذ المشروع الجديد بخصوص التدبيرات ذات الأولوية لإصلاح منظومة التعليم في أفق سنة 2030.

في هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير:

كيف يمكن إرساء فرق مكلفة بأجراء هذه التدابير علما بأن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها الوزارة هو إيجاد الأطر الحقيقية ذات الكفاءة، إن على مستوى التدبير أو على مستوى المعارف؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة المستشارون،

جوابا على هذا السؤال وفي هذا الوقت غير كافي بحيث كانت هناك فرصة لإعطاء تفاصيل خلال تقديم مشروع ميزانية الوزارة.

أقتصر على الإشارة إلى أن تفعيل المشاريع ذات الأولوية لإصلاح منظومة التعليم جاء بعد لقاءات تشاورية تم إجراؤها خلال سنة 2014، والتي تمت في مختلف الجهات في المغرب وشارك فيها حوالي 100

المشروع الإصلاحي، وجدنا الحكومة غير متفقة على مضامينه وتوجهاته، خصوصا فيما يتعلق بالإشكالية اللغوية التي تميل إلى زيادة تدعيم اللغة الفرنسية في المناهج التعليمية، وبالخصوص في المواد العلمية.

مع العلم، أن المرحلة التجريبية بدأت سنة 2013، وهذا الشيء الذي كيخلىنا نتسائلوا حول درجة الانسجام والتنسيق الحكومي على ضوء ما صرح به السيد رئيس الحكومة مؤخرا بهاذ المجلس الموقر خلال جلسة الأسئلة الشهرية، عندما وجه معارضته للسيد وزير التعليم أمام مرأى ومسمع من كل المغاربة.

هل نعتبر رفض السيد رئيس الحكومة لبعض توجهات هاذ المشروع هو تعطيل عملي لإصلاح التعليم، والاستمرار في مسلسل التعثرات المتتالية والإخفاق في ميدان التعليم؟

السيد الوزير،

واش ما كتشوفوش أن خرجة رئيس الحكومة تشكل تناقضا صارخا مع الالتزام الذي عبر عليه في البرنامج الحكومي، ملي تعهد بإطلاق سياسة لغوية مندمجة لتقوية النسيج اللغوي الوطني والانفتاح على اللغات الأجنبية، وذلك بهدف تعزيز التواصل الثقافي والبحث العلمي والتعاون الاقتصادي والتفاعل الإنساني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار ما تبقى له من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا.

كما قلت التدابير ذات الأولوية والتي تهدف إلى تطوير منظومة التربية والتكوين، تم اعتمادها بناء على التوجهات السامية لجلالة الملك نصره الله، وكذلك بناء على ما ورد في الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى والتعليم.

وهذه التدابير كانت فرصة لعرضها ومناقشتها في مجلس الحكومة، وهي دخلت لحيز التنفيذ انطلاقا من هذا الموسم الدراسي، وهناك فرق قيادة لتطويرها وتحسينها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غير بغيت نذكر كاين جلسة لمتابعة النقاش للقانون المالي بعد رفع الجلسة.

رفعت الجلسة، وشكرا للجميع.

ألف شخص، نساء ورجال، أساتذة، إداريين وكذلك كل الفاعلين في القطاع.

مكنت هذه اللقاءات التشاورية التي نظمتها الوزارة من تشخيص حالة المدرسة المغربية، وتقييم انجازاتها وتقديم التصورات والاقتراحات لتطويرها.

وقد تم اعتماد 23 تدبير من تدابير ذات الأولوية، كآلية لإصلاح بعض مظاهر الخلل التي اعترت سير المدرسة العمومية.

هذه التدابير تنسجم تماما مع الرؤية الإستراتيجية التي أقرها المجلس الأعلى للتربية والتكوين، هذه التدابير سيتم تفعيلها على أساس الاعتماد على فرق قيادة محلية لتنفيذها.

وحرصا على التنزيل الأمثل والدقيق، إذن، تم اختيار فرق العمل المركزية والجهوية الإقليمية، وخاصة رؤساء التدابير، وتم انتقاؤهم بناء على معايير محددة ومن الأطر الكفاءة التي تتوفر عليها الوزارة، خلافا لما قلتموه، فالوزارة تتوفر على أطر مقتدرة، سواء أساتذة أو إداريين.

وبلغ عدد الأطر الذين سيشرّفون على الأجراء ما مجموعه 1647 عضوا، يتوزعون كالتالي:

على المستوى الإقليمي: 1224؛

على المستوى الجهوي: 238؛

على المستوى المركزي: 185.

وهناك آلية للتتبع والقيادة على المستوى المركزي والمحلي كذلك لضمان أجراء هذه التدابير على أحسن وجه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الإله المباحري:

شكرا السيد الوزير.

بالتأكيد، السيد الوزير، نحن لا نشكك وجود إرادة الإصلاح، وهناك تفاعل نسبي مع التوجهات الملكية، وخاصة خطاب 20 غشت 2013 الذي دعي من خلاله جلالته الملك العمل على تقييم منجزات الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين وتحديد مكامن الضعف والاختلالات، بعدما تعلن عن فشل البرنامج الإستعجالي.

صحيح أن وزارتكم نظمت لقاءات تشاورية مكثفة مع مختلف الشركاء التربويين والاجتماعيين والحكوميين والمهتمين بالشأن التربوي.

لكن في الوقت الذي كنا كمنتظروا من الجميع الانخراط في هاذ

محضر الجلسة الرابعة عشرة

التاريخ: الثلاثاء 26 صفر 1437 (8 ديسمبر 2015)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السادسة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: استكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية لمشروع القانون المالي رقم 70.15 للسنة المالية 2016، والاستماع إلى رد وزير الاقتصاد والمالية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

تطبيقا للدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لمتابعة الاستماع لباقي التدخلات العامة للسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية حول مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، ورد السيد وزير الاقتصاد والمالية على تدخلات السادة رؤساء الفرق وممثلي المجموعات البرلمانية.

والكلمة الأولى لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بتناول الكلمة في هذه الجلسة العامة، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كممثلين للمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، وذلك لأول مرة في تاريخ هذه المنظمات وفي حياة مجلس المستشارين بتكوينه الجديدة بموجب دستور 2011، في إطار الإصلاحات المؤسساتية التي عرفتها بلادنا على مسارها الديمقراطي، بالقيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

وإذ نثمن هذه الخطوة، فإننا نعتز بها كذلك، باعتبارها ثمرة من ثمار العمل الهام والمستمر للاتحاد العام، كشريك فاعل في كل المبادرات ذات

الصلة بمجالات اشتغاله، سواء مع الحكومة أو مع المركزيات النقابية، حيث راكم خبرة أساسها الحرص الدائم على التوافق، والسعي لإقناع الشركاء السياسيين والاجتماعيين بالدور الهام الذي تلعبه المقاولات في خلق الثروة والتشغيل، والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وفي تدعيم استقلالية ومناعة الاقتصاد الوطني.

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يؤكد من هذا المنبر على أن دفاعه يتجه نحو المقاولات المسؤولة اجتماعيا، دون إغفال الواقع الحالي للمقاولات المغربية، خاصة الصغرى والمتوسطة التي تعيش صعوبات حقيقية.

إن مسؤولية نماء المقاولات وتنافسيتها وتذليل الصعوبات التي تعترضها مسؤولية مشتركة، وبناء عليه، لا يسعنا إلا أن نؤكد أن المقاولات ملك للجميع وتحتاج إلى مناخ عام مناسب لكي تتمكن من المساهمة في حل معضلة التشغيل، كأساس لتقوية التماسك الاجتماعي.

وقبل تقديم موقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب من مشروع القانون المالي لسنة 2016، أرى من الضروري توضيح المنهجية العامة التي يخضع لها عملنا كفريق في هذا المجلس الموقر.

إننا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندرج نقاشنا للقانون المالي في الإطار العام للتسيير الاقتصادي والاجتماعي للشأن العام، مع استحضار التوجيهات الواردة في الخطاب السامي لجلالة الملك أثناء افتتاح السنة التشريعية الحالية، حين أوصى جلالتنا بأن "المسؤولية الوطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا"، وبأنه "يجب على مجلسنا هذا أن يشكل فضاء للنقاش البناء وللخبرة والرياسة والموضوعية، بعيدا عن أية اعتبارات سياسية" وبأن "يكون البرلمان مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول حول كل القضايا الوطنية الكبرى".

ودعا جلالتنا لاعتماد "التوافق الإيجابي" في هذه القضايا، وجعل "المؤسسات في خدمة المواطنين" انتهى كلام صاحب الجلالة.

لقد عملنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب منذ سنوات بهذا المنطق، حيث حرصنا ونحرص دائما على إيجاد توافقات مع الحكومات المتعاقبة، سواء عبر المشاورات والحوار، أثناء مناقشة مشاريع قوانين المالية، وخلال إعداد المخططات التنموية القطاعية والوطنية، أو من خلال مساهمتنا في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومشاركتنا في حكمة عدد من المؤسسات الاجتماعية، كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل إلخ.

كما حرصنا كذلك على إيجاد صيغ للتفاهم مع الفاعلين الاجتماعيين، حيث خطونا خطوات هامة في علاقتنا مع المركزيات النقابية، عبر توقيع اتفاقيات كان لها انعكاس إيجابي على السلم الاجتماعي، ولدينا عزم على مواصلة عملنا في هذا الاتجاه لبلورة واستتباب مناخ مشجع ومحفز للاقتصاد الوطني، كركيزة أساسية

الفوارق الاجتماعية والمجالية وخلق مناصب الشغل، أولوية ذات أهمية قصوى كما هو الشأن بالنسبة لدعم الجهوية الموسعة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والمجهودات للحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية.

هذا، ومن الواجب أن نؤكد على أنه لا يجب أن يكون طموحنا متدنيا فيما يخص النمو الاقتصادي، فنسبة 3% المتوقعة لهذه السنة تعتبر غير كافية لخلق الثروة ومناصب الشغل والاستمرار في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، والحد من نسق الإفلاسات المسجلة، كما أنها لا تمكن من إنجاز 5.5% التي وعد بها التصريح الحكومي.

كما أننا نسجل بارتياح مواصلة مجهود الحد من عجز الميزانية في حدود 3.5% من الدخل القومي العام، إلا أن المجهود الأكبر يجب أن ينصب على ترشيد نفقات التسيير، وفي هذا الصدد نسجل كذلك بارتياح تفعيل اللجنة الوطنية للمشتريات العمومية، وذلك كخطوة نحو ضبط قاروشفاف لهذه المشتريات.

كما أن نفقات الاستثمار وإن ارتفع حجمها الإجمالي إلى 189 مليار درهم، فإن مستواها لا يزال ضعيفا نسبيا مقارنة مع الحاجيات الكبرى للبلاد خصوصا وأن معدل الإنجاز السنوي المتوسط للاستثمارات ينحصر في حوالي 60%، الشيء الذي يجب أن نعمل على تجاوزه.

كما أنه من الواجب أن نحافظ دائما على الاستثمارات العمومية المبرمجة وأن لا نعدم إلى تقليصها كلما ضاقت الميزانية العمومية، ولا يسعنا إلا أن نلفت النظر إلى الارتفاع المضطرب للمديونية الداخلية للدولة، الشيء الذي ينعكس سلبيا على سعر الفائدة المعمول به وعلى مستوى السيولة الممكن استعمالها من طرف المقاول.

كما أنه يجب أن نذكر بإشكالية تأخر الأداءات العمومية، الشيء الذي يسبب صعوبات كبيرة للمقاولات بل وإفلاسات عدة، خصوصا بين المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان الهدف هو الاستثمار والتنمية والتشغيل، فلا بد أن يكون مناخ المقاولات محط اهتمام مستمر، وفي هذا الإطار نثمن الشراكة بين القطاع العام والخاص، وندعو الحكومة لجعل هذه الآلية وسيلة عمل قوية لفائدة التنمية وتشجيع اللجوء إليها في مختلف القطاعات وتكريس ثقافة الشراكة.

كما نثمن عمل اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال، وندعو إلى توطئتين.. نوطن على صعيد الإتحاد العام هذه اللجنة ومقترحاتها وإجراءاتها على الصعيد الجهوي.

كما يجب التذكير بضرورة الإسراع بالإصلاحات الهيكلية الضرورية، خصوصا منها إصلاح قطاع القضاء، وقطاع التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني وقطاع الصحة إلخ.

لتقوية الاستقرار والتماسك الاجتماعي واللذين تنعم بهما بلادنا، والحمد لله.

كما أننا ننخرط في إطار الديمقراطية التشاركية في مسلسل تفعيل الجهوية المتقدمة على النحو الذي شرعت بلادنا في إرسائه بأقاليمنا الجنوبية، في إطار مرحلة فاصلة في تاريخ استكمال الوحدة الترابية للمملكة. كما أكد على ذلك صاحب الجلالة في الخطاب التاريخي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، هذا المشروع التنموي الذي نعتز بمساهمته في بلورته وتفعيله، وانخرطنا في تنزيله كفاعلين في الميدان، وذلك بملائمة هيكلية اتحادنا مع التقطيع الجهوي الجديد وبالاستثمار في هذه الأقاليم العزيزة علينا جميعا.

واعتبارا لكون المشروع نموذجا مستقبليا، فإن تخصيص ميزانية له ضمن القانون المالي الحالي، يعتبر خطوة متميزة ونوعية، تستلزم تعزيزها بالرفع من الإمكانيات المالية والبشرية الموجهة للمشروع، في أفق تعميمه على باقي جهات المملكة كنموذج تنموي رائد.

إن الجهوية في منظور الاتحاد العام لمقاولات المغرب ينبغي أن تُبنى في شقها الاقتصادي عبر توطئتين المخططات القطاعية بالجهات وتمكينها من موارد بشرية تعزز الخبرات المتوفرة لديها وتجميع الفاعلين الاقتصاديين الجهويين، تحت إشراف هيئة محلية تتولى مهام الحكامة والتتبع والتقييم.

إذا كنا نعي الأهمية التي تكتسبها مناقشتنا للقانون المالي، كمشروع يوضح السياسة الظرفية المتبعة خلال السنة في مجال مالية الدولة، فإنه يجب أن نستحضر دائما أن هاته السياسة المالية لا يجب أن تعزل عن الشق الثاني للسياسة الظرفية، الذي هو السياسة النقدية المتبعة، حيث يجب إيجاد تكامل بين هاتين السياستين، سيما والظرفية الحالية تتميز بتدني نسبة القروض البنكية والإشكالات المستعصية المتعلقة بتأخر الأداءات في ظل تعثر القانون المتعلق بها وتفاقم نسبة إفلاس المقاولات الذي لازال في منحنى تصاعدي منذ ست سنوات.

وفي هذا الإطار ينبغي الإسراع بإصلاح بنك المغرب لدعم استقلالته كي يلعب دوره -زيادة على دوره في المحافظة على نسبة التضخم - لكي يلعب دوره في ضبط السوق المالية، وتدعيم السياسة المالية للدولة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن فريقنا إذ يتجاوب إلى حد ما مع الفرضيات التي بني عليها مشروع القانون المالي، يؤكد على أن العمل يجب أن ينصب على تأسيس تنمية اقتصادية متوازنة، تواصل دعم الطلب ودعم الإنتاج عبر تسريع التصنيع وتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات وتوطيد المخططات القطاعية، وتعزيز النموذج التنموي الاقتصادي على نحو أكثر إدماجا، عبر تقليص

القادمة، وتسريع وثيرة تفعيله.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال رافعة أساسية للتنمية في محيط يعرف تحولات سريعة ومتواصلة، كما أن الرأس المال البشري والبحث العلمي عاملان استراتيجيان لخلق القيمة المضافة وعنصران أساسيان في الابتكار وعاملان مؤثران في كافة الأنشطة الاقتصادية وفي تنافسية المقاولات وتجويد الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

لذا فإن انتهاء مخطط المغرب الرقمي الأول سنة 2013 فتح المجال للتخطيط لفترة جديدة في أفق 2020 مع الفاعلين المهنيين، وهو ما تمخض عنه مشروع مخطط جديد، ينبغي الإسراع بتنفيذه على أرض الواقع، خصوصا وقد أضعنا عدة سنوات ساهمت في تراجع المغرب في التصنيف العالمي في هذا المجال.

ونذكر هنا على الخصوص بالمحور الاستراتيجي الأول لهذا المخطط، والمتعلق بالحكمة، حيث نقترح خلق وكالة مستقلة، مختصة بتنمية الاقتصاد الرقمي وتمكينها من الإمكانيات المالية الكافية لإنجاز الاستثمارات المتوخاة ولتحقيق الأوراش المهيكلية التي يتضمنها هذا المشروع.

لقد حددت إستراتيجية رؤية 2020 للسياسة برنامجا طموحا يجعل من المغرب ضمن الواجهات العشرين المفضلة للسياح، وفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في الحوض المتوسطي، غير أن قطاع السياحة لازال يشكو من عدة اختلالات تحول دون تنمية القطاع وتعزيز مكانته، وبالتالي وجب إيلاء أهمية خاصة لإنعاش القطاع السياحي وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين.

ونحن على مشارف نهاية برنامج "رؤية 2015" بقطاع الصناعة التقليدية الذي لم يف بوعوده، ندعو الحكومة إلى وضع إستراتيجية متوسطة المدى، تنطلق من نقاط القوة في "رؤية 2015" من أجل تجميعها والاستفادة منها وتحسينه ورصد نقاط الضعف من أجل تجاوزها.

إن من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمارات توفير بنية تحتية قوية وذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، ورغم الجهود المبذولة في إطار تنمية وتعزيز البنيات التحتية الصناعية، فإنها تظل غير كافية وتواجهها عراقيل عديدة تنفر المستثمرين.

لابد من اهتمام أكبر من طرف الحكومة بتنمية وتعزيز فضاءات الاستقبال الصناعية وتأهيل الموجود منها ووضع حد للمضاربة العقارية بالمناطق الصناعية، لتعزيز تنافسية المقاولات الناشطة بهذه الفضاءات والحفاظ على فرص الشغل التي توفرها وإنجاز مشاريع حظائر صناعية مندمجة مخصصة للكراتة لتستجيب لطلبات المقاولين، خصوصا منهم المبتدئين.

وفيما يخص معالجة الإشكالية الكبرى لخلق المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، خصوصا منها المبتكرة، فإننا نقترح أن يتم

إن الظرفية العالمية والجهوية الراهنة، لا تسمح بتحقيق النماء المطلوب إلا بدعم قوي للسوق الداخلية وإيلاء الأفضلية الوطنية للمقاولات الصغرى ودعم التكامل بينها وبين المقاولات الكبرى والتبعية المنهي لانعكاسات اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع مجموعة من الدول والمجموعات الدولية.

إن الاقتراحات والتعديلات التي تقدم بها فريقنا في المجالات الجبائية وغيرها تجد مبرراتها في الرغبة في التخفيف من وقع الظرفية الحالية على المقاولات، وانسجاما مع التوصيات التي تمخضت عن المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2013، نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وفي هذا الباب نؤكد على ضرورة دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال إصلاح الضريبة على الدخل، التي لازالت وحدها لم يشملها الإصلاح وتحسين وتعزيز مكاسب الطبقة المتوسطة، وندعو إلى عقد مناظرة وطنية للجبايات لاستكمال المنظومة الضريبية.

إن مخطط تسريع التنمية الصناعية يكتسي أهمية قصوى، لذلك نلفت النظر إلى التقليل الذي عرفته حصة صندوق هذا المخطط، مما يتعارض مع اختياراته الوطنية المهمة، من رفع مستوى الصناعة الوطنية في الدخل القومي وجذب الاستثمارات الخارجية وخلق عدد مهم من مناصب الشغل القارة، خصوصا وأن سنة 2016 تعتبر سنة محورية بالنسبة لتفعيل هذا المخطط الهام، لذا نتمنى أن يحظى هذا القطاع بالدعم الكافي في السنوات المقبلة.

وفي هذا الصدد، نسجل بإيجاب ما تحقق إلى حد الآن من قطاعات صناعية، بدأت تعطي ثمارها، كما هو الحال بالنسبة لصناعة الطائرات وصناعة السيارات، لكننا نسجل تعثرا أو تباطؤا بالنسبة لقطاعات أخرى، كما هو الحال مثلا بالنسبة للصناعات التعدينية والميكانيكية والإلكترونية ميكانيكية والصناعات الفلاحية والصناعات الكهربائية والصناعات الرقمية وصناعة النسيج والألبسة.

لذا، نحث الحكومة بتسريع وتيرة تفعيل هذه المخططات، بغية خلق نسيج اقتصادي متكامل عصري وتنافسي، كما نلفت النظر إلى ضرورة اعتماد حكمة أكثر تشاركية وإدماجية مع الفاعلين الاقتصاديين، كمقاربة ناجعة وفعالة في التبعية والتقييم الدوري للمشاريع والبرامج، دون التقليل من وقع الوضعية المزرية للمقاولات التي لا يتم إدماجها في المنظومات المبنية على خلق المنظومات الصناعية المبنية على خلق المحيطات (Ecosystèmes) المشجعة، والتي تجد نفسها مقصية تماما، حيث نقترح إعادة النظر في المحددات المعيارية لهاته المنظومات ولشروط إدماج المقاولات فيها، ولا سيما عندما تتوزع حكامتها بين عدة قطاعات حكومية.

وإننا إذ نؤكد على أهمية مخطط تسريع التنمية الصناعية، ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة، نقترح أن نقف في أقرب الأجل وقفة تقييمية للمراحل التي قطعها هذا المخطط، قصد استشراف المراحل

وندعو في هذا المجال بالإسراع بتكوين رجال القضاء في ميدان الأعمال والاقتصاد وكذلك عصنة إدارات العدالة وحكامتها لتتمكن في السنوات القريبة من خلق المحكمة الرقمية.

ونؤكد من جهتنا على أهمية التحكيم في الميدان الاقتصادي، ونتوخى تقوية العمل به، باعتباره آلية سلسلة لحل النزاعات، ونعمل في الاتحاد العام على إرساء مركز تحكيم يساهم في تخفيض الضغط على القضاء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا السيد عبد الإله حفزي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والكلمة للسيد محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد علمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2016، وهو آخر مشروع للميزانية في عمر هذه الحكومة، ومع كامل الأسف فإنني أجد نفسي مضطرا لتكرار العديد من الملاحظات وإعادة التذكير بالكثير من والهفوات وكشف جوانب الهشاشة والضعف التي لم تستطع الحكومة أن تتداركها أو تُصلحها منذ بداية ولايتها وإلى حدود هذه الجلسة.

فلم يعرف المغرب مرحلة يغلب فيها الادعاء على الفعل وإطلاق الوعود السهلة دون تنفيذ وإيهاام المواطنين والناخبين بالإصلاح ومحاربة الفساد دون أي مجهود يذكر في هذا الإطار، اللهم إلا ما كان من قبيل التصريحات والخطب الرنانة وذر الرماد في العيون عبر بعض التحركات الدعائية، بينما الواقع يؤكد أن كل توجهات الحكومة كانت في اتجاه إنهاك القدرة الشرائية للمواطنين البسطاء والإجهاد على المكاسب الاجتماعية واستهداف الفئات الوسطى بتدابير قاسية ومجحفة.

إننا في نهاية المشوار الحكومي الحالي، وبالتالي كان حريا بالحكومة أن تتحلى بالشجاعة اللازمة وأن تعرض علينا حصيلتها الاقتصادية والاجتماعية على مدى أربع سنوات، وكان لزاما عليها أيضا أن تعرض علينا مدى تقدم أورش الإصلاح التي وعدت بها خلال الانتخابات التشريعية التي أعطتها الأغلبية ومكنتها من رئاسة الحكومة، وكان من المفروض أن يكون مشروع القانون المالي لسنة 2016 تنويجا لولاية

التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، تجمع كل المبادرات المختلفة المعمول بها حاليا، مثل قانون المقاول الذاتي ومبادرة ومغرب الابتكار و"مقاولتي" في مبادرة واحدة عامة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار التعثرات والإنجازات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة وتجميع الإمكانيات المالية والتشجيعات المتفرقة (Maroc PME, Maroc Export, CMI, CCG).. لتعمل بنجاعة أكبر، لهذا يجب إبداع صيغة حكامه مشتركة بين القطاع الخاص والحكومة لحكامه فضلى وفعالية أحسن، وسيعمل الاتحاد العام على تقديم مقترح شامل في هذا الصدد.

كما لا يسعنا إلا أن نؤكد على ضرورة مواصلة إدماج المرأة في القطاع الاقتصادي، خصوصا عبر خلق المقاولات، والنسبة المسجلة حاليا في مجال مشاركة المرأة في تسيير المقاولات لازالت متدنية وضعيفة جدا، يجب العمل على الرفع منها تماشيا مع المقترضات الدستورية للمنافسة.

كما أنه لا بد من التذكير، بأن إكراهات التمويل لازالت تشكل عائقا أمام تطوير وتحسين مردودية المقاولات وتحد من فعاليتها، كما تحد من دورها في الاستثمار والتنمية وخلق الثروة ومناصب الشغل، إذ أن الولوج إلى التمويل لا يتناسب وحجم انتظارات المقاولين وطبيعة أنشطتهم، بل أصبح غير ممكن بالنسبة للعديد من القطاعات، مما يفرض البحث عن حلول ناجعة لإشكالية التمويل، التي تعتبر من أكبر كوابح النمو، ولذلك نعتبر أن أحد مداخل الإصلاح، يتجلى في تسريع تطبيق إصلاح القانون المتعلق بأجال تسديد مستحقات المقاولات على المؤسسات والإدارات العمومية وتسهيل وولوج المقاولات للتمويل.

إن التوجه الاجتماعي للقانون المالي لهذه السنة يزيك الاختيار الممنهج لبلادنا منذ 15 سنة خلت، وهنا نستحضر الإجراءات المتخذة في هذا القانون، خصوصا رفع الميزانية المخصصة ل"صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، وتفعيل التعويض عن فقدان الشغل الذي خصصت له 500 مليون درهم كغلاف مالي لمواكبة انطلاقة تفعيله على مدى ثلاث سنوات، مع التذكير بأن الاتحاد العام قد ساهم في انبثاقه، وإذ نسجل توجه الحكومة نحو خلق مناصب شغل وإعادة انتشار الموظفين في نطاق الجهوية المتقدمة، فإننا نعمل مع المركزيات النقابية لاستتباب السلم الاجتماعي، عبر خلق آلية للوساطة لحل نزاعات الشغل، مع العلم أننا لازلنا نؤكد أن العمل بالحد الأدنى الوطني للأجور قد أبان عن محدوديته، ونقترح إبداع صيغ جديدة لحد أدنى قطاعي، وحد أدنى جهوي، تماشيا مع روح الجهوية المتقدمة، ووضع أسس لخلق جهات اقتصادية تقوم على إمكانات وخصوصيات كل جهة، كمرحلة انتقالية نحو تحرير كامل لسوق الشغل، مع ضمان الحماية الاجتماعية الكافية.

إننا نسجل الإرادة القوية التي أكد عليها جلالة الملك للإسراع بإصلاح القضاء، اعتبارا للوقوع المنتظر لهذا الإصلاح في تحسين مناخ الأعمال وتجاوز المشاكل التي تعترى المجال الاقتصادي، خاصة في شقه الاجتماعي.

الحياة السياسية، حيث لم تستطع الحفاظ على مستوى لائق لتنظيم انتخابات مهنية ومحلية جهوية في مستوى ما راكمته بلادنا من تجربة ومن نضج على مستوى الاستشارات الانتخابية.

لقد أخرت الحكومة تنظيم الانتخابات لسنوات حتى وصلت الأوضاع ببعض المؤسسات المنتخبة إلى درجة كبيرة من التفسخ، وحينما شرعت في الإعداد للمسلسل الانتخابي ساد الارتجال، ساد التسرع، مما أدى إلى فوضى عارمة عانت منها الأحزاب السياسية في تدير هذه الانتخابات وفق الأجندة الضاغطة التي تحكمت فيها الحكومة وفرضتها.

وبالتالي لم تجني بلادنا الفائدة المطلوبة لانخراط المواطنين بوعي ومسؤولية في الاستشارات الانتخابية التي كنا نُعول عليها لإحداث تحول في مسار الديمقراطية المحلية ببلادنا، وفي فتح آفاق واعدة للجهوية المتقدمة التي تم التبشير بها كمشروع وطني كبير، لكن تفعيلها بالشكل المتسرع والناقص اليوم لن يحقق ما كنا نصبو إليه من تطلعات.

إن التحدي الكبير أمام المغرب في المستقبل المنظور هو إنجاح ورش الجهوية المتقدمة وما يستلزمه من وسائل ودعامات قانونية ومالية وبشرية، لكننا لا نلمس أن مشروع القانون الميزانية لسنة 2016 يشكل انطلاقة فعلية للتجاوب مع متطلبات تفعيل العملي لمغرب الجهات، ولا أدل على ذلك هو الاعتمادات الضعيفة التي رصدت للجهات الإئني عشر والتي لم تتجاوز 4 ملايين درهم.

كما أن التشخيص الحالي للمسار الجهوي يجعلنا ندق ناقوس الخطر حول التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة بين الجهات، فكيف يعقل أن تستحوذ جثي الرباط-سلا-القنيطرة والبيضاء-سطات على أكثر من 63% من الاستثمارات العمومية؟

إن ذلك من شأنه أن يكرس استمرار الاختلالات والتفاوتات على كافة المستويات، مما سيضرب في العمق فلسفة النظام الجهوي.

كان أولى بالحكومة، السيد الرئيس المحترم، أن تستفيد من ظرفية استمرار انخفاض أسعار المحروقات عالميا، وهو ما مكن من إيقاف نزيف ملايين الدراهم عبر صندوق المقاصة، ناهيك عما يشكله تحسن ميزان الأداء التجاري من مناخ ملائم للاقتصاد الوطني، لكن الحكومة لم تستغل هذه الظرفية المساعدة لإرساء إصلاح نهائي لصندوق المقاصة باعتماد ما وعدت به من إجراءات لاستهداف الفئات الضعيفة والمهمشة بالدعم المباشر، ولم تقم بأية إجراءات اجتماعية محفزة للفئات الشغيلة وللنخبات الوسطى باعتبارها المحرك الوطني.

بل على العكس من ذلك استمرت الحكومة في البحث عن الحلول السهلة بالهروب من أزمته، وذلك عبر اللجوء إلى المزيد من الاقتراض ورهن مستقبل الأجيال القادمة بمديونية خارجية ثقيلة، حيث فاق حجم المديونية اليوم أكثر من 63% من الناتج الداخلي الخام.

إن نسبة النمو، السيد الرئيس، السيدان الوزيران، التي رصدناها

حكومية تستكمل من خلاله الحكومة الحالية تنفيذ التزاماتها ووعودها. لكننا، مع كل الأسف، لم نلمس أي حس تقييبي لدى الحكومة عبر مشروع هذا القانون، ولم نرأي تقدم على مستوى الإصلاحات التي يتطلبها اقتصادنا وتفرضها أوضاعنا الاجتماعية والسياسية.

إننا نناقش هذا المشروع في أجواء احتفاء العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 دجنبر من كل سنة)، وهي مناسبة تقدم من خلالها الحكومات تقدمها على المستوى الحقوقي وتعزيز الحريات العامة وإعمال المبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

لكننا اليوم نعيش ردة في بلادنا خلال الأربع سنوات الماضية على مستوى الحقوق، فكل فئات الشعب المغربي اكتوت بإجراءات التقشف، اكتوت بارتفاع الأسعار، وحينما تحتج بشكل سلمي تتعرض للقمع والتعنيف، وهو ما نرى أنه يعود ببلادنا إلى عقود ماضية من الانتهاكات.

كما أن الحريات النقابية تُنتهك باستمرار في تضيق تام على النقابات المناضلة التي تدافع عن مصالح وأوضاع الفئات الشغيلة، في وقت تصرفه الحكومة على المزيد من الإجراءات اللاشعبية والماسية بالقدرة الشرائية وبالأوضاع الاجتماعية مع إغلاق باب الحوار الاجتماعي الذي كان من أهم المكاسب الحقوقية في بلادنا بتضحيات المناضلين النقابيين ودعم القوى الديمقراطية والتقدمية ببلادنا.

وبكل أسف، الحكومة لازالت مستمرة في منهجيتها التضييقية على الحريات والمنهجية التراجعية على المكاسب الاجتماعية ومحاوله تجاوز اختلالات وإفلاس الصناديق على حساب أوضاع الشغيلة وجيوب المواطنين البسطاء.

ولعل المسيرة الحاشدة للنقابات الوطنية التي نظمت بالدار البيضاء يوم الأحد 29 نونبر لبي أكبر مؤشر على الاحتقان الكبير الذي تعرفه الساحة الاجتماعية، التي لولا صبر وتعقل النقابات والشغيلة لأدت إلى إنزلاقات وتوترات لا نتمناها إطلاقا لبلادنا.

وبالتالي من هذا المنبر، كفريق اشتراكي، ندعو الحكومة إلى الرجوع إلى آليات الحوار الاجتماعي المسؤول والاستجابة لمطالب النقابات المشروعة ومراعاة الأوضاع الاجتماعية للطبقة الشغيلة التي وضحت في وقت مضى من أجل الحفاظ على صلابة الاقتصاد الوطني وضحت من أجل تكريس السلم الاجتماعي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

الفريق الإشتراكي يرى بأن فشل الحكومة لم يقتصر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وفي الاستمرار في الإصلاحات والحفاظ على المكتسبات فقط، بل إن فشل هذا الحكومة الذريع امتد اليوم إلى

عن اختلافنا السياسي والإيديولوجي مع الحكومة الحالية، فرغبتنا في استقرار البلاد وأمنها وتقدمها لم نجعله في يوم من الأيام موضوع مزایدات سياسية.

وفي هذا الإطار، الفريق الاشتراكي ينوه بقدرات بلادنا على مستوى يقظتها الأمنية وجهود أبنائنا وبناتنا في أجهزة وإدارة الأمن، التي أبانت عن يقظة وحس مهني استباقي نال اعترافا دوليا على مستوى كشف المخاطر الإرهابية والإجرامية التي تنامت في عدد من الدول حتى المتقدمة منها.

لكن بالمقابل ننبه الحكومة أن الفعالية الأمنية لأجهزتنا الأمنية هي غير كافية مهما بلغت من النجاعة، فعلى الحكومة أن تدعم هذه الفعالية بدعم سياسي وباختيارات اقتصادية واجتماعية تحصن النموذج المغربي الديمقراطي الحدائي وتعزز ثقة المغاربة في مؤسساتهم وفي تجربتهم الديمقراطية.

ومن هنا لا بد من التأكيد على أن بلادنا اكتسبت تفرد تجربتها في الحفاظ على الإستقرار الأمني بفضل حكمة تدبير شؤون الدولة الإستراتيجية من طرف صاحب الجلالة، وهو ما تشهد به كل المنتديات الدولية التي أجمعت على أن المغرب استطاع إقرار نموذج مستقر سيكون ضمن النماذج الصاعدة بفضل الرعاية المولوية السامية له.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

الفريق الاشتراكي عارض هذه الحكومة منذ بداية تنصيبها، انطلاقا من توجهنا المبدئي وانطلاقا من قرارات مؤتمرها وانطلاقا من احترام إرادة الناخبين المغاربة. وعبرنا عن معارضتنا منذ البداية بكل شجاعة ووضوح، لكننا انطلاقا من غيرتنا الوطنية، كنا نتمنى أن تنجح هذه الحكومة على الأقل في استكمال الأوراش الإصلاحية التي كانت مفتوحة.

اليوم، نعلن من جديد أننا سنعارض بقوة مشروع هذا القانون، لأنه بكل موضوعية لا يختلف عن مشاريع القوانين السابقة التي عارضناها منذ أربع سنوات، ولأنه يستمر في نفس النهج العقيم الذي اختارته الحكومة بشكل سلبي وغير منتج في ظرفية كان من الممكن أن نستثمرها ونستغل إمكانياتها في تطوير النموذج الاقتصادي الوطني وإدماج كل الفئات الاجتماعية للمساهمة الجماعية في بناء مستقبل المغرب.

سنستمر في معارضة الاختيارات البيئية، سنستمر في معارضة الاختيارات اللاشعبية التي سترهن مستقبل الأجيال القادمة بشكل غير منتج وعبر الاستدانة واستغلال الفئات الضعيفة والهشة لتأدية فواتير الاستدانة الثقيلة، بعدما أدت تكاليف آثار التقويم الهيكلي والفساد الذي نخر الصناديق والمؤسسات العمومية وغيرها من الاختلالات التي كانت ستؤدي ببلادنا إلى السكتة القلبية.

منذ تولي هذه الحكومة ظلت ضعيفة وبعيدة عن وصول النسبة التي وعد بها البرنامج الحكومي، والذي بشرنا إذاك بنسبة نمو تصل إلى 5%، لكنها اليوم بالكاد تعدنا الحكومة بـ 3%، وهي من أضعف نسب النمو منذ أزيد من 15 سنة.

وفي هذا الإطار، يتضح بأن الحكومة ليست لها أية اقتراحات لمواجهة أكبر الأزمات الاجتماعية وأخطرها على مستقبل المجتمع المغربي، ألا وهي البطالة التي تؤكد كل المؤشرات استفحالها وتنميتها، خاصة في أوساط الشباب.

فالواقع الفعلي اليوم يثبت أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في الالتزام بتخفيض مستوى البطالة إلى ما دون 8%، فما جدوى الاختيارات السياسية والاقتصادية إن لم تكن لها آثارها على التنمية وبالأساس على مستوى تشغيل الشباب ودفعه للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني ومستقبل المغرب؟

وما الغاية من مشاريع الميزانيات إن كانت مجرد أرقام وحسابات، ولم تكن لها الانعكاسات الفعلية على مستوى الرفح من المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر المغربية؟

إننا أمام مشروع قانون مالي مستسلم وفاشل على مستوى الاختيارات، ولم يعد له أي طموح ولو على مستوى الشعارات الحماسية التي انطلقت بها الحكومة في بداية ولايتها سنة 2012.

إننا نلمس فيه أن الحكومة أنهكت نفسها بوعود ثقيلة لا قدرة لها على الوفاء بها مع الشعب المغربي ولم تعد لها الشجاعة الكاملة للاستمرار في الطموح للوصول إليها، فبالإضافة إلى فشل الحكومة في الاستمرار في الإصلاحات وفشلها في الحفاظ على وتيرة النمو وفشلها في معالجة الإشكالات الاجتماعية، فإننا نلمس، كفريق إشتراكي، أن الحكومة فاشلة أيضا حتى في تعاطيها الموازناتي والمحاسباتي في مشروع الميزانية.

مشروع القانون هذا يكرس العجز في ميزانية الدولة، حيث النفقات تفوق المداخيل بشكل كبير، والإشكال الكبير الذي برز في السنوات الأخيرة، وسي تعمق أكثر إذا لم تبادر الحكومة بالجواب عليه، هو محدودية الموارد المالية المغذية للميزانية وندرة مصادر التمويل.

إننا نلمس من خلال هذا المشروع استقالة الحكومة بشكل تام من تحمل مسؤولياتها في المجالات الاجتماعية، واقصد هنا، التعليم، السكن اللائق، الصحة إلخ.

إذن، الحكومة أعلنت حربا على الفئات الوسطى وعلى باقي الفئات الضعيفة في المجتمع. ونحن في الفريق الاشتراكي نحذر من مخاطر الاستمرار في هذا التوجه لما سيؤدي من الزيادة في تفكير المواطنين وسيادة اليأس لديهم.

إننا نقول هذا الكلام انطلاقا من غيرة وطنية صادقة بغض النظر

أما على مستوى القطاع الخاص، فقد فُتح الباب على مصراعيه للتسريجات الجماعية والإغلاقات لأسباب هيكلية أحيانا أو ملفقة أحيانا أخرى دون احترام أدنى للحقوق الشغلية، ناهيك عن الخروقات اليومية والانتهاكات لحقوق وكرامة العاملين والعاملات، أكثر من ذلك نناقش هذا القانون والحكومة تعتزم تمرير مشاريع نعتبرها في فريق الاتحاد المغربي للشغل وتعتبرها الحركة النقابية مشاريع تراجعية، ولعل البرنامج النضالي الذي سطرته المركزيات الأربع من مسيرات وتجمعات وإضرابات وطنية، وآخرها الوقوف التجمع في زنقة فرحات حشاد وكذلك ما قبله المسيرة الوطنية ل 29 نوفمبر والتي كانت مسيرة نضالية حضارية سلمية، لم يكن الهدف منها إيقاف البلاد، واستطاعت الحركة النقابية أن تتفادى أي استفزاز بالرغم من الأحداث الإرهابية في البلدان المجاورة.

وكننا نتمنى أن يلتقط السيد رئيس الحكومة الإشارة ويرد الرد الحكيم الذي يصب في تجنب بلادنا الأزمات الاجتماعية، وهو في غنى عنها، خصوصا في سياق إقليمي وجوهي ملتهب، ونحن في الحركة النقابية نؤمن إيمانا راسخا باستقرار البلاد، لأن استقرار البلاد يعني لنا الشيء الكثير وعلى رأسه استمرار الحقوق والمكتسبات، فلا مكتسبات ولا كرامة ولا حتى حكومة بدون استقرار البلاد.

ولقد كانت هذه التعبيرات الاحتجاجية خير رد لتجاهل الحكومة للمطالب العادلة للطبقة الشغيلة ولمشاريعها الإجهازية التي تضرب في العمق مكتسبات انتزعتها العمال بفضل نضالاتهم لسنين طويلة غير عابثة في ذلك بنتائجها الوخيمة على التماسك الاجتماعي، وفي تناقض صارخ للالتزامات الحكومية المترتبة عن تصديقها على الاتفاقية 144 لمنظمة العمل الدولية بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، السيدين الوزيرين، أن أتساءل عن مدى استجابة هذا القانون المالي الذي لا يعدو أن يكون ترجمة مالية في حدود سنة لاستراتيجيات حكومية معتمدة، مدى استجابته إذن لطموحاتنا الاقتصادية والاجتماعية وريح رهان بلادنا للتنمية المستدامة.

فمن حيث المنهجية وفي الوقت الذي نشيد به بعزم انخراطنا في العمل بالقانون التنظيمي الجديد للمالية وما أتى به من برمجة متعددة السنوات والتدبير بالأهداف واعتماد الشفافية والمقروئية وتغيير التراتبية وغيرها من المستجدات التي من شأنها أن تحدث تقدما في مجال التدبير الحكومي للمالية في كل مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم، وخلافا لما نص عليه الدستور بخصوص الديمقراطية التشاركية، وما أكد عليه القانون التنظيمي للمالية، والذي اعتمد من طرف الحكومة كمرتكز رابع كما ورد في المذكرة التقديمية، فإننا نعتبر بأن الحكومة قد جانبت هدف التشاور القبلي مع الأطراف المعنية من برلمان بغرفتيه، وكذا الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

واحتراما مني للحيز الزمني المخصص للفريق، أقف عند هذا الحد السيد الرئيس المحترم.

وشكرا، السيدات والسادة المستشارين، السيد الوزير، على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار محمد العلمي، رئيس الفريق الاشتراكي.

والكلمة للسيدة أمال العمري، رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد بوأت الانتخابات الأخيرة الاتحاد المغربي للشغل المرتبة الأولى في تمثيليتهم على المستوى المهني، وكذلك على مستوى مجلس المستشارين، مما يطرح على مركبتنا وعلى فريقها مسؤوليات جمة في الدفاع عن مطالب الطبقة العاملة وعموم المأجورين والفئات الشعبية.

ولعل أهم المحطات في العمل البرلماني، والتي تدخل في مجال التشريع والمراقبة للسياسات العامة معا محطة مناقشة واعتماد قانون المالية، إذ تعتبر فرصة سانحة للوقوف على السياسات الحكومية المعتمدة في مجموع القطاعات والتدبير الحكومي وتقييم مدى نجاعتها، كما أنها مناسبة لمناقشة التوجهات والاستراتيجيات الحكومية التي ستحكم البلاد لمدة سنة مالية على الأقل، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاعتمادات المرصودة للسنة المالية فقط وليس الطابع الهيكلي والاستشرافي للسياسات المنتهجة.

يأتي هذا الموعد الدستوري لمناقشة قانون المالية في ظل وضعية اجتماعية عنوانها "الاحتقان الاجتماعي بكل تجلياته"، زاد من حدته تعطيل الحوار الاجتماعي، هذا الحوار الذي كان مطلبنا الأساسي مأسسته وإقرار مفاوضات جماعية وطنية في دورتين على الأقل، تدشن الأولى الدخول الاجتماعي وتتيح للحكومة الفرصة للأخذ بعين الاعتبار المطالب النقابية ودراسة إمكانية تلبية بعضها إن لم يكن جلها، عبر ترجمة تأثيراتها المادية في القانون المالي، والثانية لتناول أهم الملفات والأوراش الاجتماعية.

إننا نناقش هذا القانون على وقع الاحتجاجات نتيجة الاكتواء بغلاء الأسعار وضرب الحقوق النقابية والتراجع عن المكتسبات، إن على مستوى الوظيفة العمومية والقطاع العام (مجالات التعليم والصحة وغيرهما) أو على المستوى الطلابي، حيث وصلت الاحتجاجات إلى قمة أوجها، والتدخل السافر للقوات العمومية في العديد من الحالات لفض الاعتصامات والاحتجاجات بكل الوسائل القمعية.

وحكامته.

السيد الرئيس،

بخصوص الإصلاح الضريبي، اسمحوا لنا أن نطرح في الفريق بعض التساؤلات:

أين نحن من وعد رئيس الحكومة خلال المناظرة الوطنية للجبايات من جعل الإصلاح الجبائي اختياراً مجتمعياً، الهدف منه تطوير التنمية الاقتصادية وتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي؟

وأين نحن من وعد الحكومة بعدم اختزال الإصلاح الجبائي في اختيارات تقنية، في ظل تغيير مسلك الاتجاه نحو العدالة وإنصاف أكبر في التضريب في مضامين هذا المشروع كإحدى أهم التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات؟

فأكبر متضرر من ضريبة تأخير الإصلاح الضريبي هم المأجورون والمستهلكون، وهم بصفة عامة الفقراء والطبقة المتوسطة، فأى عدالة اجتماعية إذا كانت الطبقة الشغيلة تساهم لوحدها في دفع 87% من الضريبة على الدخل، متجاوزة بقية الفئات الملزمة بهذه الضريبة، كالمهن الحرة وغيرها.

أين العدالة الجبائية والتضامن والتماسك الاجتماعيين في أفق تحقيق المساواة الضريبية؟

لماذا يتم استهداف المأجورين وذوي الدخل المحدود والالتفاف عن الإجراءات الحقيقية التي يجب على الحكومة اعتمادها من قبيل فرض الضريبة على الثروة وعلى كبار الفلاحين وكبار المنعشين العقاريين ومحاربة الربح والتملص والتهرب الضريبيين.

وعليه، ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه في فريق الاتحاد المغربي للشغل إصلاحاً شمولياً لمنظومة الجبايات، محوره تخفيض الضغط الضريبي على الأجور، أطل علينا الائتلاف الحاكم بإجراءات وتدابير ضريبية جزئية تضرب بعرض الحائط مبدأ العدالة الضريبية، ذلك أن الحكومة الحالية لجأت إلى تبني حلول سهلة لإغناء مواردها من خلال المزيد من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين، عبر الرفع من الضرائب على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة من قبيل المواد الغذائية أو تعريفه السكك الحديدية (من 14% إلى 20%) وغيرها، منافية لشعاراتها بتعزيز مكانة الطبقة المتوسطة والالتزامات الدولية في المجال البيئي.

وهذا، يبقى ورش إصلاح المنظومة الجبائية كمدخل حقيقي لتحقيق العدالة الاجتماعية، حبيس الانتظار بالرغم من أنه كان موضوع مناظرة وطنية أفضت إلى بلورة تصور شمولي للإصلاح في إطار تشاركي وتوافقي بين مختلف الفعاليات وفي مقدمتها المركزيات النقابية الأكثر تمثيلاً.

فبخصوص الفرضيات دون السقوط في تضارب الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية حول نسبة النمو التي اعتمدت في إعداد القانون المائي والمحددة في 3%، نسائلكم في فريق الاتحاد المغربي للشغل:

هل تحديد هذه النسبة الضعيفة خاضع لمؤشرات تقييم محددة أو لمقاربة تتحدى الواقعية، وتتوخى الحذراً والاحتراز الإفرادي؟

وهل تم احتساب مساهمة القطاع غير المهيكل في تحديد هذه النسبة؟

وفي كل الأحوال، يبقى تحديد نسبة 3% إخلالاً بالتزامات الحكومة بتحقيق نسبة 5% من النمو التي سطرته في البرنامج الحكومي، ويبقى في كل الحالات دون طموح اقتصادنا، قياساً مع دول المنطقة والدول الإفريقية.

وبالنسبة لفرضية سعر البترول في 61 دولار كذلك هي نسبة مبالغ فيها، علماً بأن سعر البترول حسب التوقعات لن يرتفع على المدى القريب بسبب الوفرة، بالنظر إلى التغيرات الجيو إستراتيجية بعد رفع الحصار على إيران.

كما أن تحديد 1,7% بالنسبة للتضخم رهين بمدى استقرار الأسعار عبر التحكم في شبكة الوسطاء.

بخصوص التوازنات الماكرو اقتصادية، لقد انصب اهتمام الحكومة على تقليص عجز الميزانية في إطار محاسباتي بحت، وفق توجهات المؤسسات المالية الدولية، علماً بأن عجز الميزانية في حد ذاته قد يكون مستحجاً إذا ما كان هدفه الاستثمارات المنتجة.

أما بخصوص عجز الميزان التجاري، فلازلنا نلاحظ اختلالاً هيكلياً، حيث لم يبلغ مستوى الصادرات إلى تغطية الواردات، رغم سعي الحكومة الحثيث لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، مع العلم أن الفضل في ذلك يرجع لعوامل أخرى مرتبطة بانخفاض الفاتورة النفطية وهبات دولية وجودة الموسم الفلاحي الفارط، وليس لسياسة إرادية استباقية.

السيد الرئيس،

إن ما سمي بإصلاح نظام المقاصة نعتبره في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لا نعتبره إصلاحاً، لا نعتبره المقايضة إصلاحاً، بل تطبيقاً لحقيقة الأسعار التي تجعل المواطن الميسور والضعيف سواسية أمام غلاء المعيشة، ويبقى تساؤلنا مطروحاً بخصوص تحويلات 15 مليار درهم الناتجة عن رفع الدعم عن المحروقات.

أما صندوق المقاصة فلازال لم يعرف الإصلاح المنشود، سواء من حيث دعم القدرة الشرائية للمواطنين والمستهلكين، خاصة ذوي الدخل المحدود، ضماناً لاستفادة الشرائح الاجتماعية المستهدفة من الدعم المباشر، أو من حيث إصلاح مسالك نظام المقاصة بصفة عامة

والانفرادية في اتخاذ قرارات ووصفات قد تعصف بالسلم والتماسك الاجتماعي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، مع الشكر والاعتذار.

المستشارة السيدة أمال العمري:

بقت ضرورة تقييم النفقات الجبائية لضرورة إخضاع 32 مليار، ثم ضرورة الاستجابة الحكومية وإعطاء إشارات تجاه تنفيذ والاستجابة للمطالب النقابية المستعجلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة أمال العمري، ومعذرة على المقاطعة.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي كامل الشرف أن أتحدث اليوم، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في إطار مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2016.

وهي لحظة سعيدة ومشرفة من تاريخ بلادنا، وهذه الأخيرة تخلد الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، تلك المسيرة التي نستحضر مغزاها ودلالاتها العميقة، بكثير من الاعتزاز والفخر، إذ شكلت لنا، وللعالم، مسيرة سلمية عظيمة، لاسترجاع جزء من ترابنا كان مغتصبا من طرف الاستعمار، وقد ساهمت هذه المسيرة في تقوية لحمتنا الوطنية وتعميق هويتنا الحضارية، التي تضرب جذورها في عمق التاريخ، والتي يسعى البعض، عبثا، النيل منها ومن بنيانها المتماسك.

وها نحن اليوم نعيش انبعاث مسيرة أخرى، متجددة بنفس جديد، في ظل عهد جديد، بعد مسار طويل، حافل بالنماء وببذل الجهد في الدفاع عن وحدتنا الترابية، بكل ما أوتينا من قوة، وعلى جميع الجبهات، فقد قدمنا الكثير من التضحيات والشهداء، كما كان يتعين علينا شرح مواقفنا والدفاع عنها في المحافل الدولية والمنظمات الأممي زنا طويلا، رغم تغير الحكومات والدول وتغير المواقف التي تحكمها، ولم نضعف ولم نستكن، بل ازددنا معها قوة وصلابة.

وقد جاء الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة

السيد الرئيس،

إن ربح رهان التشغيل هو التحدي الأكبر لضمان الاستقرار الاجتماعي والتنمية المدمجة، وبغض النظر عن التصريحات المتناقضة حول نسبة البطالة بين الحكومة والمندوبية السامية للتخطيط، نسجل الفشل الواضح للحكومة في توفير فرص الشغل وتحقيق العمل اللائق الذي يبقى رهينا بسن استراتيجيات مدمجة، بدءا بالاستثمار في القطاعات المنتجة المشغلة لليد العاملة.

وبالرغم من تواتر المخططات القطاعية وعلى رأسها مخطط الإقلاع الاقتصادي، فإننا نلاحظ العجز المستمر لاستيعاب وامتصاص البطالة المتزايدة والضاربة الأطناب، خاصة في أوساط حملة الشواهد، إذ تصل إلى 25%.

ولابد من الإشارة هنا، أنه رغم الأهداف الطموحة في مجال التشغيل التي سطرتها الإستراتيجية المعتمدة ببلادنا، فإنها لا تخلق سوى 80.000 منصب شغل كمعدل سنوي، لا يتوفر أغلبها على مقومات العمل اللائق، علما أنها تفقد ما يناهز 37.000 منصب شغل، على سبيل المثال لا الحصر سنة 2014 كنموذج.

وفي ظل شح مناصب الشغل في الوظيفة العمومية رغم الخصاص المسجل في العديد من القطاعات والمرافق العمومية، رضوخا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية، لابد من الوقوف على الاستراتيجيات الإرادية للتشغيل وتقويم نجاعتها، إلى جانب إرساء حكمة سوق الشغل وضمان جودة التكوين المهني كشرط من الشروط الأساسية للرفع من وتيرة التشغيل، إضافة إلى ضرورة تغيير النموذج الاقتصادي المغربي نحو التصنيع وعدم الاكتفاء بسياسة المناولة.

في موضوع إصلاح منظومة التقاعد، السيد الرئيس، لابد من أن تعترف الحكومة بافتقارها لتصور واضح لمعالجة شمولية لإشكالية أنظمة التقاعد، بما يضمن صيانة المكتسبات بعيدا عن الحلول التقنية الضيقة والوصفات الجاهزة المستوردة، التي من شأنها أن تعصف بحقوق ومكتسبات الأجراء وتضرب في العمق قدرتهم الشرائية وحقهم في العيش الكريم.

إن الحكومة، ممثلة في رئيسها، قد سبق لها أن التزمت برزمة من التعهدات في إطار الحوار الاجتماعي، لم يتم تنفيذها، والأمن، وهي على بعد سنة واحدة من نهاية ولايتها، أين مظاهر وتمظهرات الالتزام السياسي للسيد رئيس الحكومة بتوفير معاش ضمن الحد الأدنى للعيش الكريم؟ أين وعدكم بتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الأجراء والنشيطين غير الأجراء الذين يناهز عددهم 8 ملايين عاملة وعامل؟ إلى أي حد تم تفعيل المقاربة التشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين في بلورة إصلاح شامل وحقيقي يضمن ديمومة الأنظمة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي؟

إن ما نلاحظه الآن هو نهج الحكومة لسياسة الهروب إلى الأمام

ورغم، أنه آخر مشروع قانون مالي لهذه الولاية، فقد جاء عاديا، وربما أقل من ذلك، رغم أنه يأتي في أعقاب سنة جيدة، تألفت فيها كل العناصر الإيجابية، منتج زراعي جيد، بل غير مسبوق، وبلوغ نمو قد يصل 4.6% وفي أحسن الأحوال قد يصل إلى 5%، رغم كل ذلك جاء مشروعا فاقدا للرؤية وغير قادر على إنارة الطريق أمام الفاعلين الاقتصاديين، وفي ذات الوقت يطمئن المواطنين على مستقبل الاقتصاد الوطني.

وهكذا، وفي مقابل سنة جيدة نسبيا على مستوى النمو، يعدنا المشروع بسنة مالية قادمة قد تصل فيها نسبة النمو بالكاد إلى 3% أو دونما ذلك، مثلا بنك المغرب يحددها في 2.6%.

إننا، في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي مع الاستثمار المنتج، الذي ينعكس على التشغيل وعلى التقليل من عوامل الفقر، وهذا ما يفرض إعادة النظر في طرق الاستثمار لدينا لجعلها ذات مردودية، فالتدبير الجيد للأموال العمومية، لا يكمن فقط في احترام المساطر المعمول بها، بل يكمن في مدى التقائية الأهداف المراد تحقيقها لتطوير البلاد.

ذلك، أن النمو الذي ظلت الحكومة منذ تقلدها المسؤولية تعد بتحسين معدله طوال السنوات الأربع دون أن تفلح في ذلك، يستدعي إنضاج شروط حقيقية للإقلاع، وهي شروط لا تتم بمعزل عن بعضها البعض، إذ التنمية شاملة، اقتصادية، واجتماعية وفكرية، إبداعية، وهي في جوهرها ذاتية الدفع، أي أن أداءها يكون في منأى عن المؤثرات الظرفية، لاعتمادها أولا وقبل كل شيء على الموارد الذاتية، وتستقي ديناميتها من ضوء العلاقات الاندماجية بين كل القطاعات.

أما وأننا نظل في تبعية مطلقة للأسواق الدولية ولتقلباتها وإلى التقلبات المناخية، فهذا ما يحكم على نمونا بالتذبذب وعدم الاستقرار، وتتنفي معه الإزادة السياسية، التي غالبا ما نتداولها في خطاباتنا دون إدراك لمغزاها الحقيقي.

نتنقل بعد ذلك إلى فرضية خفض العجز إلى 3.5%.

منذ البداية يمكن القول إن هذه الفرضية في المتناول، ويمكن تحقيقها، بل إنه إذا لم تتحقق سيكون الأمر غير عاديا، ذلك أنه في ظل الحذف الذي طال دعم المحروقات، وتحرير أسعارها، وفي ظل الانخفاض المتواصل لاعتمادات صندوق المقاصة بسبب انخفاض أسعار النفط إلى أكثر من النصف، وهو النجاح المشهود للحكومة بتحقيقه، فقد استفاد المغرب، على غرار البلدان العالمية المستوردة للنفط، من انخفاض الأسعار، وبناء عليه انخفضت قيمة واردات الطاقة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يوليو 2015 بنسبة 29% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014، ومعنى ذلك أن خفض العجز جاء نتيجة لتحولات في المحيط الخارجي.

وإذا كان من سؤال يطرح نفسه، هو ماذا أعدت الحكومة لمواجهة

الخضراء قويا، صلبا، مباشرا ومحركا، من مدينة العيون كرمزية مكانية، لإعطاء الانطلاقة نحو مسيرة تنموية شاملة، في إطار جولة ملكية لهذه الأقاليم، كللت بنجاح شعبي وجماهيري منقطع النظير، أربكت الخصوم وأزعجت المتشككين، وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك، على قدرة المغرب على تجاوز معوقاته الذاتية وتطوير وظائفه الحيوية، تبعا لحاجياته ومعانقة المستقبل بمنظورات إستراتيجية وبرامج مهيكلية في أفق تكريس نموذج تنموي على المديين المتوسط والطويل.

لقد حمل الخطاب الملكي السامي رسائل مباشرة وبوضوح كبير وبدون "رتوش" إلى من يهمهم الأمر، ونعقد جازمين أن الرسائل قد وصلت إلى المعنيين بها خارجيا وداخليا، وما علينا نحن المغاربة سوى مواكبة هذا الحدث بمزيد من الالتفاف وراء جلاله الملك، وبكثير من اليقظة والحذروخلق شروط التعبئة الوطنية الدائمة لإلحاق الهزائم بكل ما يحاك ضد بلادنا من مؤامرات.

السيد الرئيس،

نناقش هذا المشروع كذلك في أعقاب صيف ساخن من الاستحقاقات الوطنية التي شملت المنظومة الترابية بكاملها وبجميع مؤسساتها، جهويا وإقليميا وجماعيا، وإذا كنا لا نجادل في النتائج التي أسفرت عنها، فإنها أكدت على أن بلادنا تعيش مرحلة ديناميكية متحركة.

السيد الرئيس،

نناقش هذا المشروع، ونحن على أبواب سنة انتخابية تشريعية، إذ يصادف السنة الأخيرة لهذه الولاية التشريعية، وهو بذلك يشكل فرصة مواتية للحكومة للدفاع عن منجزاتها وعلى مدى احترامها لوعودها، وكذا الوقوف على أوجه الإخفاقات التي اعترت أداءها وكذا جملة المعوقات التي حالت دون الوصول إلى النتائج المتوخاة.

إذ من المعلوم أننا نسائل هذا المشروع على ضوء الإلتزامات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي، كما نسائله أيضا على ضوء الظرفية الملائمة، في ظل تهاوي أسعار المحروقات والمواد الأولية في ظل هبات من السماء، تمثلت في مواسم فلاحية استثنائية وفي أضعف الأحوال متوسطة وفي ظل كذلك موارد مالية مهمة، أتت من الشراكة الإستراتيجية مع دول الخليج.

بالإضافة إلى كل ذلك، توفر صلاحيات لم تنعم بها أية حكومة سابقة، في سياق دستوري نعتبره أحدث تحولا عميقا على مستوى بنية الدولة.

ونسائله أخيرا على ضوء الانتظارات المشروعة للمغاربة، الذين باتوا أكثر إلحاحا للاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، فهل بمقدور مشروع القانون المالي الأخير، في هذه الولاية، أن يتجاوب مع انتظارات المواطنين، ومع تطلعات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؟

والتي غالبا ما تضرب في العمق الشركات التي تساهم أكثر من غيرها في الموارد الضريبية من الضريبة على الشركات.

وهو بهذه الصفة التي ذكرناها تحاشى التعاطي مع الإصلاح الضريبي المنتظر، مع القطع مع اقتصاد الربيع، مع استيعاب القطاع غير المهيكل، مع إعادة النظر في منظومة الأجور.

السيد الرئيس،

يصادف هذا المشروع انطلاق العمل بنظام الجهوية المتقدم بالاعتماد على رافعة الاستثمار العمومي لمصاحبة القطاعات الإنتاجية والبنيات التحتية وتقليص الفوارق ما بين الجهات، وهي مقارنة ينبغي أن تؤمن عدلا على مستوى الوسائل لأجل تنمية متوازنة ومنسجمة لمجموع التراب الوطني.

وهذه المناسبة، نعتبر ما ورد في مشروع القانون المالي، لا يلائم كل هذه الدينامية، وهذا الزخم المتولدين من تبني مفهوم الجهوية المتقدمة، فالحكومة مطالبة بمزيد من الجهود لإنجاح ورش الجهوية.

إذا كان هذا ما سيصادفه القانون المالي الأخير لهذه الولاية، فإنه سيترك لدينا تركة ثقيلة على مستوى المديونية العمومية وتوازنات مالية هشّة ونمو بطيء وشريحة متوسطة تئن من الضربات التي وجهت إليها في السنوات الأخيرة وارتياح معظم الناس العاملين في الاقتصاد غير المهيكل، لا بخيار منهم، ولكن نتيجة الافتقار إلى الفرص في الاقتصاد المنظم وانعدام سبل أخرى لكسب لقمة العيش.

علما أن السياسات العامة لحد الآن، لا تعمل على تسريع عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في سياق من الحوار الاجتماعي المنتج، ليظل المغرب ضمن خانة البلدان المعرضة لمخاطر كبرى بفضل تقلبات أسواق المواد الأولية والأسواق المالية.

كما أن تشغيل الشباب الحامل للشواهد العليا يظل إحدى الحلقات الأضعف في بلادنا، إذ لا نستفيد اليوم من هذه الطاقات الشابة التي نحن معرضون لافتقادها في السنوات القليلة القادمة بحكم زحف الشيخوخة، ولو أن خلق 26 ألف منصب شغل يعتبر مجهودا كبيرا معتبرا مقارنة بالضغط الذي تمارسه الوظيفة العمومية على الموارد المالية العمومية، فإنه مع ذلك يظل هذا الجهد المبذول دون انتظارات حشود المعطلين الذين تجاوز عددهم 1.2 مليون عاطل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عدال:

عندي واحد 3 دقائق ديال الحركة، الله يخليك.

التغيرات التي قد تطرأ، والتي قد تلهب الأسعار من جديد؟ وبالنظر إلى الأوضاع الساخنة في الشرق العربي، والتي تندر بأن القادم قد يكون خطرا لا على أوضاع الشرق الأوسط فقط، بل وعلى العالم أجمع، ولأجل ذلك ننبه الحكومة إلى ضرورة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي ستمكن من مواجهة مخاطر تقلبات السوق الدولية.

فماذا أعدت من استثمارات لتخزين الطاقة بالاستفادة من عائدات المقاصة؟ وماذا أعدت من برامج لتطوير النقل الجماعي؟ وهل واصلت الاستثمارات في الطاقات المتجددة وفي تطوير الاقتصاد الأخضر؟

ودائما، وفي إطار الإنجازات التي تحققت ما يرتبط بجاذبية بلادنا على مستوى جلب الاستثمارات الأجنبية، وهنا تسجل الحكومة ارتفاعا للاستثمارات الخارجية بنحو 23% ونعتبر ما تحقق بهذا الخصوص، غير كاف، اعتبارا لوزن بلادنا كونها الوحيدة التي تنعم بالاستقرار في محيطها، بفضل القيادة الحكيمة لملك البلاد، وبفضل المنظور الاستباقي للأحداث، مما أهل بلادنا لأن تكون نموذجا يحتدى به في المنطقة.

علما أننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نميز بوضوح، ما تحقق من نتائج في هذه الاستثمارات الخارجية بين الإنجاز الاقتصادي للدولة، على المستوى السيادي، والاستراتيجي، وبين ما هو من فعل وإنتاج الحكومة في مجال السياسة الاقتصادية الظرفية.

ودائما، في إطار رصد الإنجازات الحكومية، نذهب إلى ما ذهب إليه المجلس الأعلى للحسابات من ضرورة التزام اليقظة والحذر، إزاء المنحى التصاعدي الذي يعرفه الدين العمومي، سواء بالنسبة للدين المباشر للخزينة أو ديون القطاع العام وكذا الدين المضمون من طرف الخزينة، هذه الأخيرة التي بلغ حجم دينها 608 مليار درهم خلال النصف الأول من سنة 2015 مقابل 586 مليار درهم في متم سنة 2014، مسجلا بذلك ارتفاعا بحوالي 21.8 مليار درهم أو 4%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي بحوالي 5.2%، الأمر الذي يتطلب من الحكومة، عملا حقيقيا لتحسين مؤشرات المالية العمومية، بالتحكم في النفقات العادية والرفع من المداخيل ومتابعة الإصلاحات الضرورية، ومن بينها إصلاح جبائي يتوخى توسيع الوعاء الضريبي، وهو ما لم يتحقق، فأصبح لا مناص من اللجوء المفرط إلى المديونية للاستجابة لمتطلبات الميزانية العامة، كما في التدابير الواردة في هذا المشروع.

السيد الرئيس،

أعاد المشروع النظر في الضريبة على الشركات، واعتمد أشطرا لذلك، وكنا نتوخى في فريقنا، أن تعمد الحكومة إلى تعديلات يكون القصد منها التعاطي الإيجابي مع الإشكاليات البنوية للاقتصاد الوطني، عبر تسهيل عملية إدماج القطاع غير المهيكل، باعتماد نسب تحفيزية لهذا القطاع، بدل التركيز فقط على عنصر المردودية الضريبية الأنية، وحتى يتسنى ردم الهوة بين الأهداف المعلنة والتدابير المتخذة،

في شتنبر، كي تطلع الحكومة على إنشغالات الفاعلين الاجتماعيين إلى جانب الفاعلين الاقتصاديين، وفي أبريل لتنفيذ الالتزامات، لكن الحكومة تكل بمكيالين، حيث استمعت إلى الباطرونا وأدرجت مقترحاتهم في قانون المالية كما جاء في تصريحات ممثلهم في لجنة المالية، وكما أكدها يوم الثلاثاء الماضي السيد رئيس الحكومة، في حين لم تستمع لنا كمنقبات ولم تأتي بأي شيء يذكر لفائدة الأجراء، بل ورفضت كل مقترحاتنا وتعديلاتنا شاهرة في وجهنا الفصل 77 من الدستور.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمين والمحترمات، إن قانون المالية لسنة 2016 هو آخر قانون مالي في عمر الحكومة، وكان من المفروض أن يجيب على انتظارات الشعب المغربي خصوصا ما إلتزمت به الحكومة في برنامجها الإنتخابي وتصريحها أمام البرلمان بعد تنصيبها في يناير 2012، وواضح اليوم أن الحكومة لم تف بالالتزامات فنسبة النمو التي كانت قد وعدت بها لم تتحقق ونحن اليوم إزاء نسبة لا تتجاوز 2.6% حسب المندوبية السامية للتخطيط، ومعدل البطالة الذي وعدت بإزالته إلى 8% إرتفع إلى حوالي 10%، كما لم تف الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم في القطاعين العام والخاص وتوحيد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة.

هاذ المقتضى ديال توحيد الأجور في (SMIG¹) و (SMAG²) هو إجراء كائن في إتفاق ديال 2011 ولا يكلف أية إجراءات مالية، لكن الحكومة لم تعمل على تنزيل هذا الإجراء، واش هاذوك المغاربة اللي خدامين في الفلاحة ملي كيمشيو للسوق كيقولولهم أنتما خدامين في الفلاحة وعندكم (SMAG) نازل غادي نبيعولكم الخضرة أرخص؟ أو غادي نبيعولكم السكر ولا الزيت أرخص؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الهدف من وضع القانون المالي بكل بساطة هو توفير عيش كريم للمواطن عبر خلق توازن بينما يؤديه هذا المواطن من ضرائب وما يستفيد منه من خدمات كالتعليم والصحة والسكن والنقل وغير ذلك.

تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، توفير فرص الشغل اللائق والمساواة في ولوجه بين الجنسين، لأنه خصنا نعرفو اليوم باقي لحدود اليوم أنه كائن تمييز ما بين الجنسين في الولوج إلى العمل اللائق وأيضا حتى في الأجر مازال هذا الاختلاف، فهل توفر كل هذا في القانون المالي الذي بين أيدينا؟

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، لا لأنه التوقيت اللي عندي هنا، التقسيم الزمني ديال الصباح بوحده والتقسيم الزمني ديال العشية بوحده، ومعدرة السي عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على تصحيح الخطأ إذا كان، نحن نتعلم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والكلمة الآن للسيد حيسان عبد الحق عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نتقدم اليوم أمامكم لبط وجهة نظر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المنظمة النقابية التي ناضلت ومازلت تناضل من أجل إرساء حقوق المواطنة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحرية التعبير وحرية التنظيم ومن أجل الحق في عمل لائق للجميع.

نتقدم اليوم لتقديم وجهة نظرنا في قانون المالية لسنة 2016 هذا القانون الذي يأتي في ظروف تتميز على مستوى الدولي بالتوترات الجيوسياسية، كما تتميز بانحصار النمو الاقتصادي العالمي.

أضف إلى ذلك ما عرفته بعض الدول من ضربات للإرهاب، الشيء الذي لا محال سينعكس على الاقتصاد العالمي سواء تعلق الأمر بسعر البترول أو بتقلبات صرف العملة أو بغيرها من المؤشرات.

هذه الظرفية العالمية لها تأثير مؤكد على الاقتصاد الوطني سنة 2016 كما كان عليه الأمر سنة 2015 التي عرفت تراجع أسعار النفط إلى جانب موسم فلاحي متميز بفعل التساقطات المطرية، مما ساهم في الرفع نسبة النمو لكنها ضلت أقل بما توقعته الحكومة، هذه الحكومة التي أعدت قانون المالية لسنة 2016 دون استشارة مع الفرقاء الاجتماعيين ودون حوار مع النقابات مشغلة بمنطق الأغلبية العددية لا بمنطق الديمقراطية التشاركية وأثبتت مرة أخرى أنها ماضية في تعطيل الحوار الاجتماعي كما نص عليه اتفاق فاتح غشت 1996، والذي أكد على إجراء حوار اجتماعي مرتين في السنة في شتنبر وأبريل من كل سنة.

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

² Salaire Minimum Agricole Garanti

سلف" بخصوص من نهبوا خيرات المغرب ودمروا صناديق التقاعد. لذلك، فنحن في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع حلفائنا عازمون على مجابهة هذا المنحى، واليوم وفي هذه الساعة هناك وقفة احتجاجية في ساحة فرحات حشاد، فرحات حشاد لمن لا يعرفه هو مناضل نقابي مغربي تونسي كان قد استشهد في مثل هذا اليوم.

تقف النقابات الأربع بهذه الساحة احتجاجا وضمن مسلسل بدأ بالمسيرة الوطنية اليوم 29 نونبر الماضي والتي حاول رئيس الحكومة كعادته التقليل من شأنها وهي خاصية يتميز بها السيد رئيس الحكومة عوض البحث عن الحلول وأخذ الأمور بالجدية يلجأ إلى أسلوب لا يليق برئيس الحكومة.

الخلاصة من كل ما سبق أننا أمام قانون مالي تراجعى لا يستجيب لمتطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني وانتظارات الشعب المغربي ويهدف فقط إلى بسط التوازنات الماكرو اقتصادية ويهدد المكتسبات الاجتماعية ويكسر التفاوتات والفوارق ويضرب القدرة الشرائية ويرفع من المديونية.

لكل هذه الأسباب فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنصوت بـ"لا" على القانون المالي لسنة 2016. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

والكلمة الأخيرة في سلسلة مشروع القانون المالية، لمنسق مجموعة العمل التقدمي السيد عبد اللطيف أعمو.

الكلمة للسيد عبد اللطيف أعمو، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني باسم مجموعة العمل التقدمي أن أساهم معكم وأشارك معكم في هذا النقاش الجاد يتمحور حول مشروع القانون المالي لسنة 2016، فمجموعتنا لن تأخذ من وقتكم ستقدم مداخلتها مكتوبة وسأحاول أن أعرض عليكم باختصار مضامينه تتمحور حول 9 مواضيع:

الموضوع الأول: يتعلق بالسياق الذي كنا نتمنى أن يرفع منه وأن يكون مدخلا جديدا للسنة التشريعية التي نفتتحها بحكم الطبيعة الجديدة لمجلس المستشارين، وبمناسبة استكمال الدستور 2011 بهياكله المؤسساتية المتعلقة بالتشريع وبحكم مجلس المستشارين لابد

إنه بالموازاة مع فرض المزيد من الضرائب على المواطنين البسطاء والمزيد من الإعفاءات لصالح الأغنياء، نجد أن الخدمات الاجتماعية تزداد سوء، فواقع التعليم لا يخفى على أحد وقد وصل مستوى غير مسبوق من الاندحار باعتراف رئيس الحكومة بنفسه، واهنا لا أبدأ أن أقول (إننا نرفض أن يستغل السيد رئيس الحكومة مناسبة رده على أسئلة المستشارين لتصفية حساباته السياسية وخلافاته داخل حكومة يفترض أنها منسجمة في موضوع كان من الأجدر تسويته داخل مجلس حكومي دون اللجوء إلى الطريقة الاستعراضية التي اعتمدها السيد رئيس الحكومة).

أما واقع الصحة فأكثر هشاشة من واقع التعليم والاختلالات البنيوية التي يعاني منها القطاع، سواء على مستوى الموارد البشرية أو على مستوى البنية التحتية أو على مستوى التجهيزات أو على مستوى الحكامة، تجعل من الصحة في بلادنا مريضة أول ضحاياها المواطن البسيط وثانها العاملون بالقطاع.

أما السكن، فحدث ولا حرج، فنظرا للخصائص المبهول في هذا المجال اغتنم بعض المواطنين هبة 20 فبراير للتعبير عن هذه الحاجة وسارعوا إلى بناء مساكن كل حسب إمكانياته، وإن كنا نتحفظ على الطريقة التي تم بها التعبير على هذه الحاجة، لكن حين استتبت الأمور للدولة قامت الحكومة بهدم هذه المساكن فوق رؤوس أصحابها اللذين كانوا قد وضعوا فيها كل مدخراتهم.

في مقابل ذلك، قدمت الحكومة مقابر أسمتها سكنا اجتماعيا واقتصاديا، استفاد على إثرها مافيات العقار بالعديد من الامتيازات والإعفاءات، هناك دراسة تربط ما بين اكتئاب ساكنة المدن وهذه المساكن الضيقة.

على مستوى النقل، فكل ما قامت به الحكومة هو فرض ضرائب إضافية على النقل السككي دافعة المواطنين إلى جحيم الحافلات مهترئة لمزيد من حوادث السير ومزيد من إزهاق الأرواح.

أما على مستوى توفير فرص الشغل اللائق فالانتظارات كبيرة والواقع مخيف، لن تكفي المناصب المحدثة في قانون المالية لا في سد الخصائص في العديد من القطاعات ولا في استيعاب الكم الهائل من العاطلين والمعطلين ولا في تعويض المتقاعدين، اليوم لا توجد أسرة مغربية لا تضم عاطلا أو أكثر.

أما بخصوص القدرة الشرائية فعوض أن تقوم الحكومة بالزيادة في الأجور نجدها اليوم عازمة على النقص في الأجور، أي نعم عازمة على النقص في الأجور لأن السيد رئيس الحكومة صرح أنه سيمر إلى السرعة القصوى في ملف التقاعد وأنه سيطبق بشكل أحادي ما يسميه إصلاحا للتقاعد، إلى جانب رفع السن إلى 63 سنة سيتم رفع الاقتطاعات ما يعني نقصا في الأجور ومزيدا من ضرب القدرة الشرائية للأجراء، هذا بعد أن كان السيد رئيس الحكومة قد أطلق قولته الشهيرة "عفا الله عما

شيء إيجابي لا بد أن نصفق له، لا بد أن نسير في هذا الاتجاه.

الرفع من عدد المستفيدين من المنح الجامعية ليصل عددهم إلى 320.000 مهم جدا.

إعطاء الانطلاقة لسياسات جديدة في مجال السكن وسياسة المدينة لتأسيس منظور جديد ظهر اليوم كذلك في النقاش الجاري في الصخيرات هاذ الصبح وهاذ العشية في إطار الأيام ديال العقار، شيء جميل جدا.

ونسجل بارتياح كذلك انطلاق العمل بنظام مساعدة المطلقات والأرامل، ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كل هذه الأمور لا بد أن نسجلها معكم في السياسة الاجتماعية للحكومة.

وتبقى قضية تدبير الموارد البشرية، تدبير الموارد البشرية مطروحة بقوة، لا في القطاع الصحة وغيرها من القطاعات، لا بد أن تنتهوا إلى أن هناك حاجة إلى الدفع وإجراء معالجة جادة، خصوصا فيما يتعلق بارتباطه بتنفيذ الجهوية الموسعة.

على ذكر الجهة، المدخل الخامس، يتعلق الأمر بانطلاق للجهة، المراسيم التطبيقية لم تخرج بعد، وما وفر من 4 مليار غير كاف، كذلك هناك مظهر الإخلال الجهوي، هناك مظهر يتعلق بغياب العدالة الترابية، الناس في الجنوب وفي الوسط وفي كذا ينظرون إلى الأرقام التي تنشرونها في وثيقة الميزانية، كيقلب غير على الجهة ديالو إلى ما لقاش كذا، كيقول أدتني عام ديال الفقر وكذا.

ننبه في هذا المجال أن على مجلس المستشارين، هذا دور مجلس المستشارين، فإن عليه أن يبادر إلى تشخيص الكيان الجهوي بشكل متقدم يضمن تعزيز مشروعية الدولة في تدبير المجال الترابي وتحقيق التنمية الاجتماعية.

مجلس المستشارين الآن الدستور أعطاه هاذ المهمة هاذي، لا بد أن نغير العلاقات بين الحكومة ومجلس المستشارين فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات، إنه مستقبل المغرب للتنمية الجهوية، يمكن يتقال لي عاد أبدينا وإلى آخره، ولكن يتفهم وإنما كنا ننتظر أن تكون واحد الإشارة قوية لانطلاق العمل الجهوي.

المسألة السادسة صندوق التنمية القروية، نشجعه ونذكر ونحجي خطاب جلالة الملك في هذا الاتجاه، وكذلك تتبع للحكومة لهذا البرنامج من خلال تخصيص 55 مليار على أمد 7 سنوات شيء إيجابي، مع العلم على أننا في مجموعتنا بادرنا إلى تقديم مقترح قانون يتعلق بإحداث مجلس وطني لتدبير قانون يرمي إلى إنشاء هيئة وطنية خاصة بالتنمية القروية.

هذا المشروع قدمنا به في 2009 مع الأسف لم ير النور، ورأينا أن نعود تقديمه لأنه يتناسب كلية مع المستجدات في حياة البلاد.

المسألة الثامنة تتعلق بنظام المقاصة، نظام المقاصة، يجب أن

أن يجد مكانه في الميزانية خصوصا وأنه امتداد للبنيات الترابية، وأنه له اليد طولة والمهمة الأساسية هو التنمية الترابية والتنمية المحلية.

في هذا الصدد نسجل على أن هذا السياق لم يبرز بشكل كافي في مشروع القانون.

المدخل الثاني، أو الموضوع الثاني يتعلق بفعالية المؤسسة التشريعية وكذلك غياب الابتكار بالشكل المطلوب، هذا السياق يفتح المجال للحكومة أن تعبر عن ابتكارها فمثلا كنا ننتظر من خلال السنة ونحن نصادق على القانون التنظيمي للمالية أن يأتي بعض القوانين الاقتصادية التي تهيك وتؤطر الاقتصاد، ألبقى القانون المالي سنويا أداة وحيدة لتفعيل أو للحوار بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين فيه، كان هناك حاجة إلى أن يعرف المقاول أو المقاول أو الفاعل ما معنى التنافسية أن تضبطها تشريعيًا؟ ما معنى التخفيف وتقليل من عوامل الإنتاج؟ ما معنى كثير من الشعارات.

القانون المالي لم يعد كافيا وحده لأنه الآن هناك مسطرة أخرى أحدثها قانون التنظيمي لا بد أن تشرعوا فيما يتعلق بتنفيذها.

فكذلك، هذه المظاهر تتجلى في الضعف أنا قلت ضعف التشريع في مجال الاقتصادي، ضعف يتجلى كذلك في مدار الاستمرار في مقارنة إعداد قانون المشروع المالي على الصراع بين التخفيف من ثقل الإكراهات الجبائية والماكرو اقتصادية، يجب أن نخرج نسبيا لنبحث عن نموذج جديد، ونحن بدأنا في الجنوب في الصحراء بالخصوص عند إطلاق جلالة الملك من المشاريع المتعلقة والمرتبطة بالمفهوم الجديد للجهوية الموسعة.

المسألة الثانية تتعلق بالنمو الاقتصادي، مهم جدا من الأهداف الأولى في هاذ مشروع القانون المالي، التسريع ولكن لا بد أن نذكر بأن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المنتج والنوعي المنتج للشغل، وذلك من خلال العمل على الرفع من نسبة تنفيذ كل المشاريع التي أعلن عن انطلاقها.

ثانيا، رفع التحدي لجعل الاختيارات الاقتصادية المنهجية طوال الأربع سنوات الماضية والعمل على الرفع من تأثيرها بشكل إيجابي على المنتج الاقتصادي الوطني، وحجم مفعولها في تقليص الهشاشة البنيوية للاقتصاد الوطني.

المدخل الرابع لعرضنا أمامكم يتعلق بالسياسة الاجتماعية وضرورة تطوير الخصائص الاجتماعي، أصبحنا مطالبون الآن، لم نعد نكرر هناك خصائص وهناك هول، لا بد لنا من تطوير من محاصرته بوسائل والأدوات الممكنة، إطلاق مشروع كبير مهم إنجاز 2020 مشروع أو تنمية العالم القروي، شيء إيجابي ومهم جدا، جديد في هذه الميزانية لا بد أن نشجعه.

الرفع من ميزانية وزارة الصحة 8 دالمليار من 8 دالمليار إلى 14 ملايين

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر لكم عن شكري بالمستوى الذي ميز النقاش حول هذا المشروع داخل مجلسكم الموقر، سواء خلال الجلسة أو خلال المناقشة العامة والدراسة والتصويت على مواد المشروع داخل لجنة المالية أو من خلال المناقشات التي ميزت اللجان القطاعية.

هاذي بضعة أيام كان لنا لقاء في تقديم المواد، واشتغلنا طيلة 13 ساعة لتقديم هذه المواد، ولكن أعتقد أنه كان داخل اللجنة أكثر ليونا من بعض الخطابات التي سمعناها، والتي سوف أحاول من منطلق مسؤوليتي كعضو في الحكومة الإجابة عنها.

ولا شك أنكم لامستم التوجه الإرادي للحكومة للتعاون مع مجلسكم الموقر، سواء من خلال تقديم الأجوبة والمعطيات الضرورية والتوضيحات أو من خلال التعاطي الموضوعي مع التعديلات المقترحة، عبر قبول ما يتجاوب منها مع الأهداف المؤطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2016، واحترام التوازنات التي بني عليها والالتزام في نفس الوقت بالدراسة الجدية والمتأنية لمجموعة من المقترحات في أفق تنزيلها في ما يلي من السنوات.

فمن بين 224 تعديل تم سحب 134 تعديل، هذا رقم مهم، ومؤشر إيجابي يعكس في نفس الوقت المستوى ديال النقاش داخل اللجنة والتفاعل الذي كان من طرف الحكومة من أجل شرح وتوضيح أبعاد هذه التعديلات.

وهنا إلى اسمحتو (طبعا هذا المجلس بتركيبته الهامة يضم في نفس الوقت ممثلين على المقاولات، ممثلين عن النقابات، ممثلين عن الأحزاب السياسية، طبعا الخطاب يكون في اتجاهات متعددة، ولكن سعدت في بعض الأحيان، في بعض الخطابات حين سمعت من بعض ممثلي النقابات دفاعا عن المقابلة، وهذا يُشكرون عليه، وسمعت في بعض الأحيان من بعض ممثلي المقاولات دفاعا عن الأجراء وهذا يشكرون عليه، والحكومة تدافع عن الأجراء وعن المقابلة وأنتم كذلك ونشارككم هذا الهم.

لكن الفرق هو أنه يجب أيضا أن تدافعوا معنا بمقتضى الدستور على شيء اسمه "التوازن المالي"، ألسي حيسان، هاذيك التعديلات لو كان لقيت ما ندي منها راه غندي منها، ولكن ملي كتجي كقول لي خاصنا نقصو من المداخل ونرفعو من النفقات وننقصو من المديونية وننقصو من العجز، هذا لا يمكن، لووفا يكون أكبر المبدعين في العالم، هذا ما كيتسماش إبداع.. لا غير تصنت لي الله يرضي عليك، أنت تكلمت وأنا أتكلم.

إذا كان هذا التعاون باش نشوف في هاذ المرحلة، وثانيا بعدا واحد القضية، هاذ قانون المالية كتحملوه ما لا يتحمل، هذا قانون المالية ديال سنة، صحيح أنه فترة، مرحلة، تسبقها مراحل لأنه عندو واحد السياق ما جاش ونزل، راه مرتبط بالسنة التي نودعها وبالسنوات الماضية وبالتوجه الحكومي، وبالبرنامج الحكومي ومرتبطة أيضا بما يقع

نسجل موقفنا على أنه مكسب للشعب المغربي، فلا يمكن التنازل عنه، بل هو أداة للتوازنات، ولا يمكن أن يخلق لنا من يشعر بأنه، يعني ثقل كاهل على المجتمع.

هناك حاجة إلى الإصلاح، الإصلاحات التي قامت بها، والأداة، والأدوات التي رافقته ايجابية جدا، ونحن معكم في هذا الاتجاه.

ولكن، لا بد كذلك أن لا نفرط في الامتيازات أو في المكتسبات لهذا الشعب، لأن اليوم، ممكن، ولكن، غدا، يمكن يكونوا عندنا حالات أخرى، لا، علينا أن ننتبه إلى هذا الموضوع.

إصلاح نظام التقاعد، إصلاح نظام التقاعد، وصل الوقت فيه الحسم مابقاش يمكن نتسناوا.

هناك مخاطر، الكل متفق على هاذ الشيء، هناك، لا بد كذلك أن يكون هناك حوار مع النقابات، أن يكون هناك إشراك الجميع.

لا بد، ولكن لا بد نحسموا بشكل نهائي في هذا الموضوع.

أخيرا، تلکم بعض المسائل التي نريد أن نعلنها عليكم، ونقدم لكم تقريرا مفصلا في هذه المواد التسعة التي عرضناها مختصرة عليكم، والتي عبرنا بشأنها من خلال مناقشتنا وتدخلاتنا في كافة اللجان القطاعية المختصة.

وعرضنا كذلك، وغرضنا هو أن نساهم في تأطير وتحسين مشروع مالية 2016، الذي نعتبره قنطرة مفصلية في المراحل الانتقالية التي تعيش سنتها الأخيرة هاته الحكومة، بعد استكمال كل الهياكل المتعلقة بتنزيل الدستور.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو.

والكلمة الآن للرد على تدخلات السادة رؤساء الفرق وممثلي المجموعات البرلمانية، للسيد وزير الإقتصاد والمالية، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بوسعيد، وزير الإقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، يسعدني أن أقف أمامكم لأجيب عن تدخلات السيدات والسادة المستشارين، رؤساء الفرق والمجموعات، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية.

مقدمتهم ممثلو الأمة، من خلال الارتقاء بالخطاب السياسي وتقوية أسس التآزر والتلاحم في التعاطي مع الرهانات والقضايا الكبرى التي تواجهها بلادنا على جميع المستويات.

ومما لاشك فيه أن الانتخابات الأخيرة التي عرفتها بلادنا، والتي مرت في جو إيجابي، وطبعا التوقيت ديال الانتخابات راه كان تشاور منذ البداية حول توقيت هذه الانتخابات وكان استعداد جيد لهذه الانتخابات، والدليل على ذلك أن الجميع نوه بها وببناها ومصداقيتها داخلها وخارجها، وتشكل هذه الانتخابات لبنة إضافية في مسار تعزيز وتحسين المكتسبات الديمقراطية لبلادنا ومرتكزا أساسيا لتفعيل الجبهوية المتقدمة، من خلال إبراز النخب المؤهلة لحمل رهان التنمية الجبهوية المندمجة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية التي أكد جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في خطابه السامي التاريخي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، على جعلها في صدارة تطبيق الجبهوية المتقدمة من خلال تفعيل النموذج التنموي لهذه الأقاليم.

والحكومة حريصة كل الحرص على تفعيل التوجهات الملكية السامية من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 77 مليار درهم لتفعيل هذا النموذج المندمج والطموح والذي يهدف إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي وخلق أكثر من 120.000 فرصة عمل لهذه الأقاليم وتقوية إشعاعها كجسر جهوي وقطب اقتصادي إفريقي وحلقة وصل مع أوروبا.

كما تؤكد الحكومة التزامها بتسخير كل الإمكانيات الدبلوماسية والقانونية والاقتصادية في مواجهة كل المترصين بالقضية الوطنية، تفعيلًا لمضامين الخطاب الملكي السامي الذي وجه من خلاله جلالة الملك، حفظه الله، رسائل قوية لكل المترصين بالوحدة الترابية للمملكة بأن المغرب لن يقدم أي تنازل ويرفض أي مغامرة أو إي اقتراح فارغ يستهدف نفس الدينامية الإيجابية التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي.

وبما أن اليد الواحدة لا تصفق، فتعبئة الجبهة الوطنية الداخلية مطلوبة من أي وقت مضى من أجل استباق مناورات الخصوم وفضح الأوضاع المأساوية واللا إنسانية لأبناء الصحراء في مخيمات تندوف والخرق المنهجي لحقوقهم الأساسية في العيش الكريم والتلاعب بالمساعدات الإنسانية والتصدي بكل الوسائل للحملات العدائية التي تستهدف التشكيك في مغربية الصحراء أو تمس بالمصالح الاقتصادية لبلادنا.

وينبغي في نفس الوقت تعزيز الانخراط الجماعي للتعريف بعدالة قضيتنا الوطنية والتقدم والأمن والاستقرار الذي تعرفه بلادنا، مشكلة بذلك استثناء ونموذجا فريدا في ظل التحولات الجيو إستراتيجية الكبرى التي يعيشها العالم وتعيشها منطقتنا على وجه التحديد، ويعود الفضل في ذلك إلى الإصلاحات التي انتهجتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، والتي زاوجت بين الجرأة في الدفع بالإصلاحات

في العالم، ما يقع في العالم واحنا نجيو عاد هاذ الظرفية التي تقع في العالم لأنكم كتشوفوا غير حسب طبعا منظوركم، ولكن يجب-طبعا أحترم المعارضة لأن تعارض-ولكن إذا كانت معارضة موضوعية ندخل في نقاش موضوعي، باش نشوفو أشنو هي الأسباب والمسببات اللي جعلت هاذ قانون المالية أولا هاذ المشروع كله ينزل وعلاش؟ وكيفاش؟ وإلى كان شي تحسن، شي إبداع، أسيدي ما كاين مشكل، نبدع جميعا).

134 تعديل سحب، لكن قبلت الحكومة 31 تعديل، طبعا ورفضت بعض التعديلات 37 لأننا نعتقد أنها تُخل بالتوازن المالي، ولكن في بعضها وعدت الحكومة أن تدرس بعض المقترحات، وهذا يعني جاري بها العمل، وأعتقد أن هذه الإحصائيات تدل إن دلت على شيء بالرغم من بعض الخطابات من هنا من هذا المنبر أنه في اللجنة كان هناك جو آخر، جو إيجابي، جوبناء، نعتز به جميعا.

وكما أكدت على ذلك أكثر من مرة، الحكومة حريصة على استثمار هذا النقاش الجاد والبناء من أجل تثبيت أسس التعاون مع المؤسسة التشريعية في إطار ما يستلزمه التشاور البناء والتفاعل الهادف نحو تقديم الأفضل والأحسن لتطوير بلادنا وتوفير سبل العيش الكريم للمواطنين بكل فئاتهم ومناطقهم، وهذا هم أيضا نتقاسمه جميعا.

وبقدر حرص الحكومة على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، فهي حريصة أيضا على المضي قدما في تنفيذ التزاماتها وتحمل مسؤولياتها رغم بعض القرارات التي يمكن أن تُنظر إليها نظرة مغايرة، لأنها فعلا قرارات بعض الأحيان صعبة تتطلب قرارا شجاعا وتتطلب إقداما كبيرا.

ولم تنخرط الحكومة في يوم ما في منطق القطيعة أو التنكر للمنجزات التي حققتها بلادنا في ظل الحكومات السابقة، بل يبنينا عملها بالأساس على استثمار التراكمات التي عرفتها بلادنا بإيجابياتها وبسلبياتها، فالرهان هو تحسين المكتسبات التي راكمتها بلادنا في ظل هذه الحكومات المتعاقبة، ولكن في نفس الوقت مواجهة التدايعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة بما يقوي أسباب الاستقرار والتوازن، ويعزز الثقة في بلادنا والمعالجة التدريجية للمعيقات التي تحول دون بلوغ معدلات النمو التي تمكنا من خلق فرص الشغل وتقليص الفوارق بين فئات المجتمع ومناطق وجهات البلاد.

ويأتي على رأس هذه الأولويات التي تواجه بلادنا، بدون مزايدة، إصلاح التعليم الذي يعد كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش، عماد تحقيق التنمية ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر ومن نزوعات التطرف والإنغلاق.

ومن المؤكد أن تحقيق ما نصبو إليه جميعا من تطور ورفق وإشعاع لبلادنا ومن استقرار وأمن وعيش كريم لمواطنينا لن يتأتى إلا بتضافر جهود كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، وفي

اقتصادية؛

- الهدف الثاني هو إعادة النظر في النموذج التنموي أو نموذج النمو لبلدنا؛

- الثالث هو تنزيل الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى؛

- الرهان الرابع هو تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ففيما يخص استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، فالإنجازات المحققة وبإجماع كل المتدخلين تحدثت عن نفسها، فقد تم تقليص عجز الميزانية إلى النصف وعجز ميزان الأداءات إلى الثلث، وربما إن شاء الله هاذ السنة كنا في 9.5 في عجز ميزان الأداءات، ربما هاذ السنة غادي نوصلو إلى ناقص 1.5% فيما يتعلق بعجز ميزان الأداءات وهو اعتبره إنجاز كبير، لأن كما قلت العجوزات، ولكن عن أي عجوزات نتكلم؟ وأين كنا وأين نحن؟

هذا ماشي زهو وافتخار، لأن هذا في آخر المطاف راه بلادنا اللي كتربح، الحكومة تقوم بعملها، وطبعا وتقول ما تقوم به، وطبعا في إطار واحد التشاور والتشارك، ولكن هذا ليس من باب الزهو والافتخار والانتشاء بقدر ما هو من باب الارتياح، صحيح، ومن باب القيم بالمسؤولية.

وقد تحققت هذه النتائج الهامة بفضل الإصلاحات المسؤولة والجريئة وبفضل الإجراءات المالية الصائبة التي انتهجتها الحكومة ولا يمكن ربطها بأي حال من الأحوال فقط بالعوامل الخارجية، الله أكبر. ملي تتكون شي حاجة مزيانة تنقولوهاذي عوامل خارجية، ملي تتكون شي حاجة خايبة تنقولوهاذي الحكومة.

صحيح، العوامل الخارجية ساعدت، الحمد لله، الأمطار، والحمد لله، الهبات التي كانت بمناسبة الزيارة الميمونة لصاحب الجلالة لدول مجلس التعاون، والحمد لله انخفاض في الفاتورة الطاقية.

وبخصوص الأمطار، نحمد الله أن صاحب الجلالة، حفظه الله أمر بإقامة صلاة الاستسقاء إن شاء الله يوم الجمعة، وأريد أن ترددوا معي جميعا "اللهم اسق عبادك وهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت، اللهم اسق عبادك وهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت، اللهم اسق عبادك وهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت".

فتقليص عجز الميزانية ووقف النزيف جاء بفضل التتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية واتخاذ الإجراءات الضرورية والصائبة في الوقت المناسب كتحسين تحصيل الموارد الجبائية وتقليص نفقة التسيير بحوالي 10 مليار من الدراهم بين 2012 و2016.

يضاف إلى ذلك -وهذا هو المهم- الإصلاح الشجاع والجريء لصندوق المقاصة. الإخوان، سموه ما تريدون، سموه تفكيك لصندوق المقاصة، سموه ارتجالي، سموه .. هذا الإصلاح، ويشهد الجميع، أن بلدنا تتكلم عليه منذ أكثر من 15 سنة و20 سنة، وأقولها ويجب أن نكون صادقين ولا أحد كان يمكن أن يقترب منه، حتى وصل إلى مستوى

السياسية وإطلاق الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية والنهوض بالتنمية البشرية وتعزيز الأمن الروحي للمغاربة وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني القائم على الوسطية والاعتدال وتوفير كل الإمكانيات والوسائل لتقوية التدخلات الاستباقية للقوى الأمنية في مواجهة كل مظاهر التطرف والإرهاب.

ومرة أخرى، لا يفوتني أن أنوه باسمكم جميعا ومن جديد بالجهود الجبارة وباليقظة الدائمة ونكران الذات التي يبذلها الساهرون على حوزة الوطن وسلامة ترابه وأمن مواطنينا وممتلكاتهم من قوات مسلحة ودرك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية ومسؤولي الإدارة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات بمجلسكم الموقر، لا بد من التذكير مرة أخرى أن الحكومة تسلمت مهامها في سياق دولي يتسم بتداعيات اقتصادية وظرفية عالمية صعبة كانت أثرت كثيرا على توازاناتنا، من هنا جاءت العجوزات، لأن العجوزات ما جاتش مع هاذ الحكومة، راه كانت عجوزات أيضا في السابق.

راه في التاريخ ديال المغرب يلاه عامين اللي درنا فائض في الميزانية، وفي التاريخ ديال المغرب ربما ما عمرنا درنا فائض في الميزان التجاري، غير باش نعرفو، لكن العجوزات فيها وفيها، كتوصل لواحد العجوزات تصبح عائقا، وتخل بالتوازن المالي، ولهذا كانت من أولوية الأولويات في هذه الحكومة أن تنظر إلى التوازن المالي لأنه هو الأساس، راه ماشي التوازن المالي هدف، راه وسيلة لبناء اقتصاد قوي يمكنه من طمأننة المقاولات التي تشتغل حاليا والمقاولات التي تريد أن تستثمر في بلدنا، لأن ملي كيختل التوازن أش كيوقع؟ خاصك تقاد الميل، باش تقاد الميل خاصك تزيد في المداخيل. باش تزيد في المداخيل إلى ما كانش عندك خاصك تزيد في الضرائب، وهو ما لم نفعل حاولنا- وهذا هو الإبداع بعينه- حاولنا أنه في نفس الوقت أن يكون هناك إعادة تدريبية للتوازنات المالية، لكن دون أن يكون هناك مساس بالمنظومة الضريبية في إطار الزيادة، ما عدا ما تم الاتفاق عليه وغادي نجي لوفي إطار المناظرة الوطنية، التي كان هناك حولها إجماع وغادي نجي نتكلم على المناظرة.

لقد كان الوضع الذي وصلت إليه ماليتنا العمومية وتوازناتنا الخارجية يستدعي نظرة متبصرة وجرعة قوية من الإرادية والثبات والإقدام وحسن المبادرة المسؤولة والإبداع من أجل وقف النزيف، ولكن في نفس الوقت اعتماد تدابير هيكلية موازية ترتكز على تقويم النموذج الاقتصادي لبلادنا لاستباق مرحلة ما بعد الأزمة، وقد كان أمام الحكومة 4 رهانات:

- الرهان الأول هو إعادة التوازن أو استعادة التوازنات الماكرو

المواطنين، كما أن الحكومة حريصة على التتبع الدقيق لأوضاع السوق الدولية والوطنية للمحروقات ومراقبة مدى تنافسية الشركات وتطور الأسعار بين مختلف مناطق المملكة.

وللتذكير فقط، فتفاقم عجز الميزانية هو نتيجة لتراكم انطلق منذ سنوات كنتيجة للسياسات الميزانية التوسعية الإرادية لبلادنا في مواجهة الأزمة.

ملي جات الأزمة في 2008 كانت هناك فعلا سياسة جيدة وصائبة التي هي ندمو الاستهلاك وندعمو الطلب الداخلي عبر مجهود ميزانتي كبير، والتي مثلا راه ما شي تنتقدو.. بالعكس هذا ما كان وهاذيك التي دول العالم كلها دارتو، ملي تتجي الأزمة تندعمو السوق الداخلي، ولكن هذا عندو واحد المدى لأنه يؤثر على الميزانية ويؤثر على العجز (Ce n'est pas une politique soutenable) ليست سياسة مستدامة، واحد الوقت يجب ملي كتأدي هاذيك السياسة الهدف ديالها يجب الرجوع إلى سياسة متزنة، سياسة تعود بالتوازنات إلى ما هو عقلاي وما هو منطقي.

فهاذ السياسة التوسعية دالميزانية في هذه السنوات أدت أيضا إلى عجز الميزانية، مما أدى إلى ارتفاع المديونية الذي هو نتيجة لتراكمات وارتفاع تحملات فوائد الدين هي نتيجة أيضا طبيعة لارتفاع حجم المديونية.

وكل محاولة لارتفاع المديونية بسياسة هذه الحكومة فهي تحديد نوعا ما عن الصواب وتبغي بعض التضليل والكلام غير الصائب، على العكس هذه الحكومة وبفضل التدابير الشجاعة والجريئة والصائبة التي اتخذتها لتقليص عجز الميزانية، تمكنت من تقليص الوتيرة السنوية لارتفاع معدل مديونية الخزينة إلى 1.9 نقطة من الناتج الداخلي الخام في نهاية 2014، مقابل معدل ارتفاع سنوي، كانت كل سنة المديونية تتزايد ب 3.8% من 2009 إلى 2013 ومن المنتظر أن تستقر هذه المديونية، إن شاء الله، خلال هذه السنة في أفق بداية انحدارها بالنسبة للسنة المقبلة.

هاذي بعض الأرقام والتي كتدل على أن مديونية الخزينة لا تتعدى 64%، أما المفهوم المندمج للمديونية العمومية فهي لا تتعدى 66% من الناتج الداخلي الخام، ربما هذه أرقام رتيبة وباردة، ولكنها صحيحة، ما شي الأرقام التي مغلوطة، والتي ربما هاذ الأرقام أيضا غارقة في التفاؤل، ولكن في نفس الوقت يجب أن لا ندلي بأرقام غارقة في التشاؤم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلکم كانت النتائج المحققة على مستوى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، والتي لم تكن محط صدفة عابرة أو ابتسامة حظ، لأنه في

لا يطاق، لأنه في الأصل المقاصدة هو دعم القدرة الشرائية للمواطنين، صحيح، ولكن درنا الدراسة الأولى والثانية والثالثة تتقول لك أودي هاذ المنظومة غير صالحة، لأن يستفيد منها الجميع، يستفيد منها الضعيف والمتوسط والقوي والتي عندو ليصانص ولي عندو 4x4 والتي عندو..

ولهذا كان لابد أن نقوم بمبادرة وقامت بها الحكومة من أجل هذا الإصلاح، وهو إصلاح فعلا، ولا يتم فقط اختزاله في المقايضة، بل هو إصلاح شمولي ينبني على رؤية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية الاجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات مواكبة توازي بين دعم قطاع النقل والتأمين ضد خطر ارتفاع الأسعار وتوجيه الهوامش لاستهداف الفئات الاجتماعية الهشة وتعزيز البنيات التحتية الصحية. ملي تهضرو على النقل، غير واحد المبادرة (ديال الحكومة التي تدعم هذالك الطاكسيات الصغار والكبار، والتي تكلف مئات الملايين من الدراهم، والتي في نفس الوقت تحافظ على الطاقة، في نفس الوقت كتحافظ على (la consommation) الاستهلاك ديال هاذ المواد، وفي نفس الوقت بالنسبة حتى للمواطنين الذين يركبون هذيك الطاكسيات الكبار وما تجر علينا من آفات في الحوادث والموتى والقتلى في الطرقات).

فهذا الإصلاح ليس.. وهنا بعدا واحد القضية خاصنا نعرفو علاش كنتلکم، الإخوان في المعارضة، أنا غير باش نجاوبکم، قولوا ليا إما هاذ الشي تقشفي ونجاوبکم عليه، ولا قولوا ليا أودي راکم كتزيدو بزاف في بعض الميزانيات، ها 40% وها 20%، كنجي نجاوبکم عليه.

راه ما يمكنش نقولوا راه كتديرو التقشف وفي نفس الوقت تيقول لك علاش زدتي 40% ولا 20% لهادي وعلى الصحة كانت 8 ديال المليار ولات دابا 13 مليار باش نعرفو.

ليس هناك أي إجراء تقشفي، وأتحدى قولي ليا غير أشنو هي الميزانية التي تم التقليص منها؟ خصوصا شي ميزانية اجتماعية؟ التقشف هو اللي دابا واقع، دابا تهضرو على الضرائب، انظروا غير انظروا ما يقع في بلدان أخرى، إلى كان.. لا التعليم لم تنقص ميزانيته، لم تنقص ميزانيته أبدا، أبدا، نجيبو الأرقام، شوفوا غير أشنو واقع؟ دابا ملي تهضرو على الوضعية، شوفوا ما يقع في بعض البلدان، في بعض البلدان التي تنتج النفط، والتي اليوم غادي تدخل ضرائب جديدة، غير باش نعرفو آش تنقولو.

إذن هذا الإصلاح لم يكن إصلاحا تقشفيًا، ولا يستهدف الطبقات الفقيرة والمتوسطة، بل يهدف إلى القطع مع سياسة استهلاكية وريعية، كانت فوائدها محدودة الأمد مع فتح المجال لنوعية اقتصادية تهدف إلى التنمية القطاعية المستدامة وتعزيز البرامج الاجتماعية وتحسين استهداف الفئات الهشة والمستضعفة.

ويندرج تحرير بيع المواد النفطية السائلة ابتداء من فاتح دجنبر من هاذ السنة في إطار الرؤية المندمجة للإصلاح، وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات لضمان التزويد العادي للسوق بأسعار معقولة وفي متناول

استقراره فيما يتعلق بالتقلبات الجوية، ناتج أساساً من شيئين: أولاً، تطوير الفلاحة بشقيها، طبعا شقيها، ولكن الشق الفلاحي العصري، الذي يثمن المنتوجات والذي يقلص أو قلص من نسبة الحبوب بصفة عامة، وفي نفس الوقت ارتفاع ثقل وقوة القطاعات الأخرى، خاصة القطاعات المنتجة والقطاعات المصدرة.

ومما لا شك فيه، أن "مخطط التسريع الصناعي" الذي أطلقته الحكومة بتوجيهات ملكية سامية، ساهم وسيساهم في المستقبل في إعطاء دفعة جديدة للقطاع في أفق رفع القيمة المضافة للصناعة من 14% إلى 23% سنة 2020، وذلك من خلال اعتماد مقاربة جديدة ومبتكرة، تهدف إلى تطوير منظومات صناعية تهدف إلى خلق دينامية جديدة بين المجموعات الصناعية الكبرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

فاستقطاب استثمارات شركات عمالية كبرى ك (Renault) و (Peugeot)، سيمكن من تطوير نسيج مقاولاتي وطني يوفر فرص الشغل ويرفع من نسبة الإنتاج المحلي والارتقاء بمختلف مكونات الصناعة الوطنية إلى مستويات أعلى في سلسلة القيمة القطاع.

وتؤكد كل المؤشرات، وعكس ما جاء في بعض التدخلات، أننا نسير في الطريق الصحيح، فرقم المعاملات قطاع السيارات، قطاع السيارات بصناعاته وبصناعة أجزائه وغنجيو..

أسيدي نسميها صناعة، نسميها تركيب، نسميها ما تشاؤون، هاذ القطاع يشغل الآن 85 ألف من شباننا وشاباتنا، هاذ القطاع الآن يصدر 50 مليار إلى الخارج، هاذ القطاع الآن عندو نسبة الإدماج ديال 42%، وغادي، إن شاء الله، ملي تجي (Peugeot) غيولي نسبة الإدماج في حدود 80% وغيشغل 165 ألف منصب شغل، وفي 2021 غيصدر أكثر من 120 مليار درهم، هاذ القطاع—وأنتم تتابعون—هي غير جات دابا هاذ (Peugeot) و (Renault) وجاوا المغرب وقالوا بسم الله؟

أنتم تتابعون ما تقرؤون في بعض الصحف، كان هناك.. أولاً هما قاموا بدراسة وكان هناك تنافس لجلب هذه.. هذه صناعة، طبعا إلى كنتوا الصناعة كتعني أن خاصها تكون شي ماركة ديال المغرب، إن شاء الله غتجي من بعد، ولكن راه ماشي كل البلدان عندها ماركات ديالها. غادي، إن شاء الله، ومع هاذ الشي اللي جاي وهاذ (Les chercheurs) وهاذ العلماء، إن شاء الله، اللي غيتعلموا عندنا حتى احنا يكون عندنا هذا الطموح، لكن هذه بداية لقاعدة صلبة لهذا القطاع الذي يشغل والذي يصدر والذي يساهم في الاقتصاد الوطني.

وانسجاماً مع إستراتيجيتها لتشجيع التصنيع وتطوير باقي المخططات القطاعية، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لدعم الاستثمار الخاص والمقاول، لاداعي لسرد كل التدابير، منها نقصنا من ذاك السقف 200 مليون إلى 100 مليون فيما يتعلق بالاستثمارات التعاقدية، منها تمديد مدة الإعفاء ديال التجهيزات المستوردة من 24 شهر إلى 36 شهر،

السياسة كما في الاقتصاد يجب العمل، قال لك: "اعقلها وتوكل"، ولكن كاي واحد المثل آخر يقول لك: "قاتل بسعد وإلأفدع"، السياسي هو الذي يدبر أموره، إذا كانت هناك ظرفية مواتية يجب أن يستغلها لبناء المستقبل، لأنها لا تدوم، وإذا كانت هناك ظرفية صعبة يجب أن يستثمر ما استغله في الظرفية السابقة وأن يحاول تجاوزها، لأن حتى الظرفية الصعبة لا تدوم.

طبعا، هاذي ماشي محطة ماشي صدف، يجب استثمار كل ظرفية وكل المسارات من أجل التوجه للمستقبل، وأن يكون هناك استباق في كل الأشياء، لأن—كما قلت—الأشياء غير مستقرة في كل الميادين ولا تدوم، ولكن في حقيقة الأمر أن هاذ النتيجة هي نتيجة لإصلاحات بنيوية وجريئة، تبنتها الحكومة في ظل سياق اقتصادي مضطرب على المستوى الوطني والجهوي.

وقد سارت الحكومة على نفس النهج في إطار إستراتيجيتها لتجديد نموذج النمو، من خلال العمل على تشجيع العرض عبر توسيع القاعدة الإنتاجية وتشجيع التصنيع مع تنويع الأسواق، حتى لا يبقى الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات الظرفية بأوروبا، ولكن في نفس الوقت استثمار الهوامش المتاحة على مستوى دعم الطلب، وخاصة مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتقوية الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل.

وهنا أيضا (ملي كهضرو على ضرب القدرة الشرائية، باش كنفيسو القدرة الشرائية؟ كنفيسوها بالأسعار وكنفيسوها بالمداخيل.

الأسعار، يا إخواني، نقيسها بنسبة التضخم، حين يكون هناك تحكم في نسبة التضخم لا يمكن أن نقول أن هناك ضرب للقدرة الشرائية، وحين نقيس بكل ارتفاع دابا كتقولوا لنا: أودي راه الارتفاع ديال المداخيل ديال الضريبة على الدخل، صحيح. ولكن ماشي بزيادة النسب، ارتفاع الضريبة على الدخل ماشي بزيادة النسب، ارتفاع المداخيل إذن هناك ارتفاع في مداخيل ديال الضريبة. إذن ارتفاع في المداخيل العامة ديال الأجراء، ما تنقولش الأجر، الأجراء المداخيل ديال الأجراء).

ومن المؤكد أن الاختيارات الصائبة التي انتهجتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، وفي ظل الحكومات المتعاقبة، بتطوير الإستراتيجيات القطاعية، مكنت من إحداث تغيير عميق في بنيت الاقتصاد الوطني، تتمثل من جهة في تقلص مساهمة زراعة الحبوب في القيمة المضافة الفلاحية إلى أقل من الخمس لصالح المكونات الأخرى ذات القيمة الفلاحية القيمة المضافة والإنتاجية العالية والقليلة التأثير بالجفاف، والتي أصبحت تشكل حوالي 70% من القيمة المضافة، ومن جهة أخرى في تقلص حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، نتيجة تنامي حصة القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات.

إذن هذا التحول الذي يعرفه اقتصاد بلادنا، والذي يؤكد على

فعلا قديم وتراكم قديم فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، التي تراكمت عند هاذ الشركتين أو هاذ المؤسستين.

كل هذا يبين أن التدابير الجبائية المتخذة، سواء في إطار مشاريع قوانين المالية السابقة ومشروع قانون المالية لسنة 2016 تستجيب لنسق واضح، وتنسجم مع التوجهات المؤطرة لسياسة الحكومة، وخاصة التوجه نحو التصنيع وتطوير باقي المخططات القطاعية وفي مقدمتها "مخطط المغرب الأخضر".

السيدات والسادة،

لا يمكن أن نحمد الله ونعبر عن اعتزازنا وارتياحنا حين نقارن وضعية بلادنا أو اقتصاد بلادنا وماليتنا اليوم، مع المسار الذي أخذته خلال السنوات الماضية. صحيح أننا انتقلنا وهذا أيضا تقوله بعض الأحزاب السياسية نرجعوا للتاريخ هاذي 3 سنين 4 سنين، نشوفو أشنو كنا كنفولو؟ كنا نقول أننا في مرحلة كنا على شفى حفرة من فقدان قرارنا السيادي الاقتصادي والمالي.

الآن، الحمد لله، تجاوزنا هذه المرحلة ولكن هذا لا يعني أننا يجب أن نُسدل أيا ديننا، يجب أن يكون هناك المزيد من العمل والمزيد من الجهد لرفع تحديات أخرى.

نحن واثقون في سياستنا وفتحنا، وهذا لا تقوله الحكومة وحدها، لأن حتى إلى ما تيقنوش الحكومة، أجيوو نقولو أسيدي ما يقوله الآخرين، المؤسسات المالية الدولية كتقول رئيس مجموعة البنك الدولي قال كلمته في "ليما" في الاجتماع السنوي ديال مجموعة البنك الدولي أن المغرب يقدم نموذجا للبلدان التي تقوم بإصلاحات قوية من شأنها تشجيع النمو، يضاف إلى ذلك إشادة صندوق النقد الدولي بنجاعة إستراتيجيتنا التنموية واستقرارنا خلال تقاريره الأخيرة وتأكيد أحقية بلادنا لدرجة الاستثمار من لدن وكالات التنقيط الدولية.

فالحكومة تمضي بثبات نحو بناء اقتصاد قوي وتعزيز مناعته في مواجهة كل أنواع التقلبات المناخية والمالية والاقتصادية، من خلال نهج إصلاحات بنوية ترتكز على استثمار التراكمات الإيجابية واتخاذ مبادرات الإصلاحات الشجاعة وكل النتائج المحققة لن تزيدنا إلا إصرارا على التعبئة والمضي قدما في تفعيل الإصلاحات ورفع التحديات المتعلقة أساسا بإصلاح التعليم وتقليص البطالة وإصلاح منظومة التقاعد.

الحكومة تضع التشغيل في مقدمة أولوياتها، ولن يتأتى حل إشكالية البطالة إلا من خلال إطلاق دينامية النمو، لكن بالموازاة مع ذلك هناك تقوية آليات الوساطة وتحسين أداء برامج التشغيل وتوجيه النظام التربوي لتلبية حاجة منظومات الإنتاج وإحداث مسالك مهنية وجعل قانون الشغل أكثر ملائمة لسوق الشغل، فالتوجه نحو تسريع الجهود التصنيعية وباقي الاستراتيجيات القطاعية وتوفير الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكل من شأنه تحسين نسبة النمو، وبالتالي فتح آفاق

منها تسريع الإرجاعات الضريبية على القيمة المضافة ما كنهضرش على (le butoir) كنهضر بصفة عامة اللي كانت في حدود ثلاثة ديال المليارين 2009 و2011، عفوا (c'est ça)، 2009-2011 كانت الإسترجاعات في حدود 3 ديال المليار، ارتفعت هذه الإسترجاعات للمقاولات بين 2012 و2014 إلى 5.3 مليار درهم سنويا، منها تسوية المتأخرات ديال الأداء المتراكم على بعض المؤسسات العمومية للأكاديميات الجهوية إلى آخره.

وتم تعزيز هذه الإجراءات الهامة بمجموعة من التدابير اللي جينا بها في القانون المالية أو مشروع قانون المالية ديال 2016، منها إرساء تعريف للأسعار النسبية بنسبة للضريبة على الشركات، تأخذ بعين الاعتبار مستوى أرباحها، وهذا كان مطلب قديم اللي طبعها المقاول، واحنا ما كنهضموش ملي كنفولو أننا ندعم المقاول.

بالعكس، بالعكس، وأقولها للمواطنين وللمغاربة جميعا، أن راه إلى تهلينا في المقاوله راه كنهلاو في بلادنا، المقاوله المواطنه والمسؤولة، إلى تهلينا في المقاوله المواطنه والمسؤولة راه احنا كنفو الثروة ديال بلادنا، إلى تهلينا في المقاوله المواطنه والمسؤولة راه احنا كنفو مناصب الشغل، نحن ليست عندنا أي.. لأن ملي كنهلاو في المواطنه والمواطنه أو المقاوله المواطنه والمسؤولة، راه أيضا كنهلاو في أجرائنا وكنهلاو في شبابنا الذين يبحثون عن عمل.

من بين الإجراءات:

- تعميم الضريبة على القيمة المضافة المطبقة بالنسبة للاستثمارات بحال في حالة ذلك الدين الضريبي غير القابل للإرجاع؛

- تقوية تنافس قطاع الصناعة في مواجهة القطاع غير المهيكل عبر تمكينه من استرداد الضريبة على القيمة المضافة على العناصر الداخلة في الإنتاج داخل الأصل الفلاحي؛

- تخفيض الأساس الخاضع للضريبة بالنسبة لواجبات التسجيل المطبق على الإيجارات الحكرية؛

- إقرار الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للطائرات، ولكن الطائرات غير اللي فوق 100 بلاصة، لأن اللي تحت 100 بلاصة.. اللي كاي شي وحدين هنا فوق 100 بلاصة، وأيضا القطارات والتجهيزات السككية لنقل المسافرين؛

- إعفاء عميلة تفكيك الطائرات من الضريبة على القيمة المضافة لخلق واحد النشاط الذي يمكن أن يشغل شبابنا؛

- تخصيص، وهذا أيضا مهم جدا، تخصيص 1.8 مليار درهم للمكتب الوطني للسكك الحديدية و2 مليار درهم لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء لتصفية الدين المتراكم خلال السنوات الماضية.

هذه، يا إخوان، أكثر من 3 المليار و800 كانت تشكل عائقا كبيرا بالنسبة لهذه المؤسستين في مواجهة استثماراتها المهمة، واخذات الحكومة مسؤوليتها وقعت مع هذا المكتب وحلت لهم واحد المشكل اللي

ينبغي الانكباب عليها جدياً حتى تتمكن من إيجاد الآليات الكفيلة بتسهيل ولوج الشباب إلى سوق الشغل، (ليس هناك أي تضارب مع المندوبية السامية للتخطيط فيما يتعلق بالبطالة، لأن كل مرة كيخرج واحد الرقم، خاصنا غير ذاك الرقم ندرسوه ونثبتوه ونحللوه ونشوفو أشنو هما العوامل الظرفية؟ لأن منين كيخرج الرقم؟ كيخرج على (trimestre) على فصل).

طبعاً، هناك تغيرات لا يمكن أن نرى البطالة إلا على واحد المدة اللي يمكن غتشوف واش هناك شغل، ولكن، نحن أملنا، كل الأمل أنه بواسطة هذه السياسة التي تتبعها الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار بصفة عامة وفي مجال التصنيع وفي مجالات أخرى سوف تقلص، إن شاء الله، البطالة. مع العلم أن الأفواج، هناك تغير ديمغرافي، وهناك أفواج أكبر فأكبر، كل سنة هناك أفواج تزيد ديال الشباب الحاصلين على الشهادات التي تنزل إلى سوق الشغل من أجل البحث عن العمل، حتى هاذ المعطى يجعل أنه يجب على اقتصادنا أن يكون أقوى وأن تكون نسبة النمو أقوى حتى يمكن من استيعاب هذه الأفواج المتزايدة التي تنزل إلى سوق الشغل كما قلت.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذا كانت الحكومة قد وفقت بما التزمت به فيما يخص إعادة التوازنات الماكرو اقتصادية ووضع أسس التحول على مستوى نموذجنا التنموي، فقد حرصت كذلك على تنزيل الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية وفق منطق التدرج وعلى أرضية التشارك والحوار الذي يدمج مختلف الفاعلين ويغتنى بمختلف الآراء، فإصلاح القضاء تم في إطار التشاور، كما تم إعداد القانون التنظيمي لقانون المالية بتعاون مع المؤسسة التشريعية، وها نحن اليوم نتوفر على دستور للمالية العمومية يضيء أهدت المعايير العالمية الدولية.

ووفق نفس منطق التشاور والتشارك مع كافة الفاعلين وعلى رأسهم المؤسسة التشريعية، تمت بلورة الإصلاح الجبائي في إطار مناظرة وطنية للجبايات، ويتم تنزيله تدريجياً وفق نفس المقاربة من خلال تعبير الحكومة المتواصل لاستعدادها لمناقشة كافة المقترحات التي تستجيب للرؤية المؤطرة لهذا الإصلاح.

فلا يمكن اختزال تنزيل مضامين وتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات في إدراج تعديلات تقنية تشمل مراجعة بعض الضرائب أو تغيير بعض النسب أو بعض القواعد، بل تستوجب دراسة متعمقة وتحليل للمعطيات المتعلقة واستقراراً أيضاً جائبياً، وهذا شيء مهم في إطار مقاربة تشاركية مع كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد اكتست بعض الاقتراحات طابعاً أولويات واستدعت بذلك وضع الصيغة النهائية لمشاريع القوانين المتعلقة بها من أجل ترجمة إرادة الحكومة في التفعيل الفوري للتوجهات المنبثقة عن المناظرة،

جديدة في مجال خلق فرص الشغل.

كما أن اهتمام الحكومة منصب بالأساس على إرساء نجاعة أفضل للاستثمار العمومي من خلال تسريع وثيرة الانجاز، حيث ارتفعت نسبة إنجاز الاستثمارات الميزانية العامة من 59% سنة 2012، إلى 68% سنة 2014، ونسبة النفقات الملتزم بها برسم الحسابات الخصوصية للخزينة، ارتفع الإنجاز، لأن هذا كان أيضاً سؤالاً في التدخلات ديالكم، هناك ارتفاع في الغلاف المالي المخصص للاستثمار، وهناك أيضاً ارتفاع في نسبة الإنجاز، (le taux d'émission) ارتفع. هذا طبعاً بواسطة العمل الذي تقوم به كل القطاعات الحكومية.

بالنسبة للحسابات الخصوصية للخزينة، ارتفعت نسبة الإنجاز من 58% إلى 63%،

وتم تقليص الاعتمادات المرحلة، التي كانت دائماً كتخلق عائق من 21 مليار إلى 17 مليار هاذ السنة.

والآن، دخلنا في واحد الإصلاح كبير جداً وهام، ربما ما جاش في التدخلات ديالكم اليوم، هو الإصلاح ديال القانون التنظيمي للمالية، والذي تمت المصادقة عليه بمساهمتكم، بمساهمة هذه المؤسسة، والذي يعتبر مكسباً كبيراً لبلادنا، لأنه هو اللي غادي يؤطر، يعني، احنا حتى هذاك دستور، نقولو دستور المالية، لأنه هو اللي غياطر قوانين المالية مستقبلاً من أجل مقروئيتها وحكامتها ومن أجل تناسقها ومن أجل مسؤولية أكبر للآمرين بالصرف وكل المزايا التي جاء بها هذا المشروع، لا داعي الآن إلى التذكير بها.

هذا، إضافة إلى اعتماد انتقاء أفضل للمشاريع التي تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات التأهيل الاجتماعي والتربوي، ويأتي على رأس المعايير المعتمدة مساهمة المشاريع الاستثمارية في إحداث فرص الشغل للشباب.

وموازة مع توجه الحكومة نحو دعم دينامية النمو والاستثمار المحدث لفرص الشغل، فقد اتخذت مجموعة من التدابير الهادفة إلى تقوية قابلية تشغيل الشباب، وخاصة حاملي الشهادات.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع في 19 نوفمبر 2015 على الاتفاق الإطار الخاص ببرنامج استكمال تأهيل 25 ألف شاب من حاملي الإجازة ومدتهم بكفاءات جديدة تمكّنهم من فرص أكبر للاندماج في سوق الشغل، وتبلغ النفقات المرصودة لهذا البرنامج الهام ما يناهز 500 مليون درهم.

كما ستعمل الحكومة على تقوية وتحسين البرامج النشيطة للتشغيل وآليات الوساطة في سوق الشغل، وفي هذا الإطار، سيتم إدماج حوالي 65 ألف شاب باحث عن الشغل، في إطار برنامج التكوين من أجل الاندماج.

ومما لا شك فيه، أن معضلة البطالة تبقى من أهم الرهانات التي

سيخول للجهة وضعا متقدما ودورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، فهو يخول للجهة دور الصدارة في وضع برامج التنمية على المستوى الجهوي وتنفيذها ويمكنها من اختصاصات واسعة، تتوزع ما بين اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات يمكن أن تحولها الدولة إلى الجهة.

طبعاً هاذ الجهة اللي غادي، إن شاء الله، اللي بدا التفعيل ديالها وبعد المسلسل القانوني والانتخابي هناك التفعيل ديالها المالي، إلى التزمنا غير بذلك الشيء اللي كان في القانون التنظيمي ديال الجهات يقولون غنرفعو كل سنة واحد النقطة بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وغنرفعو ذلك الضريبة على الرسم ديال الضريبة على التأمين من 13% إلى 20%، هاذ الشيء اللي تيقول، وتيقول في الأفق 2021 غادي توصل هاذ الغلاف المالي ديال هاذ الجهات الجديدة 10 مليار، كان يمكن أن نكتفي في 2016 بذلك الرفع ديال 1، 1، 1.1 ملي كترفعو ذلك 1% ديال (L'IR⁴) تنعطيوه لذلك الجهات، 1% ديال (L'IS⁵) والضريبة على التأمين كتجي 2 مليار و200 مليون درهم، قلنا هذا غير كافي لإعطاء انطلاقة قوية لهذه الجهات.

الحكومة، وفي إطار الإبداع—لأنه تنهضو على الإبداع—راه كتزيد في النفقات، راه زدنا في الجهات وزدنا في الاستثمار، زدنا في الجهات 2 مليار، أكثر، لأن مع 3 دالمليار، وزدنا في النفقات ديال الاستثمار 7 دالمليار، وفي نفس الوقت كتنقلصو من العجز، هذا هو الإبداع بعينه، أنا ما كنعرفش إبداع أكثر من هذا، هذا هو التميرين، وإلى كين شيء إبداع آخر آجيو قولوه ليينا.

هذا هو الإبداع أن نكون متلائمين ومتناسقين مع توجهاتنا الكبرى، وفي نفس الوقت أن ننزل التنزيل الصحيح لهذه الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تحتاجها بلادنا، وطبعاً كل إصلاح راه يجب أن يكون له مقابل طبعاً أو تمويل مادي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

بقدر حرص الحكومة على تحقيق نمو قوي، فإنها حريصة في نفس الوقت على تلازم النمو مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي، وخاصة في العالم القروي بالمناطق الجبلية والمناطق النائية والبعيدة.

ومما لا شك فيه أن هذه الحكومة قد بذلت مجهودات كبيرة لمحاربة الفقر والهشاشة، وخاصة عبر دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقتها سنة 2005، والتي فاقت استثماراتها 29 مليار درهم خلال الفترة 2005-2014، وبلغ عدد المستفيدين منها 9.7 مليون شخص، 50% ينحدرون من العالم القروي.

وذلك ما تم تفعيله في إطار قانوني المالية لسنة 2014 و2015 وستتم مواصلته على هذا النهج.

هنا غير بغيت عاود ثاني أيضاً أفتح القوس: (درنا المناظرة، كان هناك إجماع، المناظرة لا يمكن أن نخترلها فقط في إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، هناك أيضاً إصلاحات أخرى نباشرها، ملي كنجيب الإصلاح في القانون المالية ديال 2016 ديال ذلك اللجان ديال النزاعات الضريبية راه جاي من المناظرة، ملي غادي، إن شاء الله—وهذا كان حديث—هاذ الشيء ديال التبليغ اللي فعلاً حاط مشكل راه في المناظرة، ولكن راه احنا كنخدمو فيه باش نجيبوه لكم، ولكن هاذ القضية ديال (TVA³) المناظرة قالت نسبتين، ولكن ملي كنجيبوش مادة تقوم الدنيا ولا تقعد، ودرنا قبل هاذ المجلس لأن هاذ المجلس عاد تبدل، درنا مع المجلس اللي كان قبل، درنا يوم دراسي، قلنا لهم، الله يخليكم، حيدولنا المواد الأساسية التي تهتم المغاربة، الطبقات الهشة والطبقات الوسطى، هاذي ما كنهضوش عليها، هاذيك ما كاينش فيها (TVA) نهائياً.

أرى لنا نشوفو المواد الأخرى، وقولوا لنا أنتما كيفاش نديرو؟ هضرتو على الشعير والذرة، الشعير والذرة راه القضية سهلة، كين الشعير والذرة ب 0، كين الشعير والذرة ب 10% ديال (TVA) وكين الشعير ب 20%، هاذك الشعير ديال 0% بالنسبة للرسوم ديال الجمارك ما كاينش وما كيجيش، كيجي إما 10 ولا 20، وحدنا، درنا 10%، هذا ليس فيه لا ضرب للقدرة الشرائية ولا أي شيء، بالعكس كنوحدو لأنه ومسؤوليتنا جميعاً أن خاصنا أيضاً نحافظو على بلادنا ونحافظو على التهرب ونحافظو على الغش.

ملي كنهضو (alors) قلنا ما كينش حتى إصلاح، وما يمكنش عاود نكونو إلى هاذ الدرجة، ما كين حتى إصلاح، وتعيبون علينا أننا حيدنا واحد الضريبة اللي دارتها الحكومة سمتها الضريبة على التضامن واللي غادي تصب لفائدة الأجراء المعنيين، واللي كانت كتجيب لذلك الصندوق ديال التماسك الاجتماعي 2.5 مليار واللي قالت الحكومة 3 سنوات انتهت غنتته في آخر ديسمبر 2015، وهؤلاء الأجراء المعنيين راه القيمة ديال هاذ الإجراء هو (2.5 مليار درهم) اللي غادي تمشي كدعم، طبعاً هو حقهم، بالعكس هاذ الناس كنشكروهم لأنه الحكومة طلبت منهم يتضامنوا مع صندوق التضامن والتماسك الاجتماعي وداروها، ولكن الحكومة أيضاً وقت، قالت هاذي 3 سنين، فابتداء من يناير 2016 كل الشركات وكل الأجراء المعنيين هاذيك الضريبة ديال التضامن راه مع الشكر الجزيل لهم راه غادي تنتهي وغادي تكون إن شاء الله في (le bulletin de paie) ديالهم، إن شاء الله.

وفي نفس الوقت أو في نفس ووفق نفس المقاربة التشاركية، تم إعداد القوانين التنظيمية للجهات وباقي الجماعات الترابية، وسنسير على نفس النهج في التنزيل، ومن المؤكد أن هذا الإصلاح الهام والجوهري

⁴ Impôt sur le Revenu

⁵ Impôt sur les Sociétés

³ Taxe sur la Valeur Ajoutée

وفي ظل ظرفية صعبة وفي ظل إكراهات لوقف التزيف قد اتخذت مجموعة من الأعباء، حيث تحملت عبئ كتلة الأجور، وحرصت على تنفيذ اتفاقيات 16 أبريل 2011، والتي كلفت الميزانية 17 مليار درهم سنويا.

كما عملت على أجراً التزاماتها بالرفع من الحد الأدنى الصافي في الوظيفة العمومية ليصل إلى 3000 درهم وزيادة الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص بـ 10% على مرحلتين.

فكل ما تم اتخاذه من إجراءات في إطار الحوار الاجتماعي خلال السنوات الماضية، وفي ظل الحكومات المتعاقبة، تلتزم هذه الحكومة بتحملة في إطار كتلة الأجور التي تضاعفت بين 2007 و2016 لتبلغ 107 مليار درهم، ولكن ملي كتزيد على ذلك 107 مليار درهم كنتجى تحملات صندوق التقاعد وتحملات الصندوق ديال الاشتراكات الاجتماعية، وأيضا الأجور اللي كتمشي للمؤسسات الإدارية، في الحقيقة كتلة الأجور ببلادنا تصل إلى 134 مليار درهم، أي ما يناهز 13% من الناتج الداخلي الخام.

طبعا هناك جهود، هذه الجهود يجب أن تتواصل ويجب أن يكون - كما قلت - هذا الحوار أو هذا التشارك ولا يجب أن نمل من هذا الحوار وهذا التشارك.

طبعا، ولكن في آخر المطاف، كما قلت كل واحد يتحمل مسؤوليته، الحكومة أيضا يجب أن تتحمل مسؤوليتها لأنها تقوم أو تأخذ قرارات في بعض الأحيان تكون طبعا صعبة وجريئة، يجب أن تتحمل في ذلك مسؤوليتها.

بغيت غير نقز على واحد النقطة اللي جات اللي ما ذكرتهاش، هي فيما يتعلق بطموحات الحكومة بالنسبة للسنة المقبلة، حيث قيل أن الحكومة جابت واحد نسبة النمو ضئيلة، هاذ السنة، إن شاء الله، غنديرو 5% أو نقترب منها، السنة المقبلة غادي تكون في حدود 3% وغنفسر اعلاش، المجموع هو 8/2 هي معدل ديال 4%، هذا معدل مهم جدا.

اعلاش 3% في السنة المقبلة - وراه فسرناها - قلنا ملي كنديرو واحد السنة تيكون فيها محصول الزراعي قياسي ديال 115 مليون قنطار، السنة الموالية كنعطو قانون المالية أو مشروع القانون المالية على واحد المحصول متوسط ديال 70 مليون. هناك تراجع، هاذ السنة ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بأكثر من 13%، مقارنة مع القيمة المضافة الفلاحية 13%، مقارنة مع السنة الماضية.

السنة المقبلة 2016 ستخفض القيمة المضافة الفلاحية بأقل من 2% بعملية هي أوتوماتيكية، لكن المهم لمقارنة دينامية نمونا واقتصادنا هو ونشفو القيمة المضافة غير الفلاحية، يعني القطاعات الأخرى.

هاذ السنة نسبة نمو القطاعات غير الفلاحية في حدود 2.7%، كان

كما تم في إطار نفس المبادرة إنجاز برنامج التأهيل الترابي الموجه بالأساس للهوض بالتجهيزات الأساسية بالعالم القروي الذي فاقت استثماراته 4.3 مليار درهم، تضاف إلى ذلك الاستثمارات المرصدة لبرامج الكهرباء القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب والطرق القروية، والتي بلغت نسبة الربط بها بالنسبة للكهربة 99%، بالنسبة للماء الصالح للشرب 94.5%، بالنسبة للطرق القروية 78%، هذا فضلا عن رفع المخصصات المالية لصندوق تنمية العالم القروي للمناطق الجبلية من 500 مليون درهم سنة 2011، إلى 1.3 مليار درهم سنة 2015.

وقد مكنت هذه الجهود من تحقيق نتائج مهمة، وتمكنت بلادنا من بلوغ أغلب أهداف الألفية للتنمية، ومن هذا المنطلق فالحكومة عازمة على تسخير كافة الوسائل لتنفيذ المخطط المندمج من أجل تحسين أوضاع سكان هذه المناطق والتخفيف من معاناتهم، حيث سيتم تخصيص 50 مليار درهم خلال فترة 2016-2022 ستوجه لتمويل 20 ألف و800 مشروع، تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار.

وقد عدت الحكومة بكافة قطاعاتها الوزارية المعنية، وبتنسيق مع مختلف الشركاء والفاعلين على المستوى المحلي، إستراتيجية كاملة متكاملة، ترتكز على التقائية واندماج البرامج الموجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق البعيدة والنائية حتى تستفيد وتنال أيضا حظها من النمو بالاستفادة وبالاستناد إلى التراكمات والإنجازات المحققة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وباقي البرامج والاستراتيجيات القطاعية.

وستعمل الحكومة على اعتماد مخططات عمل مندمجة لكل جهة حسب خصوصيتها ومواردها والصعوبات التنموية التي تواجهها، ومن المؤكد أن هذا البرنامج الكبير سيمكننا من فك العزلة والتخفيف من معاناة سكان الدواوير في قمم الأطلس والريف والمناطق الصعبة والنائية.

أما فيما يخص الحوار الاجتماعي، فلأؤكد مرة أخرى أن الحكومة لم تغلق يوما باب الحوار، وهي مستعدة دائما للحوار والتأسيس لتعاقد اجتماعي بناء ومسؤول، طبعا هناك حوارات، الحوار واش هو فقط اجتماعات؟ صحيح خاصها تكون اجتماعات، يجب أن يماسس الحوار. الحوار راه هو فلسفة قبل أن يكون فقط اجتماعات بين أربعة جدران، يجب أن يكون مقاربة، يجب أن نكون متشبعين بقدر ما نحن متشبعون كحكومة وواعون ببعض الضغوطات التي يمكن أن تكون والتحديات التي تواجه مجتمعنا، كما أنتم وواعون بذلك، أنه يجب أن يكون هناك ترتيب للأولويات.

الحوار فلسفة وقيم، والحوار أيضا عمل واجتهاد وتوضحية من الجانبين، هذا الحوار على هذه الشاكلة الحكومة مستعدة وستبقى دائما مستعدة لمواصلته.

وهو مشروع لمواصلة الإصلاحات بنفس النفس ونفس العزيمة ونفس الإرادة والجرأة والالتزام والصدق في العمل، من أجل بلوغ ما نصبو إليه جميعا من تقدم وتحقيق سبل العيش الكريم للمواطنين في كل جهات المغرب ومناطقه.

وخير ما أختم به قوله تعالى: "لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ".
صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا للسيد الوزيرين.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أذكر فقط أنه غدا، إن شاء الله، على الساعة العاشرة صباحا سيكون عندنا موعد مع جلسة خاصة بالتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

وشكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملاحق: مداخلات الفرق والمجموعات النيابية المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1. تتمة مداخلة المستشار السيد عبد الإله حفطي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

.. مازالت تعترى مناخ الأعمال صعوبات وإشكاليات يتطلب تذييلها انخراط الجميع، ومن جملتها إشكالية الإضرابات، التي تؤدي في الغالب، نظرا لغياب شروط وكيفية ممارستها، إلى الإضرار بمصالح المقاول والعمالة على السواء، كما تضر بالمصلحة العامة للبلاد، بالنظر لوقعها السلبى على وثيرة التنمية والاستثمار ومناصب الشغل.

لذا، يجب الإسراع بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب وكيفية ممارستها، لتنظيم هذا الحق الدستوري، وخلق نوع من التوازن بين الحق في الإضراب وحرية العمل، وإعطاء مجال أوسع للمفاوضات وإعمال آليات الوساطة والتحكيم والمصالحة بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح المقاول، ووثيرة التشغيل، ويساعد على منح الثقة الضرورية للفاعل الاقتصادي، وتكريس المغرب وجهة مفضلة للاستثمار.

وفيما يتعلق بالتكوين المهني فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب إذ يسجل بارتياح الحكامة الثلاثية المعتمدة في تسيير منظومة التكوين المهني، ما فتئ يبذل مجهوداته لكي تحظى المقاولات بدورها في هذا المجال.

السنة الماضية 2%، هاذ السنة 2.7%، من المرتقب يكون في السنة المقبلة أكثر من 3.5%.

طبعاً هذه عوامل أثرت على نسبة النمو ديال السنة المقبلة، بالإضافة إلى عامل آخر تقني تذاكرنا عليه في اللجنة اللي هو ذاك (l'impôt net de subvention) ذاك الضريبة الصافية من الدعم، واللي فيه تغيرات تقلبات جعلها على أنه نسبة النمو ستكون أقل في السنة المقبلة.

لكن يجب أن لا ننسى أنه 4% في المتوسط في سنتين راه رقم مهم جدا، تحلم به بعض البلدان اللي عندها ربما أيضا مقومات أحسن منا، في وضع—أنتم تعلمون ذلك— في وضع راه ما زال أوروبا لم تستيقظ بعد ولم تخرج نهائيا من النفق، التعافي، يا إخوان، في (la zone Euro) نسبة النمو السنة المقبلة لن يتعدى 1%. هذا أيضا عامل يجعل أن نسبة النمو ما كانتش بالمستوى الذي نرضاه جميعا.

لكن على كل حال، احنا كل مرة، وهذا المعارضة دورها، كتنجي تصف مشروع قانون المالية بما يمكن أن تصفه، وإن كنت قد سمعت بعض الأوصاف هذه السنة لم أسمعها في السابق أنه مستسلم، أنه رجعي وتراجعي، فاقد للرؤية هاذي سمعتها، أنه يؤكد للمقاربة المحاسبية، أو يعزز..

هذه طبعاً أوصاف لا علاقة لها بواقع هذا القانون أو هذا المشروع قانون المالية وإلا ربما نعاود نعيدو القراءة ديالو كاملين باش نشوفو في ثناياه أين كان هذا المشروع القانون المالي فيه التكامل وفيه الاندماج؟ إلى أي مدى يستجيب إلى تصور واضح وأنه لا يخضع أبداً لمقاربة تقنية أو محاسبية، بل هو مشروع قانون سياسي بامتياز، يحدد الأهداف ويتلاءم مع السياسة الحكومية.

إنه مشروع قانون مالية واقعي في بناء فرضياته، مشروع إرادي وطموح يوازي بين مواصلة مجهود تقليل عجز الميزانية ويرفع من استثمارات الميزانية العامة لمواصلة تفعيل الإستراتيجيات القطاعية، ويرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، ويخلق أكثر من 26.000 منصب شغل، وهاذ 26.000 منصب شغل واقلة هي ثالث أكبر نسبة ديال خلق مناصب الشغل في 20 سنة الماضية، هاذ الشي اللي كاين، يعني راه مجهود كبير من أجل دعم القطاعات التي تحتاج إلى المناصب المالية.

وهو مشروع لدعم الاستثمار الخاص والمقاول من خلال تدابير جبائية تحفيزية وتبسيط المساطر، وهو مشروع للتنزيل الفعلي للجهوية الموسعة وفي مقدمتها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

وهو مشروع اجتماعي يخصص اعتمادات مالية هامة للصحة والسكن والتعليم، ويواصل العناية بالفئات الهشة من خلال صندوق التماسك الاجتماعي، ويعطي الأولوية لتفعيل الإرادة الملكية السامية لمحاربة الفقر والهشاشة في المناطق النائية والبعيدة والتقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وارداتنا، في الوقت الذي لم ترق صادراتنا إلى المستوى المرغوب فيه، تبعا لضعف تنافسيتنا وهشاشة نسيجنا الاقتصادي.

إن الاتحاد العام يرى وجوب الحزم والحرص في تطبيق اتفاقيات التبادل الحر، وتتبعها لتفادي انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بتحطيم الأسعار، والانتشار الواسع للحواجز الجمركية، بما يخل بقواعد المنافسة المتكافئة. وفي هذا الصدد نسجل بارتياح المقاربة التي اعتمدها الحكومة في المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر الشامل والموسع مع الاتحاد الأوروبي، وإجراء الدراسات التي سوف تمكننا من التأكد من وقعها المحتمل على القطاعات الانتاجية والاجتماعية.

إن على مجلس المستشارين أن يلعب دورا أساسيا في خلق وتفعيل الشبكة المغربية للذكاء الاقتصادي، ونعرب عن استعدادنا للإدلاء بدلونا في هذا المجال.

إن على مجلسنا-زيادة على مهامه التشريعية والرقابية والتقييمية-مسؤوليات كبيرة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، لبناء وترسيخ قاعدة متينة من العلاقات مع البرلمانات العالمية المؤثرة في صنع القرار، وذلك لحشد الدعم لقضيتنا الوطنية الأولى، والتصدي لمناورات خصوم وحدة المغرب الترابية، والتعريف كذلك بتجربة المغرب السياسية، وبرامجه الإصلاحية في مختلف المجالات، والتعريف بالإمكانيات الاقتصادية والبشرية التي يوفرها للمستثمرين الأجانب.

وفي نفس الإطار نلج على ضرورة تكثيف أعمال الدبلوماسية الاقتصادية، بفعالية واحترافية، لتنمية مستوى التفاهم، وتقريب وجهات النظر حول القضايا الدولية الملحة، وتسويق صورة المغرب ومساره الديموقراطي والإصلاحي، تضيف لإشعاعه شحنة جديدة، وتبرز مكانته في المحافل الدولية، بموازاة وتكامل مع الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية البرلمانية. وفي هذا السياق يجب التذكير بالدور الذي يلعبه الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الدبلوماسية الاقتصادية كشريك قوي لتفعيل الشراكات الخاصة والتميزة سواء في إطار التعاون جنوب - جنوب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، أو في مجال الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو الاتحاد الأوروبي أو غيرها، كما يتوفر في هذا المجال على أزيد من أربعين مجلس أعمال مشترك مع مختلف الدول الشريكة والصديقة للمغرب.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن أمامنا اليوم تحديات كبرى، سواء في مجال استكمال إرساء الجهوية، وإنجاز أورش التنمية الكفيلة بتفعيل هذا التوجه الجهوي، وتحسين مناخ الأعمال لجلب المزيد من الاستثمارات، لإنجاح كل

ولذلك فإنه من الضروري الإسراع بإصدار القانون المتعلق بالتكوين المستمر، والذي اتفقت حوله منذ سنة مضت كل الأطراف المعنية، والتي اتفقت كذلك على استراتيجية متكاملة للتكوين المهني، في نسختها الثانية الممتدة إلى أفق سنة 2021 كثمرة مجهود استمر منذ 2011. إن تطبيق هذه الاستراتيجية لم يعد يحتمل الانتظار.

إننا نؤكد على ضرورة رفع مشاركة المقاول في مجهود التكوين واستفادتها من الحصة المخصصة لها في رسم التكوين المهني الذي تؤديه والذي يتعدى مدخوله السنوي 1,8 مليار درهم، وتسهيل المساطر المتعلقة بآليات الاستفادة، وتحسين حكمة نظام العقود الخاصة للتكوين المهني.

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

إن المغرب يسير اليوم في توجه واضح نحو التنمية المستدامة التي تضع نصب أعيننا المحافظة على البيئة، ويعتبر برنامج الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية تحولا نوعيا يُشهد له بالريادة عالميا. حيث أشاد المؤتمر العالمي للبيئة COP21 التي انعقد في باريس بمجهود المغرب في إطار المحافظة على البيئة، وتم الإعلان رسميا عن تنظيم المناظرة الأطراف المتعاقدة Cop22 بمراكش، لما للمغرب من التزام في هذا الميدان وريادته في مجال الطاقة الشمسية.

على الصعيد الوطني تمت المصادقة على قانون منع صنع وترويج بعض أكياس البلاستيك الضارة بالبيئة مما يؤكد تفاعل الاتحاد العام مع المصلحة العامة، وفي نفس الوقت سجلنا التزام الحكومة بتقديم الدعم والمساندة لمواكبة المقاولات المتضررة قصد إعادة هيكلتها وتمكينها من التكنولوجيات المتقدمة الضرورية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الاقتصاد المغربي قد انفتح على محيطه الخارجي بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة، وهو ما يتجلى في الانخراط الكلي في مخططات المنظمة العالمية للتجارة، وفي التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات التجارية، سواء منها العادية، أو تلك التي تنشئ فضاء للتبادل الحر مع مناطق اقتصادية، أو مع دول منفردة.

إن الانفتاح على الخارج وإن كان ضروريا، قد كانت له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني عامة، وعلى مجموعة من القطاعات بشكل خاص، حيث لاحظنا تفاقما كبيرا في العجز التجاري بارتفاع

المقاولة ودعم الاستثمار الخاص والحفاظ على الاستثمار العمومي بنفس المستوى الذي عرفته سنة 2015:

2- أما الهدف الثاني، فيشمل الاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية ودعم الفئات المعوزة وتلك التي توجد في وضعية هشاشة والتي لا يمكن إبعادها عن التضامن الوطني؛

3- فيما يهم الهدف الثالث مواصلة الإصلاحات الهيكلية من خلال تفعيل القوانين التنظيمية للمالية وتزليل قوانين إصلاح منظومة العدالة والإصلاح الجبائي وإصلاح نظام المقاصة ونظام التقاعد، وتفعيل الجهوية المتقدمة؛

4- أما الهدف الرابع فيمكن في الاستمرار في الحفاظ على التوازن الماكرو- اقتصادي وارتباط هذه الأهداف التي نعتبرها استمرارا للأهداف المعلنة في قانون المالية لسنة 2015.

نرى بهذا الخصوص، أن الحكومة تمكنت من إنجازات لا يمكن إنكارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحافظت عموما على التوازنات الاقتصادية الكبرى وعلى الحد الأدنى من السلم الاجتماعي، وواصلت أوراها مهيكلة، وفتحت الباب أمام ثقافة جديدة في تدبير الشأن العام الوطني، وإنجاز عدد من الإصلاحات الضرورية الهامة.

لكنها في نفس الوقت، عجزت عن تحقيق عدد من الأهداف المعلنة، خاصة في مجالات الحكامة ومحاربة الفساد وإصلاح الإدارة والقضاء والتوزيع العادل للثروات وتحقيق العدالة الترابية والاستجابة لطموحات قطاعية واسعة.

وإننا نأمل، أن تجعل الحكومة من أهداف مشروع قانون المالية لسنة 2016 أداة قوية لتحقيق الإصلاحات والإنجازات النوعية وأداة للتغلب على العراقيل والمقاومات التي تحد أو تنقص من الجهود المبذولة والمشاريع الإصلاحية التي هي بصدد الإنجاز.

وفي جميع الأحوال، فإن توقع مشروع قانون المالية لتحقيق معدل نمو بنسبة 3% سيبقى دون الطموح المعلن عنه في البرنامج الحكومي الذي نال ثقة البرلمان. إلا أنه في نفس الوقت، نرى أن تخفيض عجز الميزانية إلى 3.5% يعبر عن مجهود كبير بالنظر إلى الظرفية الاقتصادية العامة، كما أن التحكم في نسبة التضخم 1.7% يعتبر مؤشرا نسبيا عن التطور الحاصل.

أما الاستمرار في رفع طموح خلق 26 ألف منصب جديد في الوظيفة العمومية وإرساء حجم الاستثمار العمومي في مبلغ 189 مليار درهم على نفس مستوى سنة 2015 وحصر المديونية التي وصلت إلى 64% من الناتج الداخلي الخام وكتلة أجور في 106 مليار درهم، كلها تعبير عن عزيمة الاستثمار في مقاومة التحديات الظرفية والبنوية القائمة.

اختياراتنا المتعلقة بهذه الأوراش، وفي مقدمتها النموذج التنموي الجهوي بالأقاليم الصحراوية، استرشادا، بالتوجهات الملكية السامية، مع بقاء خيار الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، تحت السيادة المغربية، كأقصى ما يمكن لبلادنا أن تقدمه، في إطار حل دائم ومتفق عليه تحت إشراف الأمم المتحدة. ولا يسعنا إلا أن ننوه بالقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل الهيئات الساهرة على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، تحت قيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وضامن وحدة وأمن واستقرار البلاد، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأمد في عمره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2. مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو، منسق مجموعة "العمل التقدمي":

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني باسم مجموعة العمل التقدمي، أن أساهم في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2016، وهي مناسبة لمناقشة السياسة العامة والتقييم الإجمالي لها على ضوء التطور العام الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتفاعله مع المحيط الإقليمي والدولي، وهي مناسبة كذلك للتأكيد على أهمية توافق طبيعة وشكل مناقشة مجلس المستشارين لمشروع قانون المالية مع طبيعة هذا المجلس واختصاصاته بالأولوية حسب الدستور وتركيبته وطبيعة تمثيلته باعتباره امتدادا للهيئات الترابية.

ومن المفروض أن تعكس دراسة مشروع قانون المالية انشغال هذه الغرفة وقضاياها الأساسية وكل ما يتعلق بالتنمية المحلية، اعتمادا على ما يتضمنه هذا المجلس من فعاليات في كل المجالات عبر تمثيلية رجال الأعمال والمقاولات والغرف المهنية والهيئات النقابية، هذا التميز في التركيبة والتمثيلية وكذا الموقع الدستوري لمجلس المستشارين يقتضي تميزا في الأداء وانشغالا أكثر بقضايا الفئات الواسعة الممثلة داخل المجلس.

سيدي الرئيس،

إننا ونحن بصدد مناقشة آخر مشروع لقانون المالية في ولاية الحكومة الحالية، لا بد لنا أن نسجل صواب التوجهات الكبرى لهذا المشروع والمركزات التي فصلت في الوثائق المرفقة به وكذلك المدينة في الخطاب التقديمي لوزير الاقتصاد والمالية أمام البرلمان بغرفتيه، ونتوقف كذلك على الأهداف الأربعة الرئيسية التي حددها المشروع والمتمثلة في:

1- الهدف الأول: يتمثل في الدعم التنموي من خلال التركيز على المخططات القطاعية، وأساسا محطات التوسع الصناعي ودعم

1- الرفع من فعالية المؤسسة التشريعية:

وفي ظل هذه التوقعات، كنا ننتظر أن يتم وضعها في سياق التطور الوطني من أجل الرفع من فعالية المؤسسة التشريعية ومساهمتها في تحسين وتقوية أداة القانون المالي لضمان حسن تنفيذه من جهة وإصدار قوانين تعبر عن الإصلاح الاقتصادي وتضمن تحقيق شروط التنافسية والتخفيض من كلفة الإنتاج وإعطاء التحفيز التي تقدمها الدولة مضمونا تتحقق معه المردودية وتوسيع إمكانيات الشغل وامتصاص البطالة من جهة أخرى.

إلا أنه، مع الأسف، نلاحظ الاقتصار والاكْتفاء بتقديم مشروع القانون المالي في كل سنة أمام البرلمان، كأنه هو الأداة الوحيدة لتفعيل الاقتصاد الوطني.

والحال أنه إذا كان قانون المالية هو الأداة الأساسية في تنفيذ السياسات العمومية، فإن للحكومة أدوات أخرى لها تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونسجل من ضمنها بهذا الخصوص:

- ضعف التشريع في المجال الاقتصادي والمقاولاتي وأنظمة الشغل وكل ما يرتبط به، باعتبار أن الحياة الاقتصادية بحاجة إلى تأطير قانوني لإعطاء المدلول الحقيقي والواقعي للشعارات والمبادئ التي كثيرا ما تستعمل في الحوارات دون أن تؤطر تشريعا لضمان تحقيق الابتكار والإبداع والتجديد وكل ما تتطلبه التنمية الاقتصادية من جهد تشريعي إضافي بجانب الجهد المالي والسياسي.

وهذا الضعف هو الذي جعل مشروع القانون المالي يتسم بمظهر الاستمرارية بشكل أورتودوكسي، سواء في منهج إعداد قانون المالية أو في طريقة بنائه ومقارنته الوحيدة من منظور واجب التخفيف من الضغط الجبائي أو الرفع منه، ووضع ضامن أولويات التوازن الماكرو-إقتصادي، حيث أن صياغته وتقديمه يوجب أن يتم إعداده خارج القانون التنظيمي للمالية الذي من المفروض أن يكون حدثا بارزا، سواء في إعداد القانون المالي أو تقديمه أو مناقشته خلال هذه السنة.

وهذا الجانب يمكن القول بأنه غائب بقوة، وهو ما يمثل مظهر القصور على عدة مستويات، ويجعل الحكومة مهيمنة إلى درجة عدم إشراك البرلمان ليلعب دوره في تحقيق توازن الميزانية وفقا للمادة 77 من الدستور، مما جعل المبادرة التشريعية للبرلمان جد محدودة أمام التعديلات العديدة المقدمة، بحيث أن نسبة التعديلات المقبولة منها جد ضعيفة؛

- إن هيمنة النفوذ الواقعي للحكومة على مسلسل صياغة القانون المالي، يجعل المناقشة تكاد تكون مجرد إجراء جزئي وشكلي، وفي كثير من الأحيان ذات طابع محلي، مما يؤكد غلبة الجانب التقنوقراطي لمشروع قانون المالية.

ولا يخفى عليكم، أن تغليب الجانب التقنوقراطي على حساب

التوجهات السياسية في ميزانية المالية العمومية لم يعد يتناسب مع مبدأ المسؤولية والمحاسبة، وي طرح مشكل الحكامة السياسية ويجعلها تحت منظور وزارة المالية التي يظل هاجسها الأساسي الحفاظ على التوازن الماكرو-اقتصادي والتقليص من عجز الميزانية من خلال المفاوضات الخاصة بالميزانيات القطاعية على حساب الوزارات الأخرى، مع تغيب واضح وبين للبرلمان طيلة السنة. إذا ما أضفنا إلى ذلك إشكالية ضعف التشاور داخل مكونات الأغلبية وداخل الحكومة نفسها خلال التحضير لمناقشة قانون المالية.

ونتمنى أن يكون دخول القانون التنظيمي للمالية-الذي يمثل ويحدد شروط تحضير ومناقشة وتنفيذ الميزانية- حيز التنفيذ فرصة داخل البرلمان لتوسيع النقاش والمشاركة بالشكل الذي يضمن مراجعة جذرية للطريقة التي يتم بها تحضير وتنفيذ الميزانية.

لذلك، فإننا بحاجة إلى تفعيل القانون التنظيمي للمالية من أجل تعزيز الحكامة الديمقراطية التشاركية.

2- النمو الإقتصادي :

إن من الأهداف الأولى التي أكد عليها مشروع القانون المالي دعم النمو من خلال التركيز على المخططات القطاعية، وأساسا المحيط الصناعي ودعم المقاولات ودعم الاستثمار والحفاظ على الاستثمار العمومي في مستوى مرتفع، وهو ما يعد إشارة قوية تجاه الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بخصوص تصور الحكومة للترقية العامة ومحددا لحجم المجهود العمومي وطموح الحكومة خلال السنة المالية، مع جعل قانون المالية الضابط للمؤشرات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها التشغيل والإنتاج، وهذا ما جعلها تحدد هدف النمو الاقتصادي في 3%.

وهذا ما يجعل على كاهل الحكومة عددا من الالتزامات، من جملتها:

1- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المنتج لفرص الشغل، وذلك من خلال العمل على الرفع من نسبة تنفيذ برامج استثماراتها والمبادرة إلى حل الإشكالات المعيقة للنمو، سواء تعلق الأمر بالإشكالية العقارية أو الإشكالية الجبائية أو إشكالية الإدارة ومسارها ومعيقاتها، بجانب تحسين مناخ الأعمال ومراجعة كل التشريعات التي أصبحت لها علاقة بالإنتاج وكلفته وتقويم وتأهيل المقاولات وتنشيط الشغل؛

2- رفع التحدي لجعل الاختيارات الاقتصادية الممنهجة طوال الأربع سنوات الماضية والعمل على الرفع من تأثيرها بشكل إيجابي على المنتج الاقتصادي الوطني وحجم مفعولها في تقليص الهشاشة البنوية للاقتصاد الوطني في أفق وضع معالم نموذج اقتصادي تنموي ومندمج حقيقي، يجعل نهضة الإنسان وتطوره محورا له وهدفه الأساسي.

لكن السؤال المطروح هو: هل تتوفر الحكومة على إمكانيات رفع هذا التحدي في سنة مالية ذات طابع انتخابي بامتياز، وهو ما يستلزم

2. الرفع من ميزانية وزارة الصحة من 8 مليارات في سنة 2008 إلى 14 مليار درهم في سنة 2016، مع العزم على ضمان استدامة "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" بما في ذلك تمويل نفقات "راميد" التي تجاوزت 8.5 مليون مستفيدا؛

3. الرفع من عدد المستفيدين من المنح الجامعية في التعليم العالي، ليصل عددهم 330 ألف طالب مقابل 280 ألف طالب في سنة 2012 ضمنهم 250 ألف يستفيدون من التغطية الصحية؛

4. إعطاء الانطلاقة لسياسة جديدة في مجال السكن وسياسة المدينة مكنت من إدماج المقاربات المجالية والثقافية والبيئية في برنامج البناء وهيكلية المدن وتجديد النسيج العمراني والتحكم الديموغرافي ومحاربة مدن الصفيح والعناية بالتراث المعماري والذاكرة.

ونسجل بارتياح كبير انطلاق العمل بنظام مساعدة المطلقات ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتغطية الصحية لطلبة الجامعة.

وتبقى قضية تدبير الموارد البشرية مطروحة بقوة، ففي قطاع الصحة أحدثت الحكومة 2000 منصب جديد، وهو عدد غير كاف بالنظر للعجز المزمع للموارد البشرية في هذا القطاع الذي يحتاج إلى 8 آلاف طبيب و9 آلاف ممرض وممرضة، خصوصا في العالم القروي. وإشكالية العجز في الموارد البشرية مطروحة كذلك وبنفس الحدة في مجال التعليم، وهو ما يحتاج إلى رؤية إستراتيجية متعددة السنوات لمعالجة إشكالية الوظيفة العمومية وإشكالية المرفق العام بصفة شمولية.

ونحن في مجموعتنا نرى أن تعزيز الفضاء العام وتقويته هو الكفيل بتفعيل مبادئ المرفق العام المتمثلة في المساواة والاستمرارية وتيسير الولوجية لجميع المواطنين، حتى نضمن حقا يكفله الدستور.

فعلى الحكومة أن تبذل المزيد من الجهد للرفع من مستوى السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، باعتبار أن هاجسها يقع أساسا على عاتق الأفراد ذوي المقومات المعرفية والمسلحين بالقدرة على الإنتاج والادخار ليسمح لهم بتفعيل التضامن وضمن التكافل الاجتماعي وعند تعثر المعادلة بين المال والعمل يحصل التراجع.

ومن هذا المنطلق، نرى أن الإصلاح لا يجب أن يتم على حساب القدرة الشرائية للمواطنين، سواء تعلق الأمر بالمواد أو بالخدمات العمومية، ونعتبر عكس ما يقترحه مشروع قانون المالية بخصوص تذاكر القطار والمرور من 14% إلى 20% أمر غير مقبول، ويستحسن من منظورنا أن يخفض هذا السعر إلى 10% تشجيعا للقدرة الشرائية للمواطنين وتحفيزا على استخدام وسيلة نقل صديقة للبيئة.

4- الجهوية:

يعتبر ورش الجهوية بصيغته الجديدة (القوانين التنظيمية للبيئات

مجهودا مضاعفا وإراديا من طرف الحكومة، على الأقل من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها وعدم التردد، والتحلي بالإقدام في تحمل المسؤولية وعواقبها، خصوصا لما يتعلق الأمر بالإصلاحات ذات الطابع الاستعجالي كإصلاح صندوق التقاعد، امتدادا للثقة التي تم التعبير عنها في انتخابات 4 شتنبر الماضي، حتى لا يتوقف إيقاع النمو الاقتصادي بسبب التحضير للانتخابات.

والملاحظ أنه رغم حجم الاستثمارات الاقتصادية الذي وصل إلى مبلغ 189 مليار درهم، إلا أن نتيجة الإنجاز لا تسير بالوتيرة والفعالية المطلوبتين.

والمشكل المطروح على مستوى صرف الإعتمادات، هو الاهتمام بالطابع النوعي للاستثمار، إذ تنعكس آثاره بشكل حقيقي وفعلي على حياة المواطنين مع الحرص على تحقيق الإدماج بالارتباط مع المسألة الجهوية واللامركزية، إذ أن هاجس الاستثمار النوعي مطروح بحدته، خصوصا في ارتباط الاستثمار بخلق فرص الشغل، وهذا له ارتباط عضوي بالجانب الاجتماعي.

إن أهمية الاستثمارات تطرح إشكالية نوعية في عدم قدرتها على خلق مناصب الشغل بالشكل الكافي وبالجودة المطلوبة، فالبطالة في تصاعد، وبدل أن تنخفض -كما هو معلن عنه إلى 8%- من المتوقع أن ترتفع إلى حدود 10.2% في سنة 2016.

وعلى المستوى الاقتصادي، يعتبر العقار أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية بالمغرب بمبلغ 30% (10.8 مليار درهم)، لكنه من القطاعات الاجتماعية التي تخلق فرص الشغل ضئيلة وموسمية.

وهنا لابد من إثارة الانتباه إلى عدد كبير من الإعفاءات الجبائية لم تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التأكد من أن هذه الإعفاءات تعود فعلا بالجدوى الاجتماعية ودون الضبط أو المتابعة الدقيقة لانعكاساتها الإيجابية المطلوبة والمتوقعة على صعيد التشغيل أو دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

لذلك، نرى أنه يتعين تسريع وتيرة الإنجاز، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب التنموي لضمان مردودية قصوى للاستثمارات وجعلها ذات آثار ملموسة على الحركة الاقتصادية وعلى ظروف عيش المواطنين.

3- السياسات الاجتماعية وضرورة تطويق الخصائص الاجتماعي المهول:

شكلت القطاعات الاجتماعية رهانات إستراتيجية ضمن أهدافها ومنطلقا معيا للحكومة، وهذا ما يتجلى من خلال:

1. إطلاق مشروع كبير مهم إنجاز 20.800 مشروع في المناطق القروية، من المتوقع أن يستفيد منه 12 مليون نسمة موزعين على 24.290 دوارا، بميزانية إجمالية قدرها 50 مليار درهم موزعة على 7 سنوات؛

على 63.05% من المساحة الإجمالية للعقار العمومي المعبأ للاستثمار، وتضم 61.63% من مجموع الموارد البشرية المتاحة للجهات.

يمكننا القول من الآن، أن ما تم رصده من الموارد برسم السنة المالية 2016 من خلال الميزانية العامة للحكومة بموجب مشروع القانون المالي يبقى غير كاف للاستجابة للمتطلبات المستعجلة لانطلاق أجهزة الجهات وتفعيل أداؤها.

إذ أن حصيلة 4 مليار درهم كمجموع ما خصص للجهات الإثني عشر (12) يبقى دون المستوى، مقارنة مع التحديات الكبرى التي يمثلها إنجاح مشروع النظام الجهوي المتقدم.

ولقد مر الآن على انتخاب مجالس الجهة وهيكله أجهزتها ما يزيد عن شهرين، دون أن نعرف أي شيء عن المراسيم التطبيقية التي يتوقف عليها وضع أنظمة تسييرها ووضع عناصر وقواعد إقامة مخطط التنمية الجهوية والمخططات المديرية لإعداد التراب الجهوي، فضلا عن مطلب وضع الموارد البشرية الكافية والضرورية وإعادة انتشار موظفي الدولة والهيئات الترابية للمملكة، ناهيك عن الأجهزة الأخرى المواكبة والمؤطرة لعمل الجهات كوكالات التنفيذ وهيئات تفعيل برامجها ونظام قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر، وكذا مراقبة تدبير الصناديق ونظام تقييم الأعمال وبرامج المحاسبة وكل القوانين الواردة في الفصل 146 من الدستور.

فالحكومة مدعوة لتقليص الفوارق بين جهات المملكة من خلال التوزيع العادل لثروات البلاد بين 12 جهة وتفعيل التضامن من خلال تحويل الموارد، انطلاقا من الحاجيات الحقيقية للجهات وتفعيل مبدأ الإنصاف الترابي، وهو ما يتطلب الإسراع في تنفيذ الأغراض التي أنشأ من أجلها صندوق التضامن الجهوي بين الجهات وصندوق التأهيل الجماعي المنصوص عليهما في الفصل 142 من الدستور.

وفي هذا المجال، فإن على مجلس المستشارين أن يبادر إلى تشخيص الكيان الجهوي بشكل متقدم يضمن تعزيز مشروعية الدولة في تدبير المجال الترابي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وتعبئة الموارد المحلية. وهو أمر يستلزم الإقدام على إصدار التشريعات للقيام بإصلاحات قانونية ومؤسسية ومالية ومجالية ترتبط بقدرة الجهة على برمجة مشاريعها التنموية وفق مقاربة تنموية تشاركية استراتيجية تضع أهدافا واضحة لتطوير الاقتصاد الجهوي وتأهيل التموقع الفعال للمجال الجهوي داخل الأسواق الدولية، بهدف جلب الاستثمارات الصناعية والتجارية والسياحية.

5- صندوق التنمية القروية:

لقد جعل خطاب العرش في 30 يوليوز 2015 من إحدات "صندوق التنمية القروية" مطلباً اجتماعياً ومجتمعياً ملحا في ظل استمرار الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

الترابية) المميز الأقوى- بجانب انطلاق المشروع الجديد للتنمية القروية- لمشروع قانون المالية لسنة 2016، وذلك بعد دخول القانون التنظيمي للهيئات الترابية حيز التطبيق وانتخاب المجالس المحلية والجهوية وهيكله أجهزتها التي ستشرع في التنفيذ الفعلي للصلاحيات الجديدة المخولة لها. وهو ما يتطلب بناء علاقة جديدة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالأخص العلاقة التي يتعين أن يكون لها امتياز بين مجلس المستشارين والحكومة في كل ما له صلة بقضايا التنمية المحلية والجهوية وما له ارتباط بالبناء الجهوي للمملكة: علاقة تحكمها الغايات المسطرة في الدستور والقوانين التنظيمية للهيئات الترابية من أجل انطلاق نهضة تنموية شمولية داخل البلاد بكل مقوماتها وثرواتها المادية واللامادية، تجعل الإنسان محورا لها وهدفها الأسمى بقصد الارتقاء إلى مركز الإقلاع والتأثير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في عالم تحكمه قوانين وهو اجس لا حد ولا حدود لها.

لقد كان من المفروض أن يكون مشروع القانون المالي مؤشرا لهذا المستجد في الحياة العامة للبلاد، باعتبار أن النظام الجهوي يشخص هندسة جديدة في هيكل الدولة ويقربها أكثر من المواطنين، الذين أصبحت لهم مسؤولية في تدبير شؤونهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بكل استقلالية وبروح وطنية مسؤولة.

ولابد هنا أن نعلن بكل إكبار الخطوة الجبارة الأولى لانطلاق نظام الجهوية الموسعة انطلاقا من الأقاليم الجنوبية وخصوصا بالأقاليم الصحراوية، بإعلان جلالة الملك عن مشروع تنموي جهوي مندمج، تصل متطلباته المالية في المرحلة الأولى إلى مبلغ يزيد عن 77 مليار درهم يشمل الجهات الثلاثة للأقاليم الجنوبية كنموذج لمدلول وغايات التنمية الجهوية المندمجة.

إن الإعلان عن افتتاح ورش الجهوية يعبر عن رغبة قوية في تحقيق التنمية النموذجية المستدامة المترجمة للرغبة في الحد من الإختلالات المجالية بين الجهات وتحقيق عدالة ترابية وتنمية مندمجة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

كما سجلنا بإيجاب ما ورد في تقديم السيد وزير المالية والاقتصاد لمشروع قانون المالية عن عزم الحكومة في تفعيل القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجهات الترابية، وسجلنا بعض الإجراءات للرفع من التحويل الذاتي للجهات وما تم رصده لها داخل مشروع الميزانية الحالية.

لكن الملاحظ، أن مشروع قانون المالية لسنة 2016 ما زال يكرس التفاوتات البنوية و المجالية منها والاقتصادية والاجتماعية، حيث تستحوذ أربعة جهات ضمن 12 على 80% من الاستثمارات العمومية وعلى 13.59% من مجموع المشاريع الاستثمارية.

كما تستحوذ لوحدها على 221.174 من مناصب الشغل المحدثة برسم سنتي 2014-2015، كما تستأثر نفس الجهات الأربعة

ولدينا مشكل حقيقي مرتبط بالتملص الضريبي. ذلك أن 60% من الشركات تعلن عجزها الدائم، وأغلب المداخيل الجبائية تؤديها نسبة قليلة من الشركات. وهذا ليس عادلا.

والأكيد أن تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات التي انعقدت سنة 2013، والتي ما زالت حبرا على ورق، من شأنه أن يرفع من مستوى الإصلاح في هذا المجال.

كما أن ترشيد النفقات الجبائية التي تستنزف ميزانية الدولة واعتماد تقييم حقيقي حول مدى نجاعة هذه النفقات، أمر ضروري.

وتشكل النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة حصة الأسد بالنسبة لباقي الضرائب بنسبة 44.57% متبوعة بالضريبة على الشركات بنسبة 20.89%

وفي غياب أي دراسة تقييمية دقيقة مع اعتماد دفاتر التحملات، يصعب تدقيق مدى فعالية وجدوى هذه النفقات وضبط الأهداف المتوخاة منها. فالبيانات الموثوقة والمفصلة بشكل كاف تسهل الرؤية وفهم السياسة الاقتصادية العامة. في نفس الوقت، فهي تسمح بالحكم على درجة مصداقيتها وأهميتها.

7- إصلاح نظام المقاصة:

بقدر ما تشكل السنة المالية 2016 منعطفا لتحصيل النتائج المالية من خلال تفكيك منظومة المقاصة، خصوصا في شقها المتعلق بدعم المحروقات وبالخصوص في نطاق استغلال الظرفية الإيجابية التي واكبت إلغاء دعم استهلاك المواد النفطية وما ترتب عنها من إجراءات المواكبة للدعم الاجتماعي، فإنه لا بد من التأكيد على أن صندوق المقاصة يعتبر مكسبا تاريخيا للشعب المغربي وأن إصلاحه يجب أن يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات على مستوى المساهمة المنصفة في تحمل كلفة الإصلاح، مع إدماجه ضمن إصلاح شامل للسياسات العمومية الاجتماعية، دون أن تستشعر المواطن المستهدف بالدعم بأنه أصبح يثقل على كاهل المجتمع.

فالتفكير في رفع الدعم على ما تبقى من المواد الأساسية كالسكر يجب أن يكون حذرا في ظل الإرهاصات الظرفية التي لم توفر بعد ما يكفي من الضمان لاستمرار السلم الاجتماعي كما كان عليه.

8- إصلاح نظام التقاعد:

تسجل مجموعة العمل التقدمي التأخير الملموس الحاصل على مستوى إصلاح أنظمة التقاعد، وما قد يترتب عنه من مخاطر محدقة بالمالية العمومية وما يهدد في العمق استدامة المالية العمومية وضمان الحقوق الأساسية للموظفين والأجراء حاضرا ومستقبلا.

ولم يظهر من خلال مشروع القانون المالي لسنة 2016 إقرار إجراءات عملية تساعد كافة المستفيدين من أنظمة التقاعد لما يحقق حدا من الحماية الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية.

ولا شك أن الحكومة وضعت مخطط عمل مندمج يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية وتوفير الوسائل التمويلية الأساسية للورش الاجتماعي الطموح بهدف تحسين أوضاع المواطنين في وضعية هشاشة في المناطق النائية والمعزولة وفق جدول زمني دقيق، أقره مشروع قانون المالية 2016 في المادة 30 الخاصة بصندوق التنمية القروية.

وهنا لا بد أن نسجل بإيجاب مبادرة خلق صندوق التنمية القروية الذي سيخصص له غلاف مالي يصل إلى 55 مليار للسبع سنوات القادمة من أجل معالجة الإشكالات المرتبطة بالعالم القروي وإخراج 24000 دوار من واقع الهشاشة والعزلة.

وانطلاقا من مبدأ الحق في الولوج إلى المعلومة، نتمنى أن يتم تمكين البرلمانيين وممثلي الأمة من محتوى الدراسة التي قامت بها وزارة الداخلية، والتي شملت كل جهات المملكة، حيث تم تحديد أزيد من 29 ألف دوار، في 1272 جماعة وأكثر من 24 ألف دوار تعاني من الخصاص، حتى يتمكن البرلمان من متابعة ومواكبة هذه المشاريع، في إطار المراقبة البرلمانية للجهاز التنفيذي.

وبمنا أساسا في مجموعة العمل التقدمي إنجاز المشاريع المعلن عنها في إطار صندوق التنمية القروية وضمان استفادة الساكنة القروية من ثمار النمو، وعلى هذا الأساس تقدمت المجموعة بمقترح قانون يرمي إلى إنشاء هيئة وطنية خاصة بالتنمية القروية.

6- الإصلاح الجبائي:

وكيفما كان مستوى الإصلاح الجبائي الذي لم يظهر إلا بشكل خافت من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2016 على غرار القوانين المالية السابقة، فإن توصيات المناظرة الوطنية ما زالت لم تعرف طريقها إلى التشخيص والتنفيذ، لا من خلال القوانين المالية والمراسيم التنظيمية المتعلقة بتنظيم الاقتصاد وإنعاش الشغل ولا من خلال الممارسة الإجرائية والتنفيذية والإدارية في تدبير المالية العمومية، فيبقى بذلك إصلاح النظام الجبائي وإعادة هيكلته مطلبا قائما وملحا من شأنه أن يعزز ثقافة الملك العمومي المشترك لدى كافة المغاربة ويدفعهم إلى المشاركة في الأعباء العمومية وإنعاش المواطنة وتحقيق نسبة عليا من الثقة والعمل في المستقل.

ولا نظن أن الالتجاء إلى الأساليب التي لن تضيف إلا المزيد من البطء وإثقال كاهل الملمزمين كإجراء رفع أجل التقادم إلى 10 سنوات أو التقدير في تشديد العقوبات الجبائية وغير ذلك من الإجراءات التي لا نعتقد أنها قد تكون مفيدة.

ذلك أن من المنطلقات الأساسية للإصلاح الجبائي أن لا وجود لتناقض بين مبادئ العدالة الاجتماعية والجبائية وقضية النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية. فكلما كان النظام الجبائي عادلا، كلما تحسنت المردودية المالية.

مناقشتنا وتدخلاتنا في

كافة اللجان القطاعية المتخصصة، وغرضنا هو أن نساهم في تأطير وتحسين مشروع مالية سنة 2016 الذي نعتبره فنطرة مفصلية في المرحلة الانتقالية التي نعيش سنتها الأخيرة بعد استكمال كل الهياكل المتعلقة بتنزيل الدستور.

وغرضنا هنا هو التعبير عن آرائنا وملاحظاتنا ومقترحاتنا من أجل إغناء هذا المشروع وتوفير كافة الشروط لحسن تنفيذه في أحسن الظروف وفي أفضل الأجواء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما أنه لا يتضمن ما من شأنه أن يسد الفراغ الحاصل من خلال التأخير في إصلاح صناديق التقاعد.

ونظن أنه لم يعد هناك مجال للتردد وريح المزيد من الوقت، بل هناك حاجة إلى الحسم بشكل قطعي من أجل استدراك ما قد يحصل من هفوات ومخاطر على مصالح المقبلين على التقاعد.

ونرى أنه لا بد من الحسم في هذه المسألة في أقرب الأجل، حتى يتوقف النزيف الذي أصبح ينخر جسم صناديق التقاعد، وبالخصوص "الصندوق المغربي للتقاعد".

تلكم، سيدي الرئيس، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون، بعض القضايا التي ارتأينا التركيز عليها في هذا التدخل دون أن يعني ذلك إهمالنا لعدد من القضايا الأخرى التي كان بوسعنا إبداء وجهة نظرنا حولها، والتي عبرنا عن آرائنا بشأنها من خلال

محضر الجلسة الخامسة عشرة**التاريخ:** الأربعاء 27 صفر 1437 (9 ديسمبر 2015)**الرئاسة:** المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ثلاث ساعات وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة عشرة صباحاً.**جدول الأعمال:** التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.**المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تخصص هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

الجزء الأول/ المعطيات العامة للتوازن المالي/ الباب الأول/ الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية.

المادة 1 لم يرد بشأنها أي تعديل على مستوى الجلسة العامة، أعرضها للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية ورد بشأنها ثلاث تعديلات، الأول من فريق الأصالة والمعاصرة، والثاني من الفريق الاشتراكي، والثالث من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل، التعديل رقم 1 بطبيعة الحال.

للتذكير فقد قرر المكتب وندوة الرؤساء تخصيص دقيقتين كحد أقصى لتقديم كل تعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل. السيد الرئيس، تفضل.

تفضل في إطار نقطة نظام، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

نقطة نظام. رجاء، كنطلب اشوية ديال التاني، راه احنا عاد كنجلسو، وخلينا غير نفهمو، الله يجازيك بخير. داز التصويت الأول، نباركه رغم أننا لم نعلم ولا نعرف عن ماذا يتكلم.

على أي، ما غنكونوشاي كنعرقلوبقدر الله يرضى عليك غير بشوية علينا نعرفو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سجلنا الملاحظة ديالك السيد الرئيس.

السي بنعزوز، تفضل لتقديم التعديل، تفضل المادة الثانية.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

صباح الخير.

يتعلق الأمر بتعديل المادة الثانية، والتعديل المقترح ينص على استشارة لجنتي المالية بمجلسي البرلمان في موضوع تميم قوائم المنتجات المستوردة.

والشق الثاني في التعديل يهتم المنتجات ذات المنشأ، يعني اللي جاية من البلد الأصلي، فين تم إنتاج المواد.

وتبرير التعديل هو إعطاء مدلول حقيقي لمراقبة البرلمان للعمل الحكومي في المجال المالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يتعلق بهذا التعديل، هذا التعديل النص الأصلي يحيل على الفصل 70 من الدستور، بحيث هذا الفصل يسمح للحكومة، ويأذن من خلاله البرلمان للحكومة بأن تتخذ بمقتضى مراسيم مجموعة من الإجراءات.

والفصل 70 من الدستور واضح، حدد المسطرة لاتخاذ المراسيم، وبعد ذلك تعرض على المصادقة في الأجل الذي حدده القانون،

غير للتدقيق، هذه المراسيم تتخذ طيلة السنة المالية 2016، وبالتالي وطبقا للفصل 70 تعرض في التاريخ الذي حدده قانون الإذن؛ قانون الإذن يقول أنه "تعرض على المصادقة في أقرب قانون للمالية".

ولهذه الاعتبارات، فهذه التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن باش نوضعو الإخوان في الصورة، نتكلم على المادة الثانية، ورد فيها ثلاث تعديلات، الأول من الإخوان في الأصالة والمعاصرة، الثاني من الإخوان ديال الفريق الاشتراكي، والثالث من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الآن، راه احنا في التعديل اللي تقدموا به الإخوان ديال الفريق الاشتراكي.

أعرض للتصويت التعديل:

الموافقون على التعديل؟ أعتقد نفس العدد؛

الموافقون=23؛

المعارضون للتعديل المقدم من طرف الفريق الاشتراكي=28؛

الممتنعون=24.

النتيجة:

الموافقون=23؛

المعارضون=28؛

الممتنعون=24.

وبذلك، فلقد رفض المجلس التعديل المقدم من طرف الفريق الاشتراكي.

نمر الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل، وأشار بخصوص هذا التعديل على أن التعديل قد تعادلت بشأنه الأصوات داخل اللجنة المختصة، وبذلك يرفع للجلسة العامة من أجل البت فيه طبقا لمقتضيات المادة 71 من النظام الداخلي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يخص التشاور مع اللجنة المختصة في البرلمان دورة المالية قبل عرضها على دورة المالية.

والتبرير هو من أجل إعطاء مدلول حقيقي لمراقبة المؤسسة

وبالتالي ليس هناك في الفصل 70 من الدستور، وينبغي أن تبقى أوفياء للمضمون ديال الدستور، ليس هناك أي استشارة بحكم أن هذه الحالات هي حالات طارئة ينبغي أن تتجاوز معها الحكومة بسرعة.

كأين شق ثاني من التعديل هو ما يتعلق بالتنصيص على تحديد وتتميم "قوائم المنتجات ذات المنشأ" عوض "المتأصلة"، والحقيقة أن "المتأصلة" هي العبارة الدقيقة.

كما أن هذه المنتجات قد حدد قانون المالية ديال 2000 في مادته السابعة 3 روماني (III)، حدد ماذا يعني بـ"المتأصلة"، بحيث أن تكون قد تم الحصول عليها بأكملها بترايب البلدان المعنية، وهذا فيه ضمانات لكون هذه المنتجات هي متأصلة من هذه البلدان.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون على التعديل=20؛

المعارضون للتعديل=25؛

الممتنعون=9.

وبالتالي، لم يتم التصويت على هذا التعديل.

فنمر إلى الكلمة الآن.. إيوا النتيجة احنا قلناها، النتيجة:

الموافقون على التعديل=20؛

المعارضون=25؛

والممتنعون=9.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل رقم 1.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

هاذ التعديل يرمي إلى القول بأنه المصادقة على المراسيم بدل "في أقرب قانون للمالية"، نقول: "في الدورة العادية للبرلمان الموالية".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد المالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

التشريعية للعمل الحكومي في المجال المالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.
مرة أخرى الفصل 70 من الدستور حدد بشكل دقيق المسطرة. ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل المقدم من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل:

الموافقون بخصوص هذا التعديل = 21؛

المعارضون للتعديل = 28؛

المتنعون = 10؛

المتنعون، السيد المستشار.. راني قلت، السيد الرئيس، ربما ما متبعش مع الزملاء.

المتنعون = 25.

النتيجة:

الموافقون على التعديل = 21؛

المعارضون للتعديل = 28؛

المتنعون = 25.

وبذلك، يكون المجلس قد رفض التعديل المقدم من طرف الاتحاد المغربي للشغل.

أعرض المادة الثانية للتصويت كما عدلت.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد رشيد المنباري:

(La fréquence) باش كتهضر سريعة بزاف، وبالتالي تنطلبو منك رجاء باش تتكلم...

السيد رئيس الجلسة:

صافي، شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد رشيد المنباري:

ومازال ما كملت أسيدي، مازال كاع ما كملت، افهمتيني أشنو قلت؟ الله يخليك تكلم بالشوية وبتأن، والحساب يكون حتى هو بالشوية، وندوزو الجلسة ديالنا بسلام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض المادة الثانية للتصويت كما عدلت:

الموافقون.. دخلنا للتصويت السي عثمان، نسايلو التصويت...

المستشار السيد المهدي عثمان:

غير بالنسبة للسيد الأمين ملي يحسب، بدا تقول 1، 2، 3، وتنبعو معه، راه ماشي.. ما كاين حتى شي مشكل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض المادة الثانية للتصويت كما عدلت:

الموافقون على المادة الثانية.. كاين التعديل الأول، أعرض المادة الثانية للتصويت، أعرض المادة الثانية للتصويت:

الموافقون على المادة الثانية = 33؛

المعارضون للمادة الثانية = 22؛

المتنعون = 24.

النتيجة ديال التصويت على المادة الثانية:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 24.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على المادة الثانية.

نمر إلى التصويت على المادة الثالثة، ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد الحوالمريوح:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يتعلق بإضافة "وكذا مسيرو شركات التعشير الذين مارسوا مهمة التسيير لمدة عشر سنوات على الأقل"، هذا إضافة في الفقرة الأخيرة.

والتعليل ديال هاذ التعديل هو إعفاء مسيري شركات التعشير من شرط توفرهم على الإجازة، وذلك على غرار ما منح لأعوان الإدارة بهدف الحفاظ على استمرارية نشاط شركات التعشير التي قد تكون مضطرة لتوقيف نشاطها بسبب قوة القاهرة، تتمثل على سبيل المثال في وفاة الشخص المرخص له.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هو بطبيعة الحال المادة الأصلية تحدد شروط ممارسة التعشير. فيما يتعلق بالمهنة ديال المعشرين وديال الوكلاء، الحكومة أعدت مشروع قانون لتحديد الشروط ولضمان الحقوق ديالهم، والمشروع معروض على الأمانة العامة للحكومة، وسيتم عرضه إن شاء الله على البرلمان.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=21؛

المعارضون=32؛

المتنعون=25.

نتيجة التصويت:

الموافقون=21؛

المعارضون=32؛

المتنعون=35.

وبالتالي، يكون المجلس قد رفض التعديل المقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة.

الآن، أعرض المادة الثالثة للتصويت:

الموافقون: نفس العدد، يعني 21، 32، 25.

الموافقون=32.

بذلك، يكون المجلس قد وافق على المادة الثالثة.

نمر إلى المادة السادسة. لم يرد بشأنها أي تعديل؛ الموافقون بخصوص المادة السادسة: بالإجماع.

المادة السابعة ورد بشأنها تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وكذلك أشير في هذه المادة أن هذا التعديل قد تعادلت بشأنه الأصوات داخل اللجنة المختصة. وبذلك يرفع للجلسة العامة من أجل البت طبقا لمقتضيات المادة 72 من النظام الداخلي.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، الإخوان ديال الفريق الاستقلالي، أحد السادة المستشارين المحترمين يتفضلوا من أجل تقديم... السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

يروم التعديل فتح المجال للطلبة المغاربة الذين يقيمون أو يتابعون دراستهم بالخارج، وكافة مغاربة العالم، من الاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي، من خلال خفض السن الأقصى من 60 سنة إلى 55 سنة، إضافة إلى أن الطلبة...

إلا أن لائحة المستفيدين كذلك تبقى بنسبة 50% كتخفيض بالنسبة للطلبة المقيمين أو الذين يتابعون دراستهم بالخارج.

غير باش نفهم أن الحكومة جابت تخفيض بالنسبة للعمال، والفريق الاستقلالي كيقترح هاذ التخفيض يشمل حتى الطلبة المقيمين والذين يتابعون دراستهم بالخارج، على أساس أن يستفيدوا من تخفيض ولو بـ50%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة بخصوص هذا التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هو هاذ النظام التفضيلي بطبيعة الحال بني على منطق، أن هاذو مغاربة قدموا خدمات جليلة للوطن، وأمضوا واحد المدة معينة خارج الوطن، وعندهم واحد السن معينة، لأن هاذ النظام التفضيلي راه يكلف، يكلف إذا أضفنا هاذ النظام التفضيلي للطلبة المغاربة كذلك،

المقاولات التي تحقق ربحا تؤدي الضرائب شأنها شأن المقاولات الأخرى. فيما يتعلق بهذه المقاولات التي تشتغل في الطباعة والنشر، ينبغي التذكير بأنها تحصل على دعم من الدولة، كإين صندوق ديال الدعم، كإين اتفاقيات بين وزارة الاتصال وبين هذه الشركات، وبالتالي ما يمكنش تستافد من جوج ديال المنابع ديال الدعم.

بطبيعة الحال، التطبيق ديال هاذ التعديل على المقاولات التي تحقق ربحا سينشأ عنه أثر سلبي على الخزينة ديال الدولة. ولهذه الاعتبارات، باعتبار أن الدولة تدعم مباشرة وبدعم مباشرة هذه المقاولات، والمعني بالضريبة على الشركات هم فقط المقاولات التي تحقق ربحا، ونظرا للأثر السلبي على الخزينة، فالحكومة تدفع بالفصل 77 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

أشنو، السيد الوزير؟ دفعتوب... شكرا.

بما أن الحكومة دفعت بالفصل 77 بخصوص هذا التعديل، فلن يعرض على التصويت.

المادة 19، دائما المدونة العامة للضرائب، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي، الكلمة لأحد السادة المستشارين مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

فيما يتعلق بالضريبة على الشركات، نريد أن تطال النسبة ديال 37% المطبقة على شركات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها على الشركات العاملة في قطاع الاتصالات، اعتبارا لهامش الربح الكبير الذي تتوفر عليه. ولذلك، نريد أن يكون هذا مدخل لموارد جديد لخزينة الدولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال هذه الشركات تخضع للضريبة على الشركات بالسعر ديال 30%، ومن بعد مصادقة البرلمان على القانون الجديد ستخضع لسعر 31%.

ولكن ينبغي التذكير بأن هاذ المجال ديال الاتصالات، وكنا حينما

سيكلف ميزانية الدولة أكثر من مليار درهم.

ولهذه الاعتبارات، فالحكومة تدفع بالفصل 77 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، بما أن الحكومة دفعت بالفصل 77 من الدستور الذي ينص على أن التعديلات التي تؤدي إلى تخفيض الموارد العمومية أو الزيادة في تكليف موجود، فللحكومة أن ترفضه.

وبالتالي، فهاذ التعديل لن يعرض على التصويت.

أعرض المادة السابعة للتصويت:

الموافقون بخصوص المادة السابعة؟

الموافقون على المادة: 36:

المعارضون على المادة السابعة كما وردت: لا أحد؛

المتنعون على المادة السابعة: 37.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على المادة السابعة.

نمر الآن إلى المادة الثامنة المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب. فالتعديلات الواردة على مواد المدونة العامة للضرائب بالمادة الثامنة من مشروع قانون المالية، وعددها 17 مادة.

هناك مواد فرعية اللي كإينة مع المادة الثامنة، نبدأو بالمادة السادسة من المدونة العامة للضرائب، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

يروم التعديل تمكين المقاولات العاملة في المجال الثقافي وشركات الطباعة والنشر من الاستفادة بشكل دائم من السعر المخفض، وذلك لتشجيع تنشيط الثقافة والنشر وتخفيض كلفة الكتاب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

غير فيما يتعلق بهذه المقاولات، أولا هنا نتكلمو على المقاولات التي تحقق ربحا، المقاولات التي تحقق ربحا، وفي جانب العدالة الجبائية

الوطنية حول سياسة العقار، وقال بأن الناس اللي كانت الدولة كتأخذ الأرض ديالو هو غير متفق على التماطل الذي يلاحق هؤلاء المواطنين جراء التأخر في التوصل بمستحقاتهم التي قد تطول 20 سنة.

على هاذ الأساس احنا كنعقولوهاذ التعديل ديالنا له أكثر من مبرر، وبمشاطرة السيد رئيس الحكومة البارحة أو بالأمس في المناظرة الوطنية للعقار.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال نحن كذلك غير متفقون مع التأخر في التعويض عن نزع الملكية، ولذلك الحكومة قامت بمجهودات مهمة في توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتعويض المتضررين من نزع الملكية.

إلا أن نزع الملكية، التعويض عن نزع الملكية إذا حقق المعوض له ربحا ينبغي أن يخضع للضريبة كما يخضع باقي الملمزون، وإذا لم يحقق ربحا، لأنه النزع والتعويض لا يعني أنه سيحقق ربحا، هذالك التعويض غادي يخصم منو الثمن باش اشرى هو الأرض ديالو، إلى كان هناك ربح سيؤدي، إذا لم يكن هناك ربح لن يؤدي.

وبالتالي، من باب العدالة الجبائية التعويض عن العقار وعن نزع الملكية وكأنه بيع لتلك الملكية، ومن باب العدالة الجبائية فالجميع يخضع للضريبة بنفس المنطق.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=22؛

المعارضون=35؛

المتنعون=28.

إذن، النتيجة ديال التصويت بخصوص التعديل:

نتحدث على الإصلاح الضريبي تنقولو بأنه خصنا نعطيو المقروئية اللازمة للشركات، ونعطيو الاستقرار اللازم للشركات وللملمزين فيما يتعلق بالنظام الضريبي المغربي.

وبالتالي هذه الشركات التي استثمرت في بلادنا، استثمرت على أساس واحد السعر ديال الضريبة، على أساس واحد المحيط جبائي معين، وعلى أساس واحد المناخ ديال الأعمال، وبالتالي لا يمكن أن نباغتها بأسعار جديدة تختلف على السياسة المعمول بها عالميا، بحيث أن الاستقرار في الجانب الجبائي هو مهم للتنافسية ديال بلادنا.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل المقدم من قبل الفريق الاشتراكي:

الموافقون=23؛

المعارضون للتعديل=42؛

المتنعون=18.

المادة 61 ورد بشأنها تعديل عن الفريق الاشتراكي، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

النتيجة:

الموافقون=23؛

المعارضون=42؛

المتنعون=18.

تفضل أحد السادة المستشارين لتقديم التعديل، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

تعديل الفريق الاشتراكي بخصوص هذه المادة يرمي إلى استثناء إخضاع عملية نزع الملكية من الأرباح العقارية، بالنظر لكون التعويض الذي يتقاضاه المنزوع ملكيته لا يتضمن أي ربح، باعتبار أن جميع التعويضات تقل بكثير عن القيمة الحقيقية للأمالك المنزوعة.

هذا، بالإضافة إلى ما يعانیه المنزوع ملكيته من أضرار وتأخر ودعاوى للحصول على التعويض، وهذا الاستثناء ما هو كذلك إلا لخلق الانسجام والعدالة في التعامل الضريبي.

وهو ما أكده البارحة الأمس السيد رئيس الحكومة بمناسبة المناظرة

الموافقون = 22؛

المعارضون = 35؛

المتنعون = 28.

إذن، التعديل رفض.

ندوزو للمادة 73، ورد بشأنها تعديلان: الأول من فريق الأصالة والمعاصرة، والثاني من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يتعلق بجدول حساب الضريبة على الدخل، ويتعلق برفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل.

ويهدف هذا التعديل إلى تخفيف العبء الجبائي المفروض على ذوي الدخل الصغير ومراعاة قدرتها الشرائية، وكذلك من أجل الملاءمة مع الحد الأدنى للأجر المحدد الآن في 36.000 درهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة بخصوص التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

التطبيق ديال هاذ الجدول بهذه الطريقة سيكلف خزينة الدولة مليار و790 مليون درهم. ولهذا الاعتبار، فالحكومة تدفع بالفصل 77 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بما أن الحكومة دفعت بالفصل 77 من الدستور، فلن تعرض على التصويت المادة 73.

الآن، نعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الاتجاه تخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود، وأيضا تشجيع ذوي المهن الحرة على التصريح بدخلهم الحقيقي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال هذا الجدول لا علاقة له بالجدول الحالي، لأنه التطبيق ديالو والأثر ديالو 21 مليار ديال درهم على الخزينة ديال الدولة، 21 مليار ديال درهم، معناه أنه الميزانية.. الله غالب.

ولهذه الاعتبارات، فالحكومة تدفع بقوة بالفصل 77 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

فالحكومة دفعت بخصوص هذا التعديل بالفصل 77، فهذا التعديل لن يعرض على التصويت.

نمر الآن للمادة 74، ورد بشأنها تعديل من مجموعة العمل التقدمي، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي دعيعة.

المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص التعديل المقدم من طرف مجموعة العمل التقدمي، هورفع الأعباء العائلية من 360 درهم حاليا إلى 600 درهم في حدود سقف نتاع 3600 درهم عوض 2160 درهم اللي كاي حاليا، وذلك من أجل مساهمة الحكومة اللي رافضة اليوم أي زيادة في الأجر أن تخفف من الأعباء.

فإلى احسبنا اليوم هاذ القدر اللي تتعطي الحكومة، تتعطي 12 درهم في اليوم، احنا طلغناه ل20 درهم، وبالتالي لن يكلف خزينة الدولة أي.. ولكن غتدير إشارة اتجاه المأجورين اللي اليوم هم اللي تيأديو 75% من الضريبة على الدخل، لأنه الاقتطاع من المنبع.

واحد الحقيقة، أنتم تتقولوا هاذ النظرية، أن البيع يكون في مقابل الثمن، هو عقد ملزم للجانبين، فكيف يتأتى للمواطن اللي غتجي الدولة تنزع لو الملكية ديالو، وهي كتدير حكم باسترداد الحيازة في المادة الاستعجالية، وفيما يتعلق بالتعويض راه كيدوز للمسطرة العادية، المحكمة كتدير خبرة في الابتدائية والاستئناف والنقض عاد كيكون الحكم قابل للتنفيذ، عاد وزارة المالية غتخلص. إذن، العملية تستغرق 10 سنوات.

ناهيكم عن المسألة ديال الاعتداء المادي، ملي كتدير الإدارة الاعتداء المادي، راه ما كاين لا نزع ملكية لا والو، راه الأمور قد تطول 20، 30 سنة.

فكيف يعقل، السيد الوزير، أن تقبلوا بشطرن المعادلة، كتقولوا إيه احنا ضد التماطل، ولكن المواطن خصو يخلص ما كاين مشكل، خلصوا هاذ المواطن في أسرع وقت ممكن وذيك الساعة ضربوه، يكون خاضع للضريبة.

أما كون الإدارة تدير نزع الملكية أو تدير الاعتداء المادي وتدي لو الأرض ديالو وتدير فيها منشأة عمومية، إيه، وتقول لو ساين 30 عام ونهار اللي ياخذ التعويض تقول لو أجي خلص الضريبة بالسعر الحالي من دابا 30 سنة، وهي استثمرت الأرض ديالو 20 أو 30 سنة، فهادي عملية غير مقبولة، وتخالف منطق الأمور وطبائع الأشياء.

صحيح، إلى كنتو قادرين تخلصوا الناس في إبانه، فرضوا عليهم الضريبة، أما باش يساينوا 20 سنة، 30 سنة، لا يعقل باش تضربوهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هو القضية ديال نزع الملكية خاضعة للمساطر القانونية والقضائية، سواء كان نزع الملكية بطريقة عادية أو بالاعتداء المادي.

احنا الحكومة والتصرفات ديال الحكومة وديال الإدارة هي تحت سلطة القانون والقضاء، وبالتالي التضريب يتم بعد التعويض، مع العلم أنه وحتى وإن تأخر التعويض سيتأخر التضريب.. غير بشوية.

والتنفيذ.. ما ابقاش دابا، تتكلم على سلطة أخرى لن أتحدث باسمها، أنا نتحدث على السلطة التنفيذية، أنت إلى كنت تتكلم على التنفيذ تتحدث عن سلطة أخرى، أنا نتكلم على المحيط ديال السلطة التنفيذية، الحكومة حينما تعوض، إلى ما اسمعناش ما غاديش..

ولذلك، نقترح أن تلتفت الحكومة، وأن تقدم أيضا للطبقة العاملة واحد الالتفاتة في مشروع قانون المالية 2016.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال الضريبة على الدخل تخضع لجدول بشكل تصاعدي، يراعي القدرة ديال الأجراء. وبالتالي، هذالك الجدول التصاعدي هو من بين الجداول اللي معروفة على الصعيد الدولي التي هي أقرب للعدل، بحيث تراعي القدرة ديال الأجراء.

وبالإضافة إلى هذا الجدول التصاعدي، هناك مجموعة من الخصومات، الخصوم التي يعطيها القانون للأجراء المتعلقة بالأعباء العائلية، المتعلقة بمجموعة من الأمور.

التطبيق بطبيعة الحال ديال هذه الزيادة له أثر سلبي على الميزانية، ولهذا فالحكومة تدفع بالفصل 77 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أيضا الحكومة دفعت بالفصل 77 من الدستور بخصوص هذا التعديل، فلن يعرض على التصويت.

نمر للمادة 83، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

التعديل ديال الفريق الاشتراكي بخصوص المادة 83 يرمي إلى خلق الانسجام والملاءمة مع التعديل السابق، يعني الرامي إلى استثناء عملية نزع الملكية لأجل المنفعة العامة من مجال التطبيق الضريبي.

السيد الوزير المحترم،

قبل قليل قلتكم بأنكم متفقون مع الاقتراح ديال الفريق الاشتراكي بأن أنتم ضد التعطيل أو ضد التماطل، ولكن، السيد الوزير، كاينة

حينما تعوض يتم التضريب.

وبالتالي، دابا الإشكالية ديال التأخر، احنا قلنا لك بأنه الحكومة تعالج هذه الإشكالية اللي هي موروثية، ملي نتكلمو على مشاريع، مشاريع أنشئت، ملي نتكلم على 20 سنة، راه إذن هذه تنفيذات موروثية، ومع ذلك احنا في إطار التعامل الإيجابي مع هذه المشاريع اللي دارتها الدولة وأصبحت مكسبا لبلادنا، تنقولو:

أولا، تنوفرو الاعتمادات، كايين مجهود استثنائي في توفير الاعتمادات للتعويض عن نزع الملكية.

ثانيا، رئيس الحكومة مع الوزراء المعنيين، كايينة مسطرة جديدة، أصدر مناشير لمسطرة جديدة. هذه المسطرة تلزم الإدارات من الناحية المالية بالتنفيذ تحت طائلة أن المحاسب العمومي بإمكانه في واحد المسطرة تتسمى (dépense sans ordonnancement préalable)، يعني النفقة بدون الحاجة إلى الالتزام المسبق، هاذ الالتزام المسبق تيبقى بيد الأمر بالصرف.

اليوم من خلال هذه المسطرة، الأمر بالصرف ما ابقاش عندو اليد، يعني أن المحاسب أمام واحد الحكم قضائي الذي يأمر بالتنفيذ وبالتعويض عن نزع الملكية، المحاسب ملزم بالأداء، من قبل كان مشدود يديه لأنه كان خصو يرجع للأمر بالصرف، اليوم ما ابقاش مشدود يديه.

الأمر بالصرف إلى ما وفرش الاعتمادات، المحاسب يقوم بذلك، والأمر بالصرف يُعاقب لأنه ذاك الشئ اللي غادي يعوض به المحاسب غادي ينقص ليه من الالتزامات ديالو، فتنصبحو الأمر بالصرف خصو يحرص على التوفير ديال الاعتمادات المالية اللازمة إلى ما ابغاش يتنقص ليه من الاعتمادات المالية ديالو، وحتى إن لم يوفرها في وقتها الحكم القضائي ينفذ من طرف المحاسب دون الرجوع إلى الأمر بالصرف.

وبالتالي، كايين واحد التعامل جديد، التوفير ديال الاعتمادات، والتوفير ديال واحد المسطرة قانونية تلزم الأمرين بالصرف والمحاسبين بتنفيذ الأحكام القضائية حفاظا على الحقوق ديال المواطنين.

وللملاءمة نرفض هذا التعديل كما رفضنا سابقا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل في المادة 83 الذي ورد بشأنه أووردت بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي، نعرضه للتصويت:

الموافقون على التعديل = 22؛

المعارضون للتعديل = 32؛

المتنعون = 27.

النتيجة ديال التصويت:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 32؛

المتنعون = 27.

فهاذ التعديل مرفوض بطبيعة الحال.

نمر للمادة 91، ورد بشأنها 7 تعديلات: 3 من فريق الأصالة والمعاصرة، و4 من الفريق الاشتراكي.

بداية، نبدأ بالسادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، نعطيو الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم التعديل الأول.. الصوت، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

التعديل المقترح يرمي إلى تخفيض الضريبة على القيمة المضافة أو من الضريبة على القيمة المضافة من المنتجات الصيدلانية والمواد الأولية والمنتجات الداخلة مجموعها أو بعض عناصرها في تركيب المنتجات الصيدلانية.

الهدف من هذا التعديل هو التخفيض من أسعار الأدوية، علما بأنه التخفيضات اللي كانت قبل فكانت تخفيضات بسيطة جدا، اللي ما أترتش على القدرة الشرائية اللي منخفضة أصلا للمواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال هاذ الجانب ديال الأدوية، الحكومة قامت بمجهودات مهمة فيما يتعلق بالأدوية، التخفيض ديال الأثمنة، الزيادة المهمة والمهمة جدا في ميزانية وزارة الصحة، من 8 المليار إلى 14 ديال المليار.

وثالثا هاذ المواد، المواد اللي هي مكلفة والأدوية المكلفة هي في الأصل بمقتضى المادة 92 من المدونة العامة للضرائب هي معفية من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم.

كنتكلمو على المواد والتجهيزات المستعملة في تنقية الدم، جميع المواد والتجهيزات المستعملة في تنقية الدم، الأدوية المتعلقة بالأمراض

المواد المدرسية، أذكر بمبادرة جلالة الملك مبادرة مليون محفظة، التي تيسرنا منها حاليا تقريبا خمسة المليون، ربعة المليون و900 ألف .

أذكر كذلك ببرنامج "تيسير"، التي تستنفد منو تقريبا 500 ألف أسرة من أجل دعم التمدرس وخاصة في المناطق القروية، وخاصة الدعم ديال التمدرس ديال الفتاة.

وبالتالي، هناك إمكانيات مالية حقيقية توضع رهن إشارة الأسر المعوزة من أجل دعم التمدرس ودعم يعني التربية. ولذلك، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل؟ نديرو نفس العدد؟ نفس العدد.. نعاودو. الموافقون على التعديل المقدم من طرف الإخوان ديال الأصالة والمعاصرة=25؛

المعارضون للتعديل=30؛

المتنعون=25.

النتيجة ديال التصويت بخصوص التعديل:

الموافقون=25؛

المعارضون=30؛

المتنعون=25.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل الثالث، دائما المادة 91.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل كاد يصل إلى التقادم في هذه القبة!

الأمر يتعلق بإعفاء السخانات الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة. بالنسبة إلينا شيء بديهي، دعما للسياسة البيئية والطاوية الوطنية التي تسعى إلى الرفع من استعمال الطاقات البديلة.

وبالنظر إلى تزايد أسعار الكهرباء، وشيخ تحرير سعر البوتان، فإن إعفاء بيع السخانات الشمسية هو أقل إجراء يمكن أن تتبناه الحكومة بعد التخفيض من أعباء صندوق المقاصة.

وشكرا السيد الرئيس.

المزمنة، الأدوية المضادة للسرطان، والأدوية المضادة لالتهاب الكبد الفيروسي، والأدوية المخصصة لعلاج أمراض السكري والربو وأمراض القلب والشرابين، ومرض السيدا عافى الله الجميع.

إذن، كل هذه الأدوية المكلفة أو الأمراض المزمنة معفية من الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت، التعديل الأول:

الموافقون على التعديل=22؛

المعارضون=33؛

المتنعون=30.

نتيجة التصويت بخصوص التعديل الأول:

الموافقون=22؛

المعارضون=33؛

المتنعون=30.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل الثاني، دائما المادة 91، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

التعديل الثاني يتعلق بإعفاء الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها، وهذا من طبيعة الحال بهدف تشجيع التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي والتحسين من شروط التعليم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال، في الحكومة كنا دائما ندافع على واحد المنطق أن الضرائب التي تقوم المصالح بجمعها، ونُخضع الجميع للضريبة في إطار العدالة الجبائية، وفي احترام الإمكانيات الضريبية، لا ديال المقاولات ولا ديال الأسر ولا ديال الأفراد، ولكن في المقابل الفئات الضعيفة يتم دعمها مباشرة.

خلى الفواتير ديال الكهرباء ترتفع في أخطر، وبالتالي هاذ الأشرطة اللي كتصبح بعض المرات تتجاوز القدرة الشرائية ديال المواطنين، وكنعرفو اللي نتجت على هاذ العملية مجموعة ديال الاحتجاجات الاجتماعية.

وبالتالي، نريد أن تكون هناك إشارة رغم أنها ما يكونش فعل مالي بالنسبة للقدرة الشرائية كثير، ولكن هودفعة رمزية للتصور الحكومي للتعامل مع المعاناة ديال المواطنين في هاذ المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

مرة أخرى غنركز على هاذ المسألة ديال الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، اللي هي يراد بها غاية نبيلة: التخفيض ديال الثمن على المستهلكين.

وفي حقيقة الأمر، في النهاية نجد أنفسنا بالنسبة للمؤسسات العمومية أمام حالة إفلاس، بالنسبة للمؤسسات الخاصة أمام حالة إفلاس، دابا المؤسسات الخاصة في (le butoir) تدير الإعفاء من هنا وغدا يجي يقول لك أودي أجيو شوفوا لنا المشكلة ديال (le butoir).

وبالتالي، الضريبة على القيمة المضافة كما أنشئت هي ضريبة بنيت على الحياد، باش تتدخل باش تتخرج، حتى لا يكون أثر لا على المقاول ولا على المستهلك، ما تدخلش في التركيبة ديال الأثمان، إلى دخلت الضريبة على القيمة المضافة ورجعت حتى هي داخل التركيبة ديال الأثمان تيرجع فيها مشكلة.

دابا نتكلمو على التزويد ديال الماء، الماء خاضع للضريبة على القيمة المضافة بسعر مخفض، بـ 7% وما تفكيناش مع (L'ONE¹)، بـ 7% واضطرينا نديرو 45 مليار ديال الدرهم ديال التعاقد، واضطرينا في إطار التعاقد باش نعالجو الإشكالية ديال المصدم، ديال (le butoir) ديال (L'ONE) اللي هو هيكلي، إلى ابقيتي في 7% وإلى نزلت لـ 0% أكثر وأكثر، هيكلي.

غدا غادي ترجع تبيع بـ 0%، وكلشي ذاك الشئ اللي تتدخل هي بـ 20%، معناه أنه (L'ONE) هي في الأول وانت تاجعها، احنا عاد وقعنا معها باش نحلو الإشكالية ديال هذالك.. وقعنا معها وأعطيناها 2 مليار ديال الدرهم، امشأت هي خرجت للسوق اخذاتها والدولة ستتحمّل تبعات ذيك 2 مليار درهم.

¹ Office National de l'Electricité

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة بخصوص هاذ التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هو المسألة ديال الإعفاء، كان عندنا نقاش كبير فيها. ينبغي الحذر من الإعفاء كمدخل من المداخل ديال التخفيض ديال الثمن، لأنه إلى كان الإعفاء، قد نعتقد أنه سيكون هناك تخفيض للثمن.

ولكن الإعفاء دون حق الخصم سينتج عنه المصدم (le butoir)، وبالتالي الشركة ستضطر إلى البحث عن الطريقة التي ستحصل بها على التعويض عن (le butoir)، وقد تكون الزيادة في الثمن. وبالتالي، ولهذه الاعتبارات فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 27؛

المعارضون للتعديل = 36؛

المتنعون على التعديل = 24.

نتيجة التعديل:

الموافقون = 27؛

المعارضون = 36؛

المتنعون = 27.

التعديل مرفوض.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل الأول.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

التعديل يرمي إلى الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يتعلق بالماء المزود به شبكة التوزيع العام وكذا خدمات التطهير المقدم للمشاركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير.

واحنا كنعقدو بأن هاذ التعديل يأتي في سياق ما قامت به الحكومة في إطار التعاقد مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، واللي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نمر إلى التصويت بخصوص هذا التعديل:

الموافقون؟ نفس العدد؟ عاود الحساب آ السيد الأمين، الإخوان
كيلحوا ديال الأصالة على أن خصنا نعاودو الحساب.

الموافقون=20؛

المعارضون=36؛

المتنعون=30.

نتيجة التصويت:

الموافقون=20؛

المتنعون=30؛

والمعارضون=36.

التعديل مرفوض.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي كذلك
لتقديم التعديل الثالث،

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الإطار، الإعفاء دون الحق في الخصم.

التعديل ديال الفريق الاشتراكي يروم إلى إعفاء المنتجات الصيدلانية
والمواد الأولية والمنتجات الداخلة مجموعها أو بعضها في عناصر تركيب
المنتجات الصيدلانية، غايتنا في ذلك هو التخفيض من أسعار الأدوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة بخصوص هذا التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف
بالميزانية:

السيد الرئيس،

سبق وأن قدمت الاعتبارات التي أدت إلى عدم القبول، باعتبار
أن كايين التخفيض ديال الثمن ديال الأدوية، كايين تخصيص ميزانية
مهمة لوزارة الصحة، وكايين الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة والأمراض

وبالتالي، الحل عبر التخفيض ديال الضريبة على القيمة المضافة أو
الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة هو حل تيعطي واحد الارتياح
في ذيك الدقة الأولى، ولكن غير السنة الأولى، الثانية، الثالثة، الدولة
والحكومة أيا كانت ستجد نفسها مضطرة لإيجاد حلول أكثر أثرا سلبيا
على المواطنين.

وبالتالي، باش نبقاو أوفياء، لا للمواطن ولا للمنطق ديال الضريبة
على القيمة المضافة، خص يكون الضريبة على القيمة المضافة في
المدخلات والمخرجات ابحال ابحال، حتى لا يكون أثرا على المواطن ولا
على المؤسسات كانت عامة أو خاصة.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل=21؛

المعارضون=33؛

المتنعون=30.

نتيجة التصويت بخصوص هذا التعديل:

الموافقون=21؛

المعارضون=33؛

المتنعون=30.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي كذلك
لتقديم التعديل الثاني، في المادة 91.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

التعديل الثاني باش نبقاو منسجمين مع ذاتنا، هو يكمل التعديل
السابق اللي رفضته الحكومة، وهو في نفس السياق ديال الإعفاء من
الضريبة على القيمة المضافة ديال إيجار عداوي الماء والكهرباء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف
بالميزانية:

السيد الرئيس،

لنفس الاعتبارات السابقة، التعديل غير مقبول.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل غير مقبول لنفس التعليل السابق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل الأخير بخصوص المادة 91 للتصويت:

الموافقون على التعديل = 29؛

المعارضون للتعديل = 33؛

الممتنعون = 24.

النتيجة ديال التصويت بخصوص هذا التعديل:

الموافقون = 29؛

المعارضون = 33؛

والممتنعون = 24.

نمر الآن للمادة 92، ورد بشأنها تعديلان، الأول من فريق الأصالة والمعاصرة والثاني من الفريق الاشتراكي.

الكلمة في البداية إلى أحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

التعديل يهم إعفاء المواد والسلع والتجهيزات والخدمات المقتناة من طرف المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية والمؤسسات الصحية للعلاجات الأساسية ومراكز محاربة الإدمان وكذا الخدمات المقدمة من لدنها عن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

فالهدف من هذا التعديل هو نفس الهدف ديال الإعفاء اللي استافدت منو بموجب مشروع القانون المالي اللي نحن بصدد ديال 2016 مؤسسة للاسلى لمحاربة داء أوللوقاية وعلاج السرطان، كذلك اللي معفي منوهو الهلال الأحمر المغربي، مؤسسة الحسن الثاني لمكافحة داء السرطان، العصابة الوطنية لمكافحة أمراض القلب والشرايين، مؤسسة الشيخ زايد، مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، وبالتالي فالهدف هوتسهيل ولوج المواطنين ذوي الدخل المحدود إلى العلاجات الأساسية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الخطيرة والمكلفة هي في الأصل معفية مع الحق في الخصم، وهذه أعلى درجات الإعفاء، الإعفاء مع الحق في الخصم.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون.. الإخوان ديال الأصالة كيلحوا على أن غادي نديرو التصويت والحساب في كل مادة أوكل تعديل.

الموافقون = 22؛

المعارضون = 36؛

الممتنعون = 28.

نتيجة التصويت:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 36؛

الممتنعون = 28.

آخر تعديل بخصوص المادة 91 للسادة المستشارين من الفريق الاشتراكي بخصوص التعديل رقم 4، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

التعديل الذي نروم إدخاله على المادة 91، السيدان الوزيران، هو الإعفاء دون حق الخصم فيما يتعلق بالأدوات المدرسية.

صحيح، السيد الوزير، كايين مبادرة ملكية ديال مليون محفظة، نحن كفريق اشتراكي نثمنها، ولكن اليوم الدستور والقانون الملزم ديال التعليم، يعني كايين قانون ديال إلزامية التعليم ومحاربة الهدر المدرسي، احنا في إطار تشجيع هاذ المبادرة، وفي إطار تشجيع الأسر على التمدرس، نروم إعفاء دون الحق في الخصم فيما يتعلق بالأدوات المدرسية للوصول إلى هذه الغاية المثلى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير.

الكلمة للحكومة بخصوص هذا التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

غير هاذ المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية هاذي راه مؤسسات عمومية، وبطبيعة الحال هذه المؤسسات العمومية الميزانية ديالها سواء في الاستثمار أو في التسيير هي اعتمادات ودعم من الميزانية العامة، وبالتالي هذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 35؛

المعارضون للتعديل = 51؛

المتنعون = لا أحد.

النتيجة ديال التصويت بخصوص هذا التعديل:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 51؛

المتنعون = لا أحد.

الآن، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل.

فللتذكير فقط فهذا التعديل قد تعادلت بشأنه كذلك الأصوات داخل اللجنة المختصة، وبذلك يرفع للجلسة العامة طبقا للمادة 72 من النظام الداخلي.

الكلمة للسيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الفريق الاشتراكي يؤكد على أن القطاع الصحي ببلادنا يعاني من خصائص مهول، خصائص خطيرة. إذن، لضمان خدمة استشفائية مع تخفيض تكلفة العلاج بالنسبة للمرضى دون إثقال كاهل المؤسسات الاستشفائية، هذا المبدأ يفرض أو من المفروض أن ينطبق على المؤسسات العمومية التي تباشر علاجات السواد الأعظم من مواطنينا في المدن والقرى، في السفوح والجبال، في الأقاليم الصحراوية، في الواحات، وغيرها من المناطق التي لا تتوفر على أية خدمة صحية في

القطاع العام.

الأقاليم الجنوبية تعاني، السيد الوزير، وها هما عندنا مستشارين يؤكدون لك باللموس.

إذن، من أضعف ما يمكن أن تقوم به الحكومة في هذا المجال هو أن تقرر الإعفاء الضريبي بالنسبة للمراكز الاستشفائية الجامعية الإقليمية والمؤسسات الصحية للعلاجات الأساسية.

هدف الفريق الاشتراكي هو ضمان مبدأ الصحة للجميع.

وكنتمس من السيدان الوزيران باش يتفاعلوا مع هاذ التعديل لضمان الصحة للمواطنين المغاربة، خاصة اللي ما عندهم المال ويقدر يولجوا للمستشفيات الخاصة ويمشيوا لفرنسا يتعالجوا، احنا كنهضرو غير على الناس اللي كيمشيوا للمستوصفات القروية أو المستشفيات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

مرة أخرى، هذه المراكز استثماراتها تتم بدعم من الميزانية العامة، 100% استثماراتها تتم بدعم من الميزانية العامة.

ولذلك، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 36؛

المعارضون للتعديل = 37؛

المتنعون = 16.

نتيجة التصويت:

الموافقون = 36؛

المعارضون = 37؛

المتنعون = 16.

التعديل مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من أعضاء المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

نفس التعديل، مع إضافة أنه هناك الاستعمال ديال النقل السككي هو استعمال نظيف وصديق للبيئة، بالإضافة الي تذكر ديال أنه غادي يكون عندو، إلى تدارهاذ التعديل، غادي يكون عندو تأثير على الأئمة ديال التذاكر ديال المواطنين.

وأيضاً أن النقل السككي في المغرب هو الأكثر أماناً من كل النقل الي موجود في المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة بخصوص التعديلات الأربع المتعلقة بعملية النقل السككي.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على هاذ التعديل.

غير نبين أن كيف ما قال السيد المستشار المحترم أن هذا النقل هو صديق للبيئة. ولهذا، أردنا أن نحافظ على هذا النوع من النقل في بلادنا، لأن المكتب الوطني للسكك الحديدية يعيش إشكالية حقيقية ديال الخزينة السلبية، خزينته سلبية بالنظر لتراكم الدين على الضريبة على القيمة المضافة، بحكم أنه يخضع لـ 14%، واستثماراته وله برامج كبيرة للاستثمار، غير في هاذ السنتين 7 المليار ونصف في 7 المليار ونصف ديال الدرهم ديال الاستثمارات، هذه الاستثمارات كلها بـ 20%، وهو يبيع بـ 14%.

لذلك، الحكومة من موقع المسؤولية والجرأة أرادت أن تحافظ على هذا المكتب، واستعملت جميع الآليات المتوفرة:

أولاً، ما امشيناش غير لـ 14-20%، هاذي غير إجراء من بين إجراءات أخرى تحملت فيها الحكومة قبل أن تُحمل المواطن، الزيادة في الرأسمال ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية من أجل المساهمة في البرنامج الاستثماري ديالو.

ثانياً، المعالجة ديال الدين المتراكم للضريبة على القيمة المضافة،

نمر الآن للمادة 99، هاذ المادة ورد بشأنها 10 تعديلات، تعديل واحد من الفريق الاستقلالي، وتعديل واحد من فريق الأصالة والمعاصرة، وسبع تعديلات من الفريق الاشتراكي، وتعديل واحد من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

كل ما هناك، فهناك أربع تعديلات تتعلق بعمليات النقل السككي، وإلى كان من الممكن أستأذن الأربع فرق المحترمة أو مقدمها أن يعرضوها دفعة واحدة، لا فيما يخص المناقشة أو التصويت.

إلى ما كاين حتى شي مشكل، ربنا للوقت، فنفس التعديلات متعلقة بالنقل السككي، إلى كان ممكن بالنسبة للفريق الاستقلالي، وفريق الأصالة، والفريق الاشتراكي، وفريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ما كاين مانع؟ الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم التعديل.. المادة 99 المتعلقة بعملية النقل السككي.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

يروم التعديل الحفاظ على الوضع الحالي، أي تطبيق سعر 14% من الضريبة على القيمة المضافة على النقل السككي، وذلك نظراً لكون النقل السككي يعتبر من بين وسائل النقل الأكثر استعمالاً ببلادنا، خاصة من طرف الطبقات المستضعفة والمتوسطة.

نرى أن الزيادة في أثمان تذاكر السفر عبر القطار التي ستنتج عن رفع سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبقة عليها، سوف تنعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم تعديل فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

نفس التعديل بنفس الدواعي والتعليل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

نفس التعديل، نفس الأسباب.

ولو أنكم، السيد الرئيس، منحتمونا منذ البداية هاذ نقطة نظام هاذي لكننا قد أعفينا أنفسنا، لأنه صورة المجلس ديالنا صورة سيئة لدى المواطنين.

لا تضطرون، السيد الرئيس، أن الناس يبقاو يضربوا في.. نقطة نظام ما فيها حتى شي حاجة، وراه انت المسير وتقول لنا هاذ نقطة نظام ما خداماش ونزيدو.

نقطة نظام تقول بأنه كان لدى الحكومة من الوقت، واعطيتها باش تجاوب، جاوبت والسيد الرئيس جلس، ومرينا للتصويت، لا يمكن الرجوع إلى الحكومة لكي تقول ما تريد أن تقوله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الرئيسة، تفضلي في إطار نقطة نظام من فضلك.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

في نفس السياق، كان من المفروض على الحكومة بعدما أجابت أن تدفع بالفصل 77، لكنها أجابت ثم جرت عملية التصويت يعني عادية. فكان المفروض على الأمانة، أمانة المجلس، وعلى رئيس المجلس، أن يتم احتساب عدد الأصوات.

طبعا الحكومة ما كيبقاش لها هذا آخر مجال، راه باقي عندها إذا ابغات تتدارك عندها فضاء آخر اللي هو الغرفة الأولى في نهاية المطاف.

وبالتالي، أظن بأن مجلس المستشارين قد قبل بالتعديل لهذه المادة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الرئيس، تفضل السي علمي، تفضل أستاذ.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

الله يجازيك بخير، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي انتمارئيس ديال الجلسة للجميع بغض النظر على اللون السياسي ديالكم، الأغلبية أو المعارضة أو النقابة.

احنا اليوم، السيد الوزير، والتسجيل ها هو كايين، أنا أتكلم معكم موضوعيا، لما انتهى من مرافعته صرح بملء لسانه بأن التعديل غير مقبول، وبالتالي مررنا إلى عملية التصويت.

انطلقت عملية التصويت، لا يمكن طبقا لمقتضيات النظام

مليار و800، تم توقيع اتفاقية بموجها، المكتب غادي يخرج ياخذ مليار و800 والذي يتحمل الاسترداد ديال الرأسمال وديال الفوائد الميزانية العامة.

ثالثا، أتينا بإجراء جديد، أن الآليات ديال السكك والتجهيزات السككية أصبحت معفية من الضريبة على القيمة المضافة، ولكن كان لابد من هذا الإجراء ديال 14 إلى 20% من منطوق المسؤولية والجرأة.

ولهذا، فهذه التعديلات غير مقبولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أمر للتصويت، الموافقون على التعديلات...

السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

غير ما كملتت الخاتمة.

أن الحكومة تدفع بالفصل 77 من الدستور، باعتبار.. الحكومة تدفع بالفصل 77 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

لا، ماشي مشكل، ماشي مشكل، إيوا ما فيها باس الحكومة دفعت بالمادة 77 من الدستور.

إلى اسمحتو، نعم أسيدي.. إلى اسمحتو الإخوان شيء من الهدوء.. غادي نستمر، آ الإخوان، ما غنفتحوش باب المناقشة، الحكومة دفعت بالفصل 77، وبالتالي هذا التعديل لن يعرض على التصويت.

نمر إلى التعديلات المتبقية، ننتقل الآن لمناقشة.. إلا اسمحتوا لي .. شوية د الهدوء ..

السي دعيدة، لا ما يمكنش نفتحو النقاش، السيد المستشار، ما نقدروش، السيد المستشار، نفتحو المناقشة.

إلى اسمحتو، ننتقل الآن إلى مناقشة باقي التعديلات الواردة.. إلى اسمحتي ما نفتحوش باب المناقشة، احنا بالنسبة لهاذ المسألة هاذي ما دخلناش في الحساب ديال التصويت، ما دخلناش في الحساب.. الله يخليك.

تفضل في إطار نقطة نظام، نكتفي بواحد الأخ من الإخوان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

نحن نطلب نقطة نظام حتى لا يحدث في مجلسنا ما حدث للحظة.

الداخلي، العدول عن عملية التصويت بعد الشروع فيها.
الله يجازيك بخير طبق غير النظام الداخلي ولا غير.

السيد رئيس الجلسة:

نزولا عند رغبة الإخوان، السادة الرؤساء، فعلا السيد الوزير في البداية في المداخلة ديالو تكلم على بأن التعديل غير مقبول، وابدينا العملية ديال التصويت.

إذا سمحت لي، السيد الرئيس، نكمل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس،

مع الاحترام الكامل للرئاسة والإخوة المستشارين، عملية التصويت لم تبدأ بعد، تم الإعلان عن بدء عملية التصويت، صحيح.

السيد الوزير استدرك، وقال لم أكمل الجملة، قال التعديل غير مقبول انطلاقا من الفصل 77 من الدستور، ولذلك.. خليوننا نحترمو بعضياتنا في هاذ المجلس.

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان، خليو السيد الرئيس يتدخل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

ولذلك، نعتبر بأنه راه ما يمكنش نهبو واحد العملية ديال التصويت، التصويت ينبغي أن يكون صريح وواضح، وانطلاقا من قناعات.

لا يمكن أن نصادر حق الحكومة في التعبير، إلى غوليو نجيو هاذ المجلس ويطلب وزير يكمل الجملة ديالو ونديرو عملية تصويت مهرب، كنظن احنا ماشي في هاذ الحالة.

أنا كنظن خص التصويت يكون صريح وواضح، ومن حق الحكومة تدفع بالفصل 77 فوق ما ابغات، ومن حق المجلس أنه يتمسك بحقوقه في التصويت، ولكن تكون الأمور بشكل واضح.

ولذلك، الإخوان اللي قالوا راه صوتنا بالرفض، هذا واحد النوع من التسرع. نحن لم نشرع بعد في عملية إحصاء الأصوات، نحن لم نشرع بعد في عملية إحصاء الأصوات لأن السيد الوزير طلب الكلمة قبل أن يبدأ السيد الأمين في إحصاء الأصوات، ولذلك عملية التصويت برمتها لم تبدأ بعد.

ولذلك، السيد الرئيس، أنا أعتقد بأنه من واجب الحكومة أن تأخذ الكلمة، ومن واجب المجلس أن يصوت إذا كان له الحق في التصويت.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

لكن هذه أمانة، بطبيعة الحال كنا ابدينا العملية ديال التصويت، وتكلمنا على التصويت، وبدا السيد الأمين كيحسب، وبالتالي أنا أعرض التعديلات الأربع على التصويت:

الموافقون بخصوص هذا التعديل = 47؛

المعارضون = 35؛

المتنعون = 8.

نتيجة التصويت بخصوص التعديلات المذكورة المتعلقة بعملية النقل السككي:

الموافقون = 47؛

المعارضون = 35؛

المتنعون = 8.

التعديل مقبول من طرف المجلس.

قبل أن ننتقل إلى باقي التعديلات، باسمكم وباسم الإخوان أعضاء المجلس، نرحب بالوفد الأندونيسي الذي موجود معنا الآن في القاعة، والذي يضم رئيس مجلس البرلمان الجهوي وأعضاء المجلس لجمهورية اندونيسيا، فمرحبا بالوفد الأندونيسي في المملكة المغربية (تصفيقات).

ننتقل الآن لمناقشة باقي التعديلات الواردة على المادة.. السيد الرئيس، إلى اسمحتو.. ننتقل إلى مناقشة باقي التعديلات الواردة على المادة 99 والمقدمة من الفريق الاشتراكي، والعدد ديالها 6.

وأستسمح إلى كان من الممكن للفريق الاشتراكي، إلى كان هناك إمكانية ديال تقديم هاذ الست تعديلات دفعة واحدة، يعني التعديلات رقم 10، 11، 12، 13، 14، 15.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

هذه التعديلات الواردة في هاذ المادة 99 هي تعديلات من الضروري أن تكون، لأنه التعديلات التي قدمناها سابقا، تطرح ضرورة ملاءمة تعديلاتنا مع التعديلات السابقة، وهي حذف الضريبة على القيمة المضافة ديال 7% فيما يتعلق بالماء المزود به شركات التوزيع العام، وكذا خدمات التطهير المقدمة للمشاركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير.

وكذلك التعديل الثاني فيما يتعلق بإيجار عدادى الماء والكهرباء، والتعديل الثالث يتعلق بالمنتجات الصيدلانية والمواد الأولية والمنتجات

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أظن أن التعديل يهدف إلى تحقيق عدالة جبائية من جهة، ويضمن مداخيل إضافية لخزينة الدولة. هاذ التعديل تهم السيارات الفاخرة، المجوهرات، الأواني المصنوعة من الكريستال، الدراجات المائية والبواخر أو اليخوت المائية الفاخرة.

الفريق الاستقلالي يرى أن هذه المواد أو هذه المعدات يجب أن يضح صاحبها أو مالكيها ضريبة خاصة لخزينة الدولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفبالميزانية:

السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق بهاذ الإجراء، احنا نتكلمو على إحداث سعر جديد، والإصلاح ديال الضريبة على القيمة المضافة للاعتبارات اللي ناقشناها كثيرا، ديال الحفاظ على المقاولات وعدم إحداث إشكاليات ديال المصدم وكذلك عدم فتح الباب للتهريب، قلنا نمشيو نحو التوحيد، نبقاوفي تحديد الأسعار وما نخلقوش أسعار جديدة.

ولكن هذا لا يمنع من أن بعض مثل هذه المواد يمكن التفكير فيها بطريقة جديدة، وعرضناها عليكم في اللجنة، وقلنا أودي نفكرو في التسجيل لأول مرة، اعطيونا الوقت باش ندرسو هاذ الإمكانية ديال هذه المواد، الإمكانية ديال التضريب ديالها عند التسجيل لأول مرة، ولكن بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة نبقاوفي نفس المنطق ديال التوحيد، ولا نحدث أسعارا جديدة تعقد الإشكالية ديال الإصلاح.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 26؛

المعارضون للتعديل = 40؛

الممتنعون عن التصويت = 14.

التي تدخل كليا أو جزءا منها في تركيبة المنتجات الصيدلانية، وكذلك الأدوات المدرسية، والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها.

وهي التعديلات التي سبق أن طرحناها، ودافعت الحكومة برفضها، ولكننا نتشبت أيضا بهذه التعديلات، بحكم أنها كلها تنسجم مع خيارنا في رفع العبء على الفئات ذات الدخل المحدود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة للرد على مجموع التعديلات المقدمة، والعدد ديالها ستة بخصوص المادة دائما 99، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلفبالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هذه فقط تعديلات للملاءمة، وسبق للحكومة أن عبرت عن عدم قبولها لنفس الاعتبارات التي تم بسطها سابقا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نمر إلى التصويت:

الموافقون على التعديلات 6 المقدمة من طرف الفريق الاشتراكي = 21؛

المعارضون = 33؛

الممتنعون = 32.

نتيجة التصويت بخصوص التعديلات الست:

الموافقون = 21؛

المعارضون = 33؛

الممتنعون = 32.

رفض التعديل.

الآن، نمر إلى المادة 100، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

وكذلك بخصوص هذه المادة أشير أن هذا التعديل قد تعادلت بشأنه الأصوات داخل اللجنة المختصة، وبذلك يرفع للجلسة العامة

طبقا للمادة 72 من النظام الداخلي، الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاستقلالي.

والذي يقع، وهادي راه ماشي أول مرة اللي تنعتمدو فيها التوحيد ديال الأسعار فيما يتعلق بالاستيراد من أجل المساعدة ديال الإدارة فيما يتعلق بالمحاربة ديال التهريب، وبالتالي تنمشيو نحو سعر محدد، 0% في 2014، ما دخل فيها والو، ابقات 10 و20، احنا جينا هاذيك ديال 20 جيناها لعند 10 وديال 10 بقات في 10.

إذن، هذا فيه تخفيف، لذلك فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل (دائما المادة 121)=21؛

المعارضون للتعديل=35؛

المتنعون=34.

نتيجة التصويت بخصوص هذا التعديل المادة 121:

الموافقون=21؛

المعارضون=35؛

المتنعون=34؛

الآن، نمر إلى المادة 23، ورد بشأنها تعديلا من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين لتقديم التعديل الأول.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

فالتعديل هو فقط للملاءمة مع التعديل السابق، يعني الإبقاء ديال الإعفاء ديال الذرة والشعير من الضريبة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف

بالميزانية:

نفس الموقف للملاءمة.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل على التصويت، نفس العدد؟

الموافقون، إذا اسمحتو، الإخوان.

الموافقون=19؛

المعارضون للتعديل=34؛

النتيجة ديال التصويت:

الموافقون=26؛

المعارضون=40؛

المتنعون=14.

نمر إلى المادة 121، ورد بشأنها تعديل واحد من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

كنت كتكلم، السيد الرئيس، أنا راني اعطيتها.

النتيجة ديال التصويت:

الموافقون=26؛

المعارضون=40؛

المتنعون=14.

بخصوص المادة 100 والتعديل المقدم من طرف الفريق الاستقلالي.

المادة 121 -قلت- ورد بشأنها تعديل واحد من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

قدمتم تعديل السيد المستشار.. الصوت، السيد الرئيس، الصوت.

المستشار السيد الجوارح:

شكرا السيد الرئيس.

الأمر يتعلق بإضافة الذرة والشعير لهاذا الإجراء، لأنه إلغاء هاذ التدبير لكونه يمس القدرة الشرائية مباشرة لشريحة فقيرة جدا تستهلك هذا الصنف من الحبوب.

ولمعالجة الإشكال المطروح، يمكن للحكومة اعتماد إجراءات أخرى بدل تضريب الاستهلاك البشري لهاتين المادتين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف

بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما سبق ووضحنا البارحة في الرد في الجواب العام، عندنا فيما يتعلق بهاتين المادتين 3 ديال الأسعار، 0% ما تيدخل فيها حتى حاجة، 20%، 10%.

المتنعون=33:

فريق الأصالة والمعاصرة:

الموافقون=36:

نتيجة التصويت بخصوص التعديل الأول المقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة:

المعارضون=34:

الموافقون=19:

المتنعون=16.

المعارضون=34:

يكون وافق المجلس على هذا التعديل.

المتنعون=33.

نمر للمادة 192، ورد بشأنها تعديل من مجموعة العمل التقدمي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مقدمي التعديل.

الآن، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل الثاني دائما المادة 123.

المستشار السيد عدي شجري:

تفضل السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

يأتي هذا التعديلات تفعيلا لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات من أجل محاربة التملص الضريبي، ونقترح التعديل في المادة كما يلي:

فهو تعديل للملاءمة كذلك في إطار الإعفاء ديال المواد والسلع والتجهيزات والخدمات المقتناة من طرف المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية والمؤسسات الصحية للعلاجات الأساسية ومراكز محاربة الإدمان.

"بصرف النظر عن الجزاءات الضريبية المنصوص عليها في هذه المدونة، يعاقب بالحبس لمدة تتراوح ما بين شهر و6 أشهر وبغرامة قدرها 100 ألف درهم كل شخص ثبت في حقه الإفلات من إخضاعه للضريبة أو التملص من دفعها".

إذن، فللملاءمة ولتسهيل ولوج السواد الأعظم من المواطنين للخدمات الاستشفائية.

شكرا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هذا التعديل غير مقبول باعتبار أن المدونة العامة للضرائب من جهة تتوفر على الإجراءات ديال الجزاءات الضريبية المالية في حالة عدم التقدم بالتصريح أو عدم الأداء، وكذلك المادة 192 في الأصل تتوفر كذلك على جزاءات جنائية.

شكرا السيد الرئيس.

نفس الموقف باعتبار أن التعديل هو للملاءمة.

السيد رئيس الجلسة:السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل الثاني المقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة على التصويت:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=36:

الموافقون على التعديل.. شكرا.

المعارضون=34:

سحب التعديل المقدم من مجموعة العمل التقدمي بخصوص المادة 192.

المتنعون=16.

نمر إلى المادة 212، ورد بشأنها تعديل كذلك من مجموعة العمل

نتيجة التصويت بخصوص التعديل المقدم من قبل الإخوان في

نراقب لسنة واحدة، وبالتالي كإين تغيير في الطريقة ديال المراقبة، هذا التغيير يقتضي تقليص هذه المدة من أجل رفع العبء على المفاوضة، وكذلك بحكم أنه كإين طريقة جديدة في المراقبة، كإين رفع العبء حتى على الموارد البشرية.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل=9؛

المعارضون للتعديل=38؛

الممتنعون=37.

نتيجة التصويت بخصوص المادة 212:

الموافقون=9؛

المعارضون=38؛

والممتنعون=37.

نمر للمادة 232، ورد بشأنها تعديلان، الأول من فريق الاتحاد العام لمقاوالات المغرب، والثاني من مجموعة العمل التقدمي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاوالات المغرب لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

السادة الوزراء،

الواقع أن هناك تناقض ما بين هذه المادة بين النص العربي والنص الفرنسي في مشروع قانون المالية. ولذلك، يرمي التعديل إلى نسخ المقتضيات الرامية إلى تمديد أجل التقادم إلى 10 سنوات.

وكيف جا في التدخل ديالكم، السيد الوزير، احنا الهدف والتصوير ديال الحكومة هي تمشي في واحد جلب الاستثمار، هو واحد المفاوضة اللي هي مقننة، وكإين واحد الاستمرارية اللي خصها تكون في هاذ التقادم، لأن هذا التقادم هو من بين جاذبية الاستثمار للمستثمرين.

إذن، احنا كإين نطالبو باش نسخو هاذ التعديل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

التقدمي، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، السبي دعيدهة تفضل..212.

المستشار السيد محمد دعيدهة:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المادة تتعلق بالأجال الخاصة بالنسبة للمحققين، الحكومة كانت جابت مقترح من 6 أشهر لـ 3 أشهر، ومن سنة لـ 6 أشهر، نحن نقترح 5 أشهر و10 أشهر، ما دام الوافا تدخل على الخط غنتشبت بالتعديل.

وذلك، السيد الرئيس، التعليل لأن المدة المقترحة من طرف الحكومة لا تراعي طبيعة الملفات الخاصة بالتحقيق، وأيضا السنوات انتاع التقادم اللي جابها الحكومة في هاذ المشروع في المادة 232 اللي صبحت الآن 10 سنوات.

لأن هاذ المحققين ملي تيمشي تدير التحقيق لواحد (L'exercice)، كيف تيمكن يديرو لواحد المسألة بوحدها، ولكن في جميع الحالات بمعنى أنه احنا أمام إلى ابغي يدير (L'IS²) و(TVA³) يمكن أمام 8 سنوات أو 10 سنوات، والآن بالتعديل ولا هاذك اللي دايرة 20 سنة.

ولذلك، نقول بأنه هاذ الاقتراح اللي جابيه الحكومة يمس بجودة التحقيق، ويضعف الآلية اليوم انتاع التحقيق، ولذلك اقترحنا الأجل نتاع 5 أشهر و10 أشهر، خاصة أنه هناك فرق كبير ملي كيمشي شي حد يدير التحقيق لـ (OCP⁴) و(ONE) ماشي هو ماشي دارها لشركة اللي صغيرة ولا حانوت ولا قهوة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف

بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هو بطبيعة الحال التقليص ديال المدة كان موضوع نقاش في إطار المناظرة العامة للضرائب، والتقليص ديال المدة ديال المراقبة يراعي حتى التطور ديال الطريقة والنوعية ديال المراقبة.

لم نعد فقط في المراقبة التي تقوم على كل الضرائب والرسوم لسنوات كثيرة ومتعددة، الآن بالإمكان أن نراقب ضريبة واحدة وأن

² Impôt sur les Sociétés

³ Taxe sur la Valeur Ajoutée

⁴ Office Chérifien des Phosphates

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال نفس النص الذي يحكمنا هو النص العربي بمقتضى الدستور، وبالتالي النص العربي يقول: "تُستحق جميع الواجبات وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المترتبة عن عدم إدلاء الخاضعين للضريبة بإقرارهم".

إذن، هنا نتحدثو وما نتحدثو لا على الجلب ديال الاستثمار ولا على المقاولات ولا على التقادم، التقادم هو 4 سنوات، هنا نتحدث عن قطاع، ما هو لا في المقاولات ولا في الاستثمار، عدم إدلاء الخاضعين للضريبة بإقرارهم.

وتعلمون أنه بالمقتضى ديال القانون ديال المحاسبة، بالمقتضى ديال القوانين المنظمة للضرائب، كل ملزم هو ملزم بإيداع تصريح، هاذو مقاولات عدم إدلائهم بإقرارهم، راه تنتكلمو على القطاع غير منظم.

لا، العربية واضحة عن "عدم"، ما تقراوناش بالفرنسية، النص الذي يحكمنا بمقتضى الدستور هو هذا النص العربي، عدم إدلاء الخاضعين للضريبة بإقرارهم بالنسبة لجميع السنوات التي لم تكن موضوع تصريح ولو تم انقضاء أجل التقادم، معناه أنه الإنسان اللي هو لم يقدم إقرارا وتصريحا هو اللي معني بهاذ الأمر.

أما المقاولات والاستثمار والتنافسية التي نتحدث عنها، لا يُعقل بأن تكون مقاول في هاذ المستوى لم تدلي بتصريح، ما يمكنش، وبالتالي نتحدث عن واحد النوع خاص اللي احنا كاملين في المناظرة الوطنية للجبايات، تكلمنا أننا ينبغي أن نحارب القطاع غير المنظم لأنه تهلك الاقتصاد الوطني، تهلك المقاولات المواطنة، وجبنا واحد الإجراء استجابة لهذا الأمر باش نساعدو بعضياتنا باش هاذ القطاع ما يبقاش خارج التغطية، وتيقتل لنا المقاولات اللي هما تيديروا التصاريح ديالهم.

تقدموا الإقرار، تيأديو الضرائب، تيأديوها ب (l'internet) وواحد ما تيديرو حتى حاجة، وبالتالي هاذو مرة أخرى باش نرفعو أي لبس وأي تخوف، راه تنتكلمو على مقاولات خارج التغطية، ما تنتكلموش على التنافسية، ما تنتكلموش على المقاولات اللي هي معروفة. المقاولات التي تقدم محاسبتها في الوقت اللي هي تتحترم الالتزامات الضريبية ديالها اللي عندها خبراء تيساعدوها، احنا تنتكلمو على القطاع غير منظم، وهذا كان إجراء، وكانت أمور اللي ناقشناها في المناظرة العامة للجبايات، واحنا تنزلو فيها من أجل أن نحافظ على تنافسية مقاولتنا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

وما كايناشاي في النظام الداخلي، ولكن استثناء، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإلاه حفطي:

شكرا السيد الوزير.

ربما ندقق المسألة، هو أن النص الفرنسي يقول بالحرف بأنه كينصب هاذ الإجراء على الخاضعين للضريبة الذين لا يتوفرون على تعريف ضريبي، واحنا متفقين معه لأنه ينصب أساسا على القطاع غير منظم، وغادي يكون أنه نوع من الاجتذاب.. إلى آخره، ومهيكل.

بينما في النص العربي الذين لا يضعون إقرارات بصفة منتظمة.. إلى آخره، هذا ربما ما كئشوفوشاي كاين خلط، إذن هنايا ابغينا نعطيو واحد المناخ اللي هو فيه اطمئنان.

كما قلت، السيد الوزير، قبل قليل، فالقاعدة هي 4 سنوات في التقادم، ملي كئديرو استثناءات، فكنعطيو واحد الصورة، كنعكسو واحد الصورة اللي هي غير فاضلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون على التعديل المقدم من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب= 27؛

المعارضون= 35؛

المتنعون عن التصويت= 28.

نتيجة التصويت:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 35؛

المتنعون= 28.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم التعديل في نفس المادة يعني 232.. السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

تعديلا جا بغاية.. لرفع اللبس، كما تمت إثارته تعديل من طرف

ما يخصنا الآن هو آجال التقادم فيما يتعلق بالضريبة على الدخل وبالضريبة على الشركات وبالضريبة على القيمة المضافة، هذا فيه 4 سنين، لم يتغير.

ماذا أضفنا؟ أضفنا أنه لا يمكن أن نوازي بين مقابلة تقوم بواجبها وتدلي بالتصريح، ومقابلة لا تعترف حتى بالضريبة، هاذو ما يمكنش، لأن ملي كتدوز ذاك 4 سنين كيدوز التقادم وما يمكنش نرجعو، تنقلو هذان أمران لا يستويان.

المقابلة المواطنة المسؤولة اللي اهضرت عليها البارح، والتي خصها تقوم بالتصريح وبالإقرار عندها 4 سنين، ولكن إلى شي مقابلة ما صرحاتش خص مديرية الضرائب يكون عندها القوة والسلطة القانونية أنها ترجع للسنوات اللي ما صرحاتش باش ما يهرش، باش ما يفلتتش.

ولهذا، أوكد ذلك، وراه ما كاين حتى شي لُبس، وما كاين حتى شي اختلاف، بالعكس هناك اطمئنان للمقابلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نمر للمادة 275، ورد بشأنها تعديلان، الأول من فريق الأصالة والمعاصرة، والثاني من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل.

المستشار السيد الحوالمريوح:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل في هذه المادة المهمة، وهو في الحقيقة تعديلين، هو:

أولا، نقترح اعتماد القيمة العقارية المرجعية للمترالمربع بالدرهم عوض المترالمربع الذي أتت به الحكومة، وهذا التعديل يروم إلى تحقيق عدالة جبائية.

ويروم أيضا التعديل الثاني هو أن ينحصر على الوسط الحضري باستثناء الوسط القروي من هذا الإجراء.

السيد الرئيس،

هل من المعقول أن مثل هاته الضرائب تطبق بنفس التسعيرة في العالم القروي والعالم الحضري؟ التكلفة ماشي كيف كيف، البنية التحتية ماشي كيف كيف، الظروف ماشي كيف كيف، واش أنفكو وإميلشيل ابحال أنفا؟ غير جاوبوني، ماشي كيف كيف.

السيد في أنفكوبيني الدار على القمة ديال الجبل ربما يعي الفيضان غيديها لو، واش نطبقو نفس التسعيرة، إذن السيد ديال أنفكو وإميلشيل وما مثلها واحلين مع لقمة العيش، وربما الساكن ديال أنفا

فريق أرباب العمل، بعد التوضيح ديال السيد الوزير على أن النص العربي هو المعتمد، وبأن المقصود ليس تعديل أجل التقادم والاستثناء، وإنما المقصود حق الإدارة في تتبع الذين لا يصرحون إطلاقا بالضرائب، نسجل هذا على أن هذا الأمر لا يتعلق باستثناء أو رفع آجال التقادم وكندسحبو التعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة، أه سحبو التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بطبيعة الحال تم السحب. غير للتوضيح، مرة أخرى أوضح بأن النص الذي يحكم من الناحية القانونية هو النص العربي.

ولكن، أضيف كذلك أنه ليس هناك أي اختلاف بين النص العربي والنص الفرنسي، هناك الاختلاف ديال (L'ICE⁵) وذاك الشي ما كاين نهائيا في النص الفرنسي. النص الفرنسي نفس الكلمات اللي كاينة في الفرنسية كاينة في العربية، والنص العربي هو النص الذي يحكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

سحب التعديل المقدم، أشنو، السيد الرئيس؟

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

هل هناك تعديل في أجل التقادم العادي اللي هو 4 سنين أم لا؟

السيد رئيس الجلسة:

لا، ما كاينش، لا.. شكرا.

السيد الوزير، تفضل السيد وزير المالية.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

لمزيد من التأكيد والتوضيح، هو في القوانين المغربية آجال التقادم مختلفة من قانون إلى آخر، تعرفون آجال التقادم مختلفة بصفة عامة.. إيه، باش نفس ونشرح آجال التقادم مختلفة في القوانين المغربية.

القانون الجبائي آجال التقادم كاين فيه 4 سنين، وكاين بعض الضرائب كتوصل لـ 10 سنين، كاينة.

⁵ Identifiant Commun des Entreprises

الله ينعم عليه، واحل مع حاجة أخرى.

إذن، نقترح على الأقل باش يتعفى العالم القروي، وهذا، السيد الوزير، كنعقولو لكم هنا أن يكاد العالم القروي أن يكون شعار، وقتو لنا لا ماشي شعار ديال الحكومة، ربما باستثناء بعض المكونات ديالها، دابا كذبونا الله يخليكم، السيد الوزير، وقبلوا هاذ التعديل، باش ما نعاودش نقولو لكم بالي العالم القروي راه غير في الذهن ديالكم غير شعار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المساهمة الاجتماعية للتضامن أحدثتها الحكومة حينما أنشأت صندوقا لدعم التماسك الاجتماعي، واللي هو اليوم حقيقة، حقيقة يدعم الفئات الهشة، يدعم التمدرس في العالم القروي، يدعم الأرامل في وضعية هشاشة، يدعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

والحكومة آنذاك فكرت في موارد لهذا الصندوق ضمانا لاستدامته، لأنها عارفة بأنه هاذ الفئات هي فئات عزيزة على الحكومة. هي فئات تهتم بها الحكومة، وهي الفئات لا ترفع فقط شعار النفقات الموجهة إليها، ولكن كذلك تضمن الموارد الموجهة إليها.

لذلك، الحكومة أحدثت رسما سمته المساهمة الاجتماعية للتضامن، وهاذ المساهمة الاجتماعية للتضامن خصنا نرجعو للأصل ديالها، هي كانت ضريبة على القيمة المضافة، كانت تطبق على الجميع بمنطق الضريبة على القيمة المضافة، وكان يؤدي المواطنون أرقاما كبيرة.

اليوم، الحكومة تتكلم على مساهمة اجتماعية للتضامن، وثانيا تتكلم على حسب المساحات، أقل من 300 متر مربع، نتكلم على 300 متر مربع، هذه معفية، ما بين 300 و400 عندها واحد السعر، وما بين 400 و500 عندها واحد السعر، وما فوق 500 بسعر.

مرة أخرى، الهدف هو الحفاظ على المردودية ديال هذه المساهمة الاجتماعية للتضامن من أجل دعم هذه الفئات الهشة.

ولهذه الاعتبارات، فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 37؛

المعارضون للتعديل = 26؛

المتنعون = 17.

النتيجة ديال التصويت بخصوص هاذ التعديل:

الموافقون = 37؛

المعارضون = 26؛

المتنعون = 17.

دائما المادة 275، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يدخل في إطار نفس المادة، وهو في إطار ضريبة تضامنية. الفرق بيننا وبين الإخوان الذين سبقونا، هو الثمن.

قدمنا اقتراح فيما يخص أن يكون هناك فرق ما بين السكن الرئيسي والسكن الثانوي، حيث أنه لا يُعقل باش الإنسان اللي غيبني سكن وغيسلمو لراسو باش يؤدي نفس الضريبة ابحال واحد اللي غيبني سكن في جنب البحر.

لهذا، كان اقتراحنا هو خلق شطرتاني بالنسبة للسكن الثانوي، وبالخصوص أنه جاب تسعيرة اللي هي أقل من التسعيرة اللي جات في المقترح الأول ديال الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة، السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

نفس الموقف السابق، باعتبار أن التعديل على نفس المادة، ولذلك فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 27؛

المعارضون = 31؛

الممتنعون = 25.

نتيجة التصويت:

الموافقون = 27؛

المعارضون = 31؛

الممتنعون = 25.

يعني التعديل مرفوض.

المادة 277 ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد السادة مقدمي التعديل، تفضل السبي الحو.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

الأمر يتعلق بالملاءمة للتعديل السابق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف

بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

نفس الموقف، التعديل غير مقبول باعتباره للملاءمة.

السيد رئيس الجلسة:

صحيح.

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للاصويت: الموافقون؟ نفس العدد؟

نفس العدد أقصد:

الموافقون: 27؛

المعارضون: 31؛

الممتنعون...

أعرض التعديل للتصويت، الله يخليك، بخصوص المادة 277:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 33؛

الممتنعون = 17.

نتيجة التصويت:

الموافقون = 35 على التعديل؛

المعارضون = 33؛

الممتنعون = 17.

تعديل مقبول بطبيعة الحال.

الآن نمر إلى عرض المادة 8 من التصويت، لأن هاذو المواد كاملين، هنا هاذو مواد فرعية للمادة 8 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب كما عدلت.

أعرض المادة 8 للتصويت كما عدلت:

الموافقون على المادة.. إلى اسمحتوي، الآن المادة 8 هاذي ديال المدونة ديال الضرائب، هناك عدة مواد فرعية دوزناها الآن، كما قلت العدد ديالها 17 المادة، الآن غادي نعروض المادة 8 للتصويت (Golobale)، كما عدلت، بطبيعة الحال كما عدلت.

الموافقون.. إلى اسمحتوي، الإخوان، واش دابا افهمتونا ولا لا؟

المادة 8 كما عدلت، يعني تقريبا عندنا 4 ديال التعديلات دخلوا على المادة 8، هناك.. غير باش نوضع الإخوان في الصورة، بالنسبة للمادة 8 هناك عدة تعديلات مقترحة بخصوص المواد الفرعية، هناك التعديلات اللي كانت مقبولة من طرف المجلس، والعدد ديالها 4.

وأذكر الإخوان كايين المادة 123، وكايين المادة 99 المتعلقة بعملية النقل السككي، والمادة 275 والمادة هاذي اللي زدناها دابا 277، أربعة ديال المواد فرعية صادق عليها المجلس بخصوص التعديلات.

الآن، أعرض المادة 8 على التصويت كما عدلت:

الموافقون = 35.

المعارضون للمادة 8 كما عدلت، هناك أربع تعديلات.

نعم؟

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

... كانوا هازين يديهم، كانوا هازين يديهم بعض الإخوان، إلى كان ممكن تعاود الإحصاء ديل الإخوان اللي صوتوا.

السيد رئيس الجلسة:

ماشى مشكل نعاودو.

الموافقون على المادة 8 كما عدلت، أستسمح السادة المستشارين ونعاودو الله يخليكم، إلى كان ممكن نعاودو:

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله، السيد المستشار، ملاحظة في محلها.

نمر الآن للمادة.. تفضل السيد شكيل أشنو كين؟ تفضل السي شكيل، تفضل.. إلى اسمحتو نقطة نظام.

المستشار السيد عابد شكيل:

القاعة فيها 100؟ 35 و37 و18 وشوف اشحال.

السيد رئيس الجلسة:

لا، هناك أمين ديال المجلس، السي شكيل الله يخليك، لا تشكك في السيد الأمين.

وبخصوص هاذ المادة 8 راه احنا عاودنا الحساب ثلاثة ديال الخطرات.

نمر للمادة التاسعة، لم يرد بشأنها أي تعديل على مستوى الجلسة العامة رغم أنها عدلت في اللجنة.

المادة التاسعة، أعرض المادة التاسعة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة التاسعة.. المادة التاسعة، أعرض المادة التاسعة للتصويت:

الموافقون: ما فيهاش تعديل، الإجماع.

لا ضروري خصني نعرضها ونتكلم عليها.

المادة 9 مكررة أعرضها على التصويت: الإجماع.

المادة العاشرة لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع.

المادة 11 ورد بشأنها تعديلان، الأول من فريق الأصالة والمعاصرة والثاني من مجموعة العمل التقدمي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل.

المستشار السيد الحوالمريوح:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل المقترح من فريق الأصالة والمعاصرة مهم موضوع مهم، وهو كيفية توزيع الاعتمادات المخصصة للجهات.

الحكومة أنت بمعيار واحد وهو الساكنة، ونحن نقترح إضافة مستوى التنمية البشرية، وكنا اقترحنا كذلك المساحة، ولكن للأسف وقع غلط خلال الطبع.

السيد الرئيس، اشوية ديال...

الموافقون: 37.

إلى اسمحت لي غادي نعاودو التصويت لآخر مرة.

السي حامي الدين، تفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس،

لاحظنا قبل قليل لأنه في عملية الإحصاء مع كل الثقة في الأخ الأمين. رفعا لكل التباس كانت نقطة نظام قبل قليل كتقول الأخ اللي كيدير الإحصاء يتكلم بصوت مرتفع ويحصي ويقول: 1، 2، 3، 4 درء لأي التباس، لأنه فاش كيقول هو 35، كين إخوان كيقولوا لنا كين غير 33.

فإذن، الله يخليكم باش تكون عملية الإحصاء عملية لا لبس فيها.

شكرا لك السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الموافقون على المادة 8 كما عدلت = 35؛

المعارضون = 37؛

لا، هناك أمين ديال المجلس الله يخليك.

المعارضون = 37؛

المتنعون = 18.

النتيجة ديال التصويت بخصوص المادة 8:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 37؛

المتنعون = 18.

أقول المادة 8 كما عدلت، يعني كين هناك أربع تعديلات اللي ذكرتها منذ قليل، مرفوضة.

تفضل السي دعيدة في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

عندي الملاحظة التالية:

هو الله يجازيكم بخير، هاذ الأجهزة الإلكترونية اللي دايرينها للتصويت خصها تولى خدامة، باش نحيدو هاذ اللبس كلو، لأنه الآن باش ما نبقاوش.. نتمنى نسجل هاذي في عهد هاذ المجلس الجديد والرئاسة الجديدة يبدأ يخدم هاذ الشي.

أخرى باش ما نيينوش بأن الموارد ديال الجهات توزع بطريقة، هذا جزء بسيط من الموارد المخصصة للجهات.

وهذا الرسم ديال التأمين، المستوى الذي سيساهم به اليوم هو المستوى الذي سيساهم به في السنوات المقبلة، ما غاديش يكون بعيد عليه، اللي مهم هو الموارد الأخرى اللي غادي تكون واللي هي في أفق 10 ديال المليار ديال الدرهم.

وبطبيعة الحال الموارد ديال الجهات مبنية، انطلاقا من الدستور، انطلاقا من القانون التنظيمي، على المخططات الجهوية للتنمية وعلى مخططات إعداد التراب، بطبيعة الحال تأخذ بعين الاعتبار كل المعايير الموضوعية، بالإضافة للجانب التعاقدية حول المخططات التنموية والمخططات ديال إعداد التراب.

ولهذا، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون=24؛

المعارضون للتعديل=30؛

المتنعون=20.

النتيجة ديال التصويت بخصوص التعديل المقدم في المادة 11:

الموافقون=24؛

المعارضون=30؛

المتنعون=20.

أعرض المادة 11 للتصويت:

الموافقون؟ الموافقون؟ المادة 11، ماشي التعديل دابا، فضينا من

التعديل، دابا المادة 11 بدون تعديل بطبيعة الحال:

الموافقون=33؛

المعارضون=22؛

المتنعون=26.

نتيجة التصويت ديال المادة 11:

الموافقون=33؛

المعارضون=32؛

المتنعون=26.

وبذلك، يكون المجلس قد صادق على المادة 11 من القانون.

السيد رئيس الجلسة:

الرجاء، آ الإخوان، اشوية ديال الهدوء، اشوية ديال الهدوء الله يخليكم. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحوالمربوح

السيد الرئيس،

من شأن الاقتصارع على اعتماد عدد السكان فقط كمعيار في توزيع الاعتمادات لفائدة الجهات أن يكرس الفوارق المجالية بين الجهات بالنظر إلى ارتفاع الكثافة السكانية بجهات معينة، وبالضبط بالمحور المعلوم الذي يبتلع الآن 65% من الميزانية ديال الاستثمار.

لذلك، ولتحقيق التوازن المجالي، لابد من معيار إضافي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المناطق الفقيرة والنائية، في أفق النهوض بقدرتها الاقتصادية والبشرية وتجهيزاتها الاجتماعية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة بخصوص هذا التعديل، المادة 11.. ما كاين مشكل، تفضل أحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم التعديل.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل بالنسبة لنا، كنا قلنا عوض الساكنة يكون على مستوى المخططات الاجتماعية، ولكن هذا التعديل سنسحبه، وغادي نتفقو مع الإخوان ديالنا في الأصالة والمعاصرة بناء على المعيار انتاع التنمية البشرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تم سحب التعديل من طرف مجموعة العمل التقدمي، نعطيو الكلمة للحكومة بخصوص التعديلين، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف

بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، هذه المادة لا تتحدث عن كل موارد الجهات، تتحدث عن مورد فقط، عن المخصصات من رسوم التأمين، وهي حصة يعني -لا أقول- غير معتبرة بالشكل اللي هي الموارد اللي مخصصة للجهات. وبالتالي، مرة

المادة 11 مكرر لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع.

المادة 12: كذلك الإجماع.

المادة 13 ورد بشأنها ثلاث تعديلات، الأول من فريق الأصالة والمعاصرة، والثاني من الفريق الاستقلالي، والثالث من الفريق الاشتراكي، وتهدف هذه التعديلات الثلاث إلى رصد 3% من حصيلة الضريبة على الشركات للجهات.

لذلك، أستأذن، السادة رؤساء الفرق وأصحاب التعديلات، مناقشة هذه التعديلات دفعة واحدة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

التعديل يهدف إلى الرفع من نسبة الحصيلة ديال الضريبة على الشركات لفائدة الجهات، والهدف باين من طبيعة الحال هو دعم قوي لانطلاق سليمة وصحيحة للجهوية المتقدمة في بلادنا، ولإنجاح هاذ الورش الهام اللي سيكون عندو أثر قوي على المستقبل التنموي ديال بلادنا.

وبالتالي، 3% كيبان لنا على أنه ربما كنا غنقترحو أكثر، ولكن 3% قلنا يمكن تقبل، وهي أضعف الإيمان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تفضل السي دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

هذا تعديل صودق عليه في اللجنة بالتصويت، وبالتالي اللي كيطلع لينا هو اللي تشبثوا به الإخوان وما دازش في اللجنة. ولذلك، القانون المالي اللي كنتناقشوه تبتناقشوه بالتعديلات التي صودق عليها في اللجنة، ما تيمكنش تعاود تجي للجلسة العامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هذه المواد كلها جات طبقا للمادة 200 من النظام الداخلي، السي دعيدة.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم التعديل.

السيد رئيس اللجنة، تفضل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس الاتجاه، هادي كمنظن في اللجنة راه كان فيها الفصل 77 كما أعتقد، ماشي تقبلات.

غير في نفس الاتجاه، من أجل إرساء موارد إضافية للجهات في إطار ممارسة مختلف الاختصاصات الموكولة لها طبقا للقانون التنظيمي حول الجهات، غير في نفس الاتجاه اقترحنا إضافة ديال 1% من نسبة الضريبة على الشركات للجهات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

في مشروع قانون المالية، الحكومة خصصت 2% من الضريبة على الشركات للجهات، ونحن نعتقد أنه لكي تتمكن الجهات من إنجاز هاذ مخططات للتنمية، مخططات إعداد التراب الوطني، بالإضافة للمستوى السياسي اللي تعطى للجهوية المتقدمة، سواء في خطاب صاحب الجلالة، سواء في اللجنة الاستشارية، سواء في التصور العام لبناء الدولة، فأعتقد أن هاذ 2% غير كافية، وبالتالي نقترح رفعها إلى 3%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ السيد المستشار.

الكلمة للحكومة بخصوص هاذ التعديل أو التعديلات الثلاث.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال الزيادة من 2 إلى 3% يعني تخفيض الموارد المخصصة للميزانية العامة، وبالتالي الإخلال بالتوازن الذي على أساسه بنيت الميزانية العامة. ولهذه الاعتبارات، الحكومة تدفع بالفصل 77 للتذكير فقط.

بعد الدفع بالفصل 77، أذكر أن المادة 188 من القانون التنظيمي للجهات تتحدث عن التدرج في تخصيص الموارد للجهات.

وفي إطار هذا التدرج، مشروع قانون المالية ديال 2016 رفع الحصاة

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي لتقديم التعديل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

المرجو من السيد الرئيس احترام هاذيك التراتبية اللي كانت في الفرق في التقديم ديال الاقتراحات ديالها.

وشكرا.

إذن، في نفس الاتجاه، وبنفس المنطق لإضافة موارد قارة بالنسبة للجهات، اقترحنا 3% من حصيلة الضريبة على الدخل بالنسبة للجهات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

نفس المنطق الذي جعلنا نقدم على التعديل فيما يتعلق بالضريبة العامة على الشركات، هو نفس المنطق أيضا الذي تحكم في تعديلنا فيما يتعلق بالضريبة على الدخل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة تدفع بالفصل 77 من الدستور لنفس الاعتبارات السابقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، بما أن الحكومة دفعت بالفصل 77، فلن تعرض هذه التعديلات على التصويت.

الآن أعرض المادة 14 للتصويت:

الموافقون=37؛

المعارضون=27؛

المتنعون=14.

ديال رسوم التأمين من 13% لـ 20%، رفع الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات من 1% إلى 2%، وكذلك خصص دعما من الميزانية بجوج ديال المليار ديال الدرهم، وبالتالي تم تخصيص ديال الموارد في إطار التدرج الذي نص عليه المادة 188 وبطبيعة الحال الحكومة تدفع بالفصل 77 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بمعنى الحكومة كتدفع بالمادة أو الفصل 77 من الدستور، فهذا التعديل لن يعرض أو التعديلات لن تعرض على التصويت.

أعرض الآن المادة 13 للتصويت:

الموافقون.. المادة 13 ما كاينش تعديلات، ليس هناك تعديلات، دابا الآن حيث دفعت الحكومة بالمادة 77 من الدستور ما كاينش التعديلات، الآن كنديرو المادة 13 بدون تعديلات بطبيعة الحال على التصويت.

الموافقون على المادة=37؛

المعارضون=28؛

المتنعون=18.

النتيجة ديال التصويت على المادة 13:

الموافقون على المادة=37؛

المعارضون=28؛

المتنعون=18.

بهذا يكون المجلس صادق على المادة 13.

نمر الآن إلى المادة 14، نفس الشيء، فورد بشأها ثلاث تعديلات، الأول من قبل فريق الأصالة والمعاصرة، الثاني من الفريق الاستقلالي، والثالث من الفريق الاشتراكي.

وتهدف هذه التعديلات إلى رصد 3%، نسبة ديال 3% من حصيلة الضريبة على الدخل للجهات، فأقترح باش الإخوان كذلك يقدموا التعديلات ديالهم في المناقشة دفعة واحدة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

لنفس الأهداف، السيد الرئيس، ولنفس الدواعي نقترح رفع نسبة حصة الضريبة على الدخل إلى 3% بدل 2%.

شكرا السيد الرئيس.

التعديل هنا يروم إلى إضافة مناصب مالية، لأنه هناك خصاص في العديد من القطاعات، وبالخصوص في قطاعات التعليم والصحة، وزارة التعليم العالي، ووزارة التشغيل.

هاذ التعديل يروم إلى إضافة 3980 منصب مالي إلى ميزانية 2016، وذلك تماشياً مع تصريحات الوزراء الذين يشتكون من الخصاص في الموارد البشرية، فنحن نقترح إضافة هذه المناصب.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكراً السيد الرئيس.

بطبيعة الحال هو الفصل 77 تيتكلم على مسؤولية مشتركة، الحكومة والبرلمان، هاذ التعديل يعني إحداث 3980 منصب جديد بما يتطلب من تكاليف جديدة واعتمادات مالية لا يتوفر عليها القانون، وإلا غادي يختل توازنه.

ولهذه الاعتبارات، فالحكومة تدفع بالفصل 77.

السيد رئيس الجلسة:

بما أن الحكومة دفعت بالفصل 77 فلن يعرض هذا التعديل على التصويت.

وبالتالي، نعرض المادة 38 للتصويت:

الموافقون=38؛

المعارضون=26؛

المتنعون=10.

نتيجة التصويت:

الموافقون=38؛

المعارضون=36؛

المتنعون=10.

وهذا يكون المجلس قد صادق على المادة 38.

المادة 39 لم يرد بشأنها أي تعديل: بالإجماع.

المادة 40: نفس الشيء.

المادة 41: نفس الشيء.

المادة 42: نفس الشيء.

النتيجة ديال التصويت بخصوص المادة 14:

الموافقون=37؛

المعارضون=27؛

المتنعون=14.

بهذا، يكون المجلس قد صادق على المادة 14.

بالنسبة للمادة 15 لم يرد بشأنها أي تعديل: بالإجماع.

المادة 16 كذلك، المادة 17 بالإجماع، المادة 18 كذلك، المادة 19،

المادة 20، المادة 21، المادة 22 كذلك بالإجماع.

المادة 23 تم حذفها من طرف اللجنة، الآن المطلوب من المجلس الموقر المصادقة أو الموافقة على حذف المادة 23 من مشروع قانون المالية: بالإجماع كنعتمد، ما كايين مشكل.

المادة 24 لم يرد بشأنها أي تعديل، المادة 25 ما كايينش شي تعديل فيها، 26 كذلك، 27، 28، 29، المادة 30 نفس الشيء، 31، 32، 33، 34، 35، 36.

الآن، أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت كما عدل بطبيعة الحال، بعد التعديلات المصادق عليها من قبل المجلس، الباب الأول من الجزء الأول للتصويت.. أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون=38؛

المعارضون=23؛

المتنعون=13.

نتيجة التصويت بخصوص الباب الأول من الجزء الأول:

الموافقون=38؛

المعارضون=23؛

المتنعون=13.

بهذا، يكون المجلس قد صادق على الباب الأول من الجزء الأول للتصويت من الميزانية.

الآن، ننتقل إلى الباب الثاني الذي يتعلق بأحكام التكاليف.

بالنسبة للمادة 37 لم يرد بشأنها أي تعديل: بالإجماع.

المادة 38 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكراً السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة بخصوص التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال المادة الأولى من مشروع قانون المالية واضح. الحكومة لا تقوم بإصدار اقتراحات إلا في إطار الإذن الذي خوله لها البرلمان، والمادة الأولى من مشروع قانون المالية واضحة.

المسألة الثانية، فيما يتعلق بتحديد سقف، هناك سقف محدد في الاقتراحات الخارجية، وليس هناك سقف محدد في الاقتراحات الداخلية، بمنطق هو أن هناك نفقات بمقتضى القانون التنظيمي لقانون المالية هي نفقات لها طابع تقديري، طابع تقديري معنى أنه يمكن أن يتم تجاوزها خلال السنة، وبالتالي الحكومة من منطق المسؤولية ومن بينها نفقات الموظفين ونفقات الدين بطبيعة الحال.

إذن، الحكومة مسؤولة على توفير السيولة اللازمة من أجل الوفاء بالتزاماتها التي صادق عليها البرلمان في قانون المالية، لذلك لا يمكن تحديد سقف إلا أن تعطل مصالح الدولة.

ولهذه الاعتبارات، فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 23؛

المعارضون للتعديل = 33؛

الممتنعون = 16.

النتيجة ديال التصويت بخصوص التعديل:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 33؛

الممتنعون = 16.

تعديل مرفوض.

الآن، أعرض المادة 56 للتصويت:

الموافقون = 32؛

43، 44، 45، 46، 47، هذه مواد لم يرد بشأنها أي تعديل.

نفس الشيء بالنسبة لـ 48، 49، 50.

المادة كذلك 51، 52، 53، هذه مواد لم يرد بشأنها أي تعديل.

أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 28

الممتنعون = 9.

النتيجة ديال التصويت بخصوص الباب الثاني من الجزء الأول:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 9.

وبهذا، يكون المجلس قد صادق على الباب الثاني من الجزء الأول.

الآن، نمر إلى الباب الثالث والمتعلق بأحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة، المادة 54، الجدول "أ"، أعرض للتصويت موارد الميزانية العامة للدولة كما عدلتها اللجنة وعدلتها بالإجماع:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: بالإجماع.

أعرض للتصويت موارد الحسابات الخصوصية للخرينة، وهي أولا موارد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية: بالإجماع.

وموارد حسابات الانخراط في الهيئات الدولية: بالإجماع.

وموارد حسابات العمليات النقدية: بالإجماع.

وموارد حسابات التمويل: كذلك بالإجماع.

خامسا، موارد النفقات من المخصصات: بالإجماع.

أعرض للتصويت المادة 54: بالإجماع.

المادة 55 كذلك لم يرد بشأنها أي تعديل: بالإجماع.

المادة 56 ورد بشأنها تعديل تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

هاذ التعديل، السيد الرئيس، يهم احترام الفصل 70 من الدستور، وأن الحكومة تأخذ الإذن من البرلمان في الأمر المتعلق بالدين الداخلي أو بالاقتراحات الداخلية، هذا من طبيعة الحال تميمنا للمؤسسة التشريعية وكذلك لوضع سقف للمديونية الداخلية.

الآن أعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 للتصويت كما عدل، يعني بعد المصادقة على التعديلات المعتمدة من طرف المجلس.

أعرض الجزء الأول من مشروع قانون الميزانية على التصويت: الموافقون.. الله يخليك آخر عملية تصويت، اعيتوما تصبروا، آخر عملية تصويت هي هاذي، آخر تصويت هو هذا.

الموافقون=41؛

المعارضون=26؛

المتنعون عن التصويت=12.

نتيجة التصويت بخصوص الجزء الأول من مشروع الميزانية:

الموافقون=41؛

المعارضون=26؛

المتنعون=12.

إذن، وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

وبعد موافقة المجلس على الجزء الأول من مشروع قانون الميزانية، سيفتح بطبيعة الحال المجال للجان الدائمة للتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصاتها.

كما أن المجلس سوف يواصل الدراسة والتصويت على الجزء الثاني مساء اليوم ابتداء من الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال.

ورفعت الجلسة.

المعارضون=22؛

المتنعون=9.

نتيجة التصويت بخصوص المادة...

المتمنعون، السي عدال، المتمنعون=16.

نتيجة التصويت بخصوص المادة 56:

الموافقون=32؛

المعارضون=22؛

المتنعون=16.

بهذا، يكون المجلس قد صادق على المادة 56.

بخصوص المادة 57، لم يرد بشأنها أي تعديل، كنعتمد بالإجماع.

أعرض الآن الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت.

الموافقون=41؛

المعارضون=25؛

المتنعون بخصوص الجزء الأول أو الباب الثالث من الجزء الأول=10.

نتيجة التصويت بخصوص الباب الثالث من الجزء الأول من الميزانية:

الموافقون=41؛

المعارضون=25؛

المتنعون=10.

يكون المجلس قد صادق على الباب الثالث من الجزء الأول.